مكتبة التأمين العراقي

ماركس والتأمين ومقالات أخرى

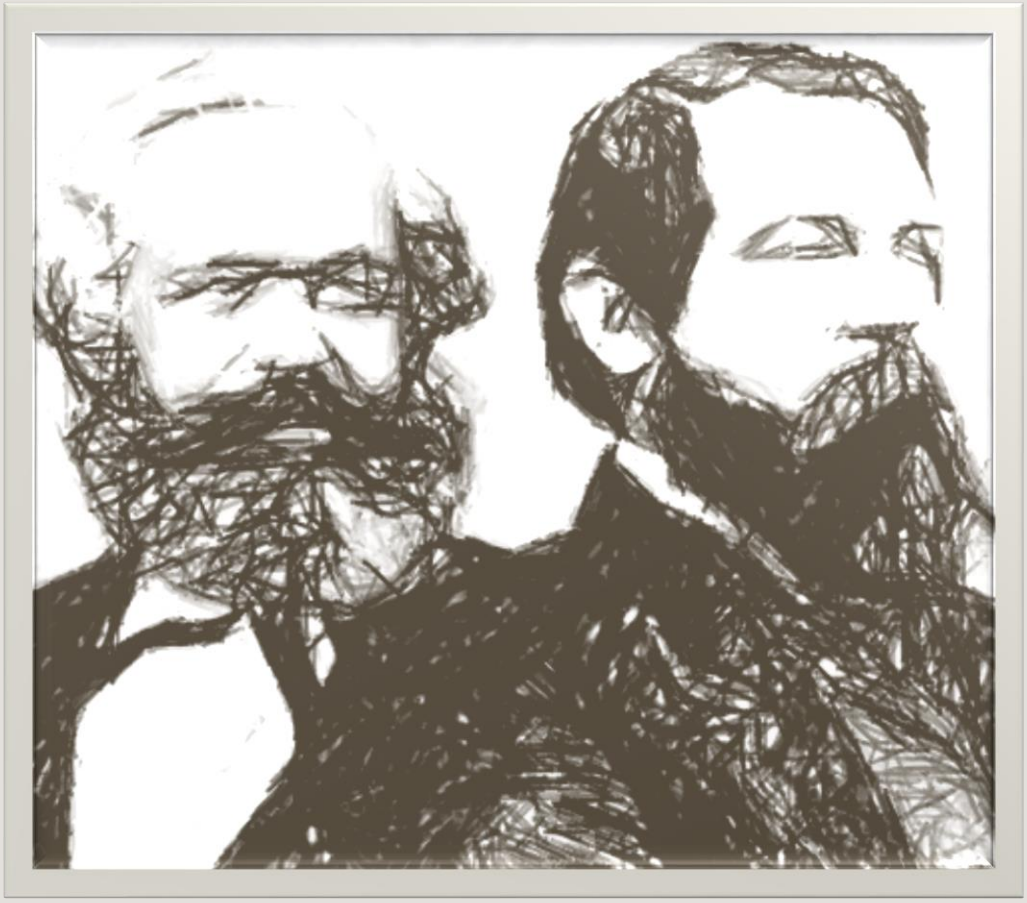

مصباح كمال

2023

عنوان الكتاب: ماركس والتأمين ومقالات أخرى

المؤلف: مصباح كمال

الطبعة الإلكترونية: الأولى 2023

الناشر: مكتبة التأمين العراقي–مصباح كمال
misbahkamal@btinternet.com

حقوق النشر

يحتفظ الناشر بجميع الحقوق (2023)
بمقتضى قوانين حقوق النشر لا يحق لأي شخص أو جهة استنساخ أو تصوير أو إعادة طبع أو حفظ هذا الكتاب في كومبيوتر أو جهاز إلكتروني لحفظ واسترجاع المعلومات دون الموافقة الخطية للناشر.

يمكن الاقتباس من الكتاب لأغراض الدراسة والبحث مع الإشارة إليه.

التأليف

يعلن مصباح كمال بأنه مؤلف هذا الكتاب ويؤكد حقوقه المعنوية في الكتاب.

رغم الجهد والعناية التي بذلها المؤلف في البحث والكتابة فإن المؤلف والناشر لا يتحملان أية مسؤولية تجاه مستعملي الكتاب فيما يتعلق بأي خطأ أو نقص أوعيب في شكل الكتاب أو مضمونه.

المحتويات

مقدمة 5

كارل ماركس والتأمين 17

مقدمة 17
تمويل صندوق التأمين 25
دور صندوق التأمين في جبر الضرر 31
درجة الخطورة، أسعار التأمين وأسعار السلع 32
المتوسطات الحسابية/الاحتمالات في التأمين على الحياة وفي تقدير القيمة الاستعمالية للمكائن 33
التأمين كأحد أشكال النفقات التشغيلية 36
التمييز بين الانفاق على التصليحات والاهتلاك..... 38
التأمين كآلية لتوزيع خسائر الرأسماليين بشكل موحّد 41

غياب التأمين في كتابات فردريك إنجلز 46

مؤسسة التأمين من منظور تاريخي 50

تعريف ماركسوي للتأمين: ترجمة 68

كاوتسكي والتأمين الاجتماعي والزراعي..... 76
القسم الأول: التأمين الاجتماعي..... 76
القسم الثاني: التأمين الزراعي 83
دور الدولة في إدارة أخطار المحاصيل والمواشي..... 87
التأمين من قبل الدولة 90
الفرق بين تأمين البَرَد وتأمين المواشي..... 95
بدايات أولى للوعي الإيكولوجي..... 98

ملحق: كارل كاوتسكي: المسألة الزراعية..... 101
مكافحة الآفات..... 101
التأمين من قبل الدولة 104
التعاونيات – نظام التدريب الزراعي..... 110

صناعة التأمين الصحي: كيف يمكن لكارل ماركس أن يساعدنا في فهم أزمة الرعاية الصحية 113

التأمين والعبودية: فصل بغيض في تأريخ التأمين الرأسمالي 120

سكوت الكتابات التأمينية عن تأمين تجارة العبيد 121
الخلفية العامة لتأمين تجارة العبيد 123
قضية زونغ: رمي العبيد في البحر 125
مطالبة أصحاب السفينة زونغ بتعويضهم عن رمي العبيد في البحر 128
إلغاء التأمين على تجارة العبيد 130

ملحق: د. سليم الوردي: طبيعة ومبادئ التأمين الاشتراكي 134

مقدمة

كثيراً ما نصادف عناوين لكتب أو دراسات عن ماركس والأدب وماركس والدين وماركس والأخلاق وماركس والفن وماركس والإيكولوجيا وحتى ماركس والمحاسبة، لكننا لم نتعرف على دراسة أو كتاب عن ماركس والتأمين. وأنا لا أدّعي بأنني أسد فراغاً في الدراسات عن ماركس والماركسية في تجلياتها المختلفة لكنني ربما أمهد الطريق للغير للغوص في البحث في هذا المجال. وما أقدمه في هذا الكتاب لا يرقى إلى تنظير لمؤسسة التأمين من منطلق ماركسي.[1]

هل هناك تنظير ماركسي للتأمين؟ ليس لدي معلومات كافية للجواب على هذا السؤال لكنني أفترض أن الكلاسيكيات الماركسية خالية من هذا التنظير وكذلك الكتابات الماركسية الحديثة. ربما كانت هناك محاولات بهذا الشأن في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية.[2] أزعم لذلك أن مؤسسة التأمين لا تجد لها حضوراً ملموساً في الكتابات الماركسية الكلاسيكية والحديثة إلا بشكل عابر.

لا يمكن لأي نظام اقتصادي–اجتماعي أن يعمل بسهولة بدون نظام معين للأمان والحماية من المخاطر الحتمية المرتبطة بوجود البشر والشركات والمؤسسات ومن هنا منشأ التأمين

---

[1] في ظني أن أول محاولة باللغة العربية للتنظير للتأمين كان للراحل الدكتور سليم الوردي في دراسته "طبيعة ومبادئ التأمين الاشتراكي" الذي يظهر كملحق لهذا الكتاب.

[2] كتب برنارد رَدِنْ مؤلف كتاب *Soviet Insurance Law*, (Leyden: A. W. Sijthoff, 1966) في الفصل الثامن أن مؤسسة التأمين لم تلقَ سوى دراسة ماركسية واحدة مُفصّلة، كتاب البروفيسور رايخر **النماذج الاجتماعية-التاريخية للتأمين** (V K Raikher, *Obshchestvenno-istoricheskie tipy strakhovaniia, 1947*) يستحق عناية محترمة كونه بحثاً استقصائياً رصيناً وفريداً في معالجة الموضوع. لا توجد ترجمة إنجليزية للكتاب.

راجع الترجمة الكاملة لهذا الفصل في الكتاب الحالي تحت عنوان "مؤسسة التأمين من منظور تاريخي."

كمؤسسة قائمة بذاتها استجابة لهذه المخاطر. وهو ما لم يلقَ اهتمامًا تفصيليًا في الكتابات الاشتراكية الكلاسيكية. وافترض أن المؤسسة لم تخضع لتحليل مستقل إذ أنها غالباً ما تُدمج مع القطاع المالي دون إبراز أو تحليل الدور المستقل لها. هناك بعض الأمثلة بهذا الشأن. سنعرض هنا أولاً فقرة مترجمة لبيان هذا المقترب لاثنين من الاقتصاديين الماركسيين في القرن العشرين، بول باران وبول سويزي في كتابهما **رأس المال الاحتكاري**.

> على قدم المساواة مع جهود المبيعات – على الأقل ذلك الجزء الذي يمكن فصله عن الإنتاج – كأسلوب لاستخدام الفائض هو تحويل حجم كبير من الموارد إلى ما يتم قيده في حسابات الدخل القومي تحت عنوان "التمويل والتأمين والعقارات "[3]

في تلخيصه لأطروحة باران وسويزي حول استخدام الفائض الاقتصادي كتب جون بَلَمي فوستر الآتي:

> في أوائل القرن التاسع عشر، مع توطد الرأسمالية الصناعية – بعد أن حلت محل المرحلة الميركنتالية السابقة – بدا أن دور النفقات غير المنتجة، بالمعنى الواسع، أخذ يتضاءل بقوة، مع تطور الرأسمالية نحو "شكلها النقي." كان من الواضح، على أي حال، أن العصر الجديد "لعصر الماكنة" أو "الصناعة الحديثة،" في اصطلاح ماركس، قد قلل من الدور النسبي للدولة والكنيسة، ورأس المال التجاري ومالكي الأرض الزراعية. علاوة على ذلك، تميزت الرأسمالية في

[3] Paul A Baran and Paul M Sweezy, *Monopoly Capital* (New York: Monthly Review Press, 1966), 140.

في هامش لهذه الفقرة يقتبس المؤلفان التعريف التالي للتمويل والتأمين والعقارات:

"يشمل قسم التمويل والتأمين والعقارات المؤسسات الخاصة في مجال التمويل (البنوك والشركات الاستئمانية ووكالات الائتمان بخلاف البنوك والشركات القابضة وشركات الاستثمار الأخرى والوسطاء والتجار في الأوراق المالية وعقود السلع) والتأمين (شركات التأمين، ووكلاء ووسطاء التأمين)، والعقارات (المُلاك، المؤجرون، والمستأجرون، والمشترين، والبائعين، والوكلاء والوسطاء)، ومطوري العقارات)." وزارة التجارة الأمريكية، إحصاءات الأعمال عام 1963، ملحق لمسح الأعمال الحالية، ص 235.

United States Department of Commerce, Business Statistics 1963, a Supplement to the Survey of Current Business, p 235.

العصر الفيكتوري بنقص رأس المال الناتج عن ظروف التصنيع المبكر والتنافس بين عدد كبير من الشركات الصغيرة atomistic competition، مع هبوط معدل الأرباح كما هو معروض في الاقتصاد الكلاسيكي والماركسي الذي يشكل السبب المباشر للأزمة طويلة الأمد secular في النظام الاقتصادي. في ظل هذه الظروف، كان من المعقول افتراض تقليل الهدر إلى الحد الأدنى. ومع ذلك، مع ظهور "قانون الفائض المتزايد" و "مشكلة امتصاص الفائض" في مرحلة الاحتكار، بدأت ظاهرة التبديد الاقتصادي في إعادة تأكيد نفسها. ومع ازدياد التبديد فيما يتعلق باستهلاك واستثمار الرأسماليين، تسيّدَ التبديد بشكل متزايد على "تكوين الناتج الاجتماعي، ومعدل النمو الاقتصادي وطبيعة المجتمع نفسه."

بعد أن وضعا الأساس النظري لنهجهما بهذه الطريقة، شرع باران وسويزي في تحليل الأشكال التالية من التبديد في الاستخدام الفعلي للفائض المحتمل:

(1) المجهودات المبذولة على المبيعات، الذي يتألف من (أ) "التبديد في عملية الأعمال" (بما في ذلك "الاعلانات، وبحوث السوق، وحساب المصاريف الترفيهية، والحفاظ على أعداد زائدة من منافذ البيع، ورواتب ومكافآت رجال البيع،" وكذلك النفقات على "الأنشطة المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالأعمال كالعلاقات العامة، واللوبيات، واستئجار المباني المكتبية اللامعة وصيانتها، والتقاضي التجاري")؛ و (ب) "تغلغل جهود المبيعات في عملية الإنتاج" (بما في ذلك "التباين في مظهر المنتج وتغليفه، والتقادم المخطط له، وتغييرات الموديلات،" إلخ)؛

(2) الإنفاق العسكري. و

(3) "تحويل الفائض المحتمل إلى القطاع المالي (المدرج ضمن "المالية والتأمين والعقارات" في الحسابات القومية).[4]

[4] John Bellamy Foster, *The Theory of Monopoly Capitalism* (New York: Monthly Review Press, 1986), pp 94-95.

يشرح فوستر أن الفائض الاقتصادي الاحتمالي هو الفرق بين الناتج الذي يمكن إنتاجه في ظروف طبيعية وتكنولوجية معينة بالاعتماد على الموارد الإنتاجية التي يمكن استخدامها، وبين ما يُعدُّ استهلاكاً ضرورياً. وتحقيقه يفترض سلفاً

ربما أكون قد أفرطت بالاقتباسات التي لا تذكر التأمين إلا قليلاً، لكنها تشير في ذات الوقت إلى أن التأمين يظل غائباً كمؤسسة قائمة بذاتها تعمل، باختصار، في خدمة الإنتاج والإبقاء على الثروة الوطنية من خلال تمويل تصليح الخسائر والأضرار المادية التي قد تلحق بهذه الثروات بما فيها وسائل الإنتاج المادية نتيجة لحوادث طبيعية وأخرى بشرية وغيرها من الحوادث الناشئة من ديناميكية الصناعة الحديثة والتجارة الدولية. وكذلك التعويض عن العجز الدائم عن بيع قوة العمل نتيجة لحوادث العمل أو الشيخوخة من خلال التأمين من إصابات العمل ومعاشات الشيخوخة (السناهيات) إضافة إلى التعويض عن العجز المؤقت عن بيع قوة العمل نتيجة المرض أو البطالة من خلال التأمين الصحي والتأمين ضد البطالة وكذلك الرعاية الاجتماعية.

هذه النماذج من الحماية التي توفرها مؤسسة التأمين قد تتخذ صفة تجارية (الحماية لقاء تسديد أقساط التأمين)، أو تشكل جزءاً من الخدمات التي تقدمها الدولة (التأمين الاجتماعي من خلال الضرائب التي يدفعها العاملون أو إسهاماتهم الخاصة لتمويل صندوق الخدمات الصحية العامة). وهذا هو الوضع، بشكل عام، في الدول التي توصف بأنها قائمة على

توزيع الناتج الاجتماعي وإعادة تنظيم الإنتاج بصورة حادة بدرجة أو أخرى. كما يستلزم تغيرات عميقة في هيكل المجتمع. ويظهر تحت أربعة عناوين:

أ- الاستهلاك المفرط للمجتمع (وهو وضع سائد لدى أصحاب الدخول المرتفعة، وإن كان يسود بين ما يسمى بالطبقات الوسطى في الولايات المتحدة).

ب- الناتج الذي يفقده المجتمع نتيجة وجود عمال غير منتجين. ولكن ليس كل عمل غير منتج مباشرة عمل غير ضروري (العلماء، الأطباء، المعلمون).

ج- الناتج الذي يفقده المجتمع بسبب التنظيم غير العقلاني والقائم على التبديد للجهاز الإنتاجي الموجود.

د- الناتج الضائع بسبب البطالة الناشئة أساساً عن فوضى الإنتاج الرأسمالي، ونقص الطلب الفعال. إن مقولة الفائض الاقتصادي الاحتمالي نفسها كحضور فعلي تتجاوز النظام الاجتماعي الرأسمالي القائم، لأنها لا ترتبط فقط بمجرد النشاط الملحوظ للتنظيم الاجتماعي/الاقتصادي المعين، بل أيضاً بالصورة الأقل جلاء (المتخيلة) لنظام اجتماعي أكثر عقلانية.

نهج الرفاه الاجتماعي، وبحدود أقل في الدول النامية.

مؤسسة التأمين كغيرها من المؤسسات تعكس الاجتماع البشري القائم. ففي نموذج الاجتماع الذي كان سائداً في أنظمة الاشتراكية الفعلية، ولنسميها النموذج السوفياتي، لم يكن هناك، على سبيل المثل، تأمين صحي تجاري، أي التأمين الصحي مقابل تسديد أقساط التأمين. ففي ألمانيا الديمقراطية، على سبيل المثل، كانت الخدمات الصحية مجانية عند نقطة الاستخدام وكذلك الأدوية المقترنة بوصفة طبية.[5]

في نماذج دولة الرفاه الغربية يثار السؤال حول تمويل برامج الرعاية الاجتماعية وأن الدولة الحديثة غير قادرة على توفير حماية كاملة لمواطنيها في مجال التأمين الاجتماعي (ولكنها تستطيع تمويل حروبها وزيادة سقف الدين القومي). ومع صعود الليبرالية الجديدة بدأت الدولة بتقليص الانفاق على الخدمات العامة والدفع باتجاه خصخصتها وتشجيع المستفيدين من الرعاية لشرائها من شركات التأمين. وهكذا بدأ التفكيك التدريجي لنظام التأمين الاجتماعي في دول الرفاه الغربية، وأخذت دول الجنوب، ومنها العديد من الدول العربية، بتقليد وتطبيق نموذج تجاري لتوفير التأمين الاجتماعي ومنها التأمين الصحي. ومن المناسب هنا أن نقتبس ما كتبه د. صالح ياسر في وصفه لتمويل التأمين الاجتماعي في أنظمة الاشتراكية الفعلية:

> وبما أن الحكومة كانت تحتكر اعادة توزيع الدخل القومي، فإن ذلك كان يتيح لها تحويل الموارد بحرية بين صندوق التراكم (للاستخدام من قبل الشركات بما في ذلك دفع الأجور) وصندوق

[5] لتعريف مختصر للنظام الصحي في ألمانيا الديمقراطية راجع:
Bruni de la Motte and John Green, *Stasi State or Socialist Paradise* (London: Artery Publications, 2022), p 79-81.

راجع أيضاً: صالح ياسر حسن، **الاقتصاد السياسي لنماذج دولة الرفاه** (ستوكهولم: أوروك ميديا، 2021)، وخاصة الفصل الخامس: الخصائص المميزة لنظام التأمينات الاجتماعية في السويد ومكوناته، ص 485-ص 518.

> الاستهلاك الذي يتضمن ميزانية التأمين الاجتماعي للدولة. وبهذه الطريقة يمكن تمويل جميع الالتزامات الاجتماعية للمعاشات والرعاية الصحية دون اللجوء إلى فرض الضرائب على وفق النمط الرأسمالي على الدخل أو رأس المال أو العمل. ضمن هذا النظام، كان منصب العمل نقطة وصول رئيسية إلى المنافع الاجتماعية بما في ذلك الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية. وكان نظام الرعاية الاجتماعية جزءا من نظام اقتصادي وسياسي شامل ...[6]

لقد ارتبط ارتقاء دولة الرفاه الحديثة بصراعات اجتماعية (صراع طبقي) وبتطور آيديولوجي تمتد جذورها إلى الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر بحيث صار تدخل الدولة مطلوباً ليس فقط للحيلولة دون تدمير قوة العمل بل ضمان إعادة إنتاجها أيضاً من خلال سياسات التأمين الاجتماعي المختلفة: التأمين من إصابات العمل والعجز المؤقت من الاستمرار في العمل نتيجة المرض أو البطالة وغيرها. إضافة لذلك فقد جاءت هذه السياسات، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، كوسيلة لتثبيت الاستهلاك (الطلب العام)، وفق الاقتصاد الكينزي، بأمل وقف تدهور الاقتصاد نحو الأزمة. بمكن لذلك قراءة هذه السياسات على أن لها وظيفة مزدوجة لتوفير الرفاه الاجتماعي وفي ذات الوقت خدمة مصالح الرأسماليين في ضمان ديمومة قوة العمل، سواء من خلال اشتراكات التأمين الاجتماعي أو الضرائب المختلفة التي تقوم الدولة بجبايتها، رغم معارضة الطبقة الرأسمالية والمنافحين عن مصالحها في رفض تزايد تدخل الدولة في الاقتصاد. ومن المعروف أن لأصحاب العمل مصلحة مباشرة في الإبقاء على إنتاجية العمال فكلما نجحوا في تقليل الوقت الذي يقضيه العمال خارج العمل في أيام المرض كلما تقوّت الإنتاجية.

إن أصحاب العمل لهم مصلحة في ضمان ديمومة العمل — رغم ما يستدعيه التأمين الاجتماعي للعمال وكذلك التأمين على وسائل الإنتاج والمسؤوليات القانونية المختلفة الناشئة من الإنتاج المادي للسلع والخدمات والتأمين على احتمال خسارة الإيرادات جراء توقف

[6] صالح ياسر، ص 190.

العمل (الإنتاج) بسبب حادث — من تكلفة (أقساط التأمين) تضاف إلى تكاليف الإنتاج. ويتم تمويل هذه التكاليف وغيرها (كالضرائب على سبيل المثل) من الفائض الاقتصادي (فائض القيمة في المفهوم الماركسي).[7]

~~~

قبل ما يقرب من عقدين حاولت أن اختصر الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين، في السياق العراقي، تحت العناوين التالية:

- المساهمة في الدورة الاقتصادية: تحويل الدخل بين مفردات الدخل القومي وما يترتب على ذلك من تنشيط لخدمات أخرى، وكذلك تشجيع المجازفة الاقتصادية (من خلال تعويض صاحبها عن ممتلكاته ومنتجاته المتضررة من جراء الحوادث غير المتوقعة، وتقديم القروض العقارية وغيرها ضمن عقود التأمين على الحياة).

- توفير فرص للعمالة (في شركات التأمين) رغم محدوديتها في ظل الأوضاع القائمة.

- تحويل كلفة الخطر: المساهمة في حماية الوضع المالي للأفراد والمؤسسات المؤمن عليها، والمساهمة في ديمومة الإنتاج، وحماية عناصر الثروة الوطنية (البشرية والمادية) ضد الكوارث الطبيعية وتلك التي تترتب على الفعل البشري خلال ممارسة الإنتاج.

[7] أنظر صباح قدوري، **محاسبة التكاليف: دراسات** (نشر خاص، 2022)، الفصل الأول: مدخل لدراسة محاسبة تكاليف الإنتاج، ص 5-25.
الكتاب متوفر في موقع مكتبة طريق الشعب: Microsoft Word - Cost Accounting-Final-Revised June 2022 (2) (1).docx (tareeqashaab-archives.com)
~~~

- تفادي النزاع بين الأفراد من خلال تحمل شركة التأمين للنتائج المالية للأضرار التي يتسبب به فرد ضد فرد آخر أو مجموعة من الأفراد (مثال التأمين على السيارات والحريق).

- المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط الادخار والاستثمار. ولذلك يمكننا القول بأن شركات التأمين تعتبر أحد المصادر المهمة لرأس المال المالي، فحتى شركات التأمين التي لا تمارس التأمين على الحياة تلجأ إلى تكوين احتياطيات فنية واحتياطيات حرة للوفاء بالتزاماتها لتعويض حملة وثائق التأمين عند تحقق الضرر المؤمن ضده. ومثل هذه الاحتياطيات في التأمينات العامة صالحة للاستثمار وخاصة للآجال القصيرة.

هذه الوظائف تجد تعبيراً لها في قطاع التأمين في العراق بحدود لكنها لم تلق ما تستحقها من تحليل. ويمكن القول إجمالاً إن المساهمة الاقتصادية لقطاع التأمين في عملية تمويل التراكم الاقتصادي ضعيفة. ويعكس ذلك ضعف الكثافة التأمينية، الذي يؤشر بدوره على هشاشة دخول الأفراد مما يجعل الإقبال على شراء الحماية التأمينية ضعيفاً. كما أن الدولة أغفلت أهمية جعل بعض فروع التأمين إلزامياً كتأمين المباني باعتبارها جزءاً من الثروة الوطنية كما هو الحال، على سبيل المثال، في سويسرة وألمانيا، أو ربط القروض العقارية بالتأمين على الحياة وتأمين الأعيان ضد خطر الحريق وغيره. هذه الملاحظات بحاجة إلى دراسة لا تتأثر بالمطلب السياسي الذي يستدعي زيادة موارد الدولة دون الأخذ بنظر الاعتبار مستوى الدخل الفردي.[8]

[8] مصباح كمال، "التأمين في العراق وعقوبات الأمم المتحدة،" نشرت الدراسة في الكتاب الجماعي **دراسات في الاقتصاد العراقي: دراسات مختارة** (لندن: المنتدى الاقتصادي العراقي، 2002)

~~~

قبل شهور من رحيله أجرى معي المرحوم فاروق يونس (1935–2022) حواراً حول بعض قضايا التأمين، ومن جملة ما أثاره من أسئلة التالي:

السؤال الرابع: يلاحظ تزايد الأخطار تبعا للتطور التكنولوجي السريع. ما هو دور التأمين في توفير الأمن والأمان الاجتماعي؟ هل تتفضلون بإلقاء الضوء على التأمين الاجتماعي والتعاوني والتأمين التجاري والتأمين على التلوث البيئي والتأمين على الموارد البشرية، وباختصار إن امكن؟[9]

اقتبس فيما يلي جوابي على هذا السؤال:

لقد كانت مؤسسة التأمين، تاريخيًا، **مواكبة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية**. ولم يكن أحد المؤرخين المختصين بصناعة التأمين في بريطانيا، روبن بيرسون، مجافيًا للحقيقة عندما نشر كتابًا بعنوان *Insuring the Industrial Revolution: Fire Insurance in Great Britain, 1700-1850*.[10] أي تأمين الثورة الصناعية في بريطانيا في القرن التاسع عشر. وفي زماننا فإن التطورات التي ارتبطت بأبحاث وتكنولوجيا الفضاء الخارجي، وتكنولوجيا المعلومات، وتطوير الأدوية والعلاجات الطبية وغيرها لم تكن لتحصل لولا الحماية التي توفرها مؤسسة التأمين. وقد قال أحد ممارسي

[9] نشر الحوار ضمن كتاب فاروق يونس ومصباح كمال، **قضايا تأمينية في حوارات وتعليقات** (شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2022)، ص 46-48. الكتاب متوفر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين: قضايا-تأمينية-في-حوارات-وتعليقات(iraqieconomists.net) -IEN-Final.pdf

[10] **مقالات ومراجعات حول الخطر والتأمين**، ترجمة وإعداد مصباح كمال، تحرير تيسير التريكي، (بيروت: منتدى المعارف، 2019)، الفصل الرابع عشر، ص 171-175.
~~~

التأمين في بريطانيا إن التأمين هو الحمض النووي للرأسمالية، فبدونه لا يمكن للنظام أن يعمل بسلاسة.[11]

وإذا كان هذا هو الحال في الجانب العلمي والتكنولوجي وتطبيقاته، فإن التأمين لم يكن بعيدًا **عن التأمين الاجتماعي** والتعاوني والتأمين على التلوث البيئي والتأمين على الموارد البشرية. لم يشهد العراق مثل هذا الدور في التأمين وحتى الدول العربية الأخرى فإنها بعيدة عن لعب هذا الدور ما خلا التطورات الجديدة التي بدأت في الظهور في بعضها في المجالات التي ذكرتها، وخاصة في مجال التأمين الصحي والتأمين الاجتماعي (أنظمة التأمين الخاصة بالمعاشات التقاعدية).

هناك مجالات معينة يلعب فيها التأمين دورًا تكميليًا في جميع أنحاء العالم وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، قلعة الرأسمالية. فالدولة هنا، وهي رب العمل الأكبر، توفر الحدود الدنيا من الأمن الاجتماعي والصحي لتكملها شركات التأمين وبشكل واسع. فالحماية الصحية من خلال التأمين التجاري متوفرة للعاملين طالما كانوا مستخدمين، وما يصيبهم من حوادث أثناء العمل تتحمل شركات التأمين تكاليفها من خلال وثائق تأمين إصابات العمل.

لقد لعبت **التنظيمات التعاونية** وشركات التأمين التبادلية منذ القرن التاسع عشر دورًا مهمًا في توفير أشكال مختلفة من التأمين إلى جانب شركات التأمين الأخرى. فالحركة التعاونية في بريطانيا كانت لها شركة تأمين توفر أشكالًا من التأمين لأعضائها، وساهمت في الاكتتاب بما يعرف في أدبيات التأمين العربية بالتأمين الشعبي

[11] Joseph J. Plumeri, 'The DNA of Capitalism' http://www.leadersmag.com/issues/2012.4_oct/PDFs/LEADERS-Joseph-Plumeri-Willis-Group-Holdings.pdf

industrial life insurance لتوفير تأمين على الحياة ومصاريف الدفن للعمال ولذوي الدخل الصغير لقاء أقساط تأمين زهيدة يقوم بجبايتها أعداد كبيرة من العاملين من المؤمن عليهم في بيوتهم أو أماكن عملهم. وقد توقف هذا النمط من التأمين في بريطانيا.

التأمين على **التلوث البيئي** ينطوي على إشكاليات، فقد ظل لسنوات عديدة خارج التغطية التأمينية، ثم صار التأمين عليه مشروطًا بوقوع حادث عرضي يؤدي إلى التلوث، أي أن التلوث الذي يحصل تدريجيًا لا يكون موضوعًا للتأمين، لأن مثل هذا التلوث يمكن التحوط منه باتخاذ إجراءات الصيانة المختلفة وإدارة أخطار المنشأة. وفي الوقت الحاضر هناك شروط مختلفة للتأمين على التلوث الصناعي.

لا أدري ما الذي يدور بذهنك في السؤال عن **تأمين الموارد البشرية**. في ظني انه التأمين على العاملين والعاملات في أماكن العمل من تعرضهم للإصابات أو المرض، والتأمين على الأطراف الثالثة (زوار أماكن العمل)، وتوفير التأمين الصحي (يعتبر قسط التأمين الذي يسدده رب العمل لتأمين كل عامل دخلًا له ولذلك قد يكون موضوعًا للضريبة على دخل العامل في بريطانيا).

طلبت في هذا السؤال أيضًا إلقاء الضوء على **التأمين التجاري**. ليس واضحًا ما ترمي إليه من هذا السؤال ولكني اجتهد وأقول إن التأمين التجاري commercial insurance هو مصطلح عام يشمل أشكالًا مختلفة من الحماية التأمينية للشركات. يمكن للشركات شراء وثائق تأمين منفصلة لتأمين المسؤولية المدنية العامة، تأمين مسؤولية المدراء وكبار الموظفين، تأمين مسؤولية رب العمل، تأمين إصابات العمال، تأمين الممتلكات المادية وخسارة الأرباح الناشئة عن توقف العمل بسبب حادث، تأمين اسطول السيارات العائدة للشركة، التأمين السيبراني وغيرها. أو يمكن تجميع عدة

أغطية تأمينية في وثيقة تأمين واحدة package insurance policy تُصمم من قبل وسيط تأمين مختص وبالتعاون مع دائرة إدارة الخطر لدى الشركة طالبة التأمين.

ربما أردتَ من السؤال تأكيد اختلاف التأمين التجاري، باعتباره نشاطًا يستهدف الربح، عن التأمين الذي لا يقوم على مبدأ الربح، وهو ما يميز جمعيات الأخوة friendly societies ودفن الموتى وصناديق الإغاثة وجمعيات العمال/الأصناف الحرفية للتأمين التبادلي – المعروفة منذ الأزمنة القديمة.[12]

يضم هذا الكتاب عدداً من الدراسات التي نشرت في أوقات مختلفة وقد جمعتها لوجود خيط فكري عام يجمع بينها، ولتسهيل الرجوع إليها من قبل القراء والباحثين المهتمين.

نيسان–تموز 2023

[12] **مقالات ومراجعات حول الخطر والتأمين**، مصدر سابق. على سبيل المثل، الفصل الثاني عشر: التأمين التبادلي: 1550-2015: من رفاهة النقابات وجمعيات الأخوة إلى شركات التأمين المتناهية الصغر، ص 159-166

كارل ماركس والتأمين

مقدمة

هذه محاولة أولية متواضعة للتعريف باستخدام التأمين كمفهوم وآلية في بعض كتابات كارل ماركس (1818–1883). وقد استفدنا من الإنترنيت في البحث عن ورود تعبير التأمين في كتابه **رأس المال** ونصوص أخرى،[1] وكذلك الترجمة العربية لكتابه **رأس المال**.[2] ربما لم ننجح في بحث شامل بهذا الشأن، ولعل من يهمه الأمر يضيف إلى ما وجدناه ويوسع نطاق التعليق والتحليل.

لم يعالج ماركس مفهوم التأمين وآليته وإشكالياته أو القانون المُنظم له (تكوين صندوق من أقساط التأمين من أكبر عدد ممكن من طالبي التأمين واستخدامه للتعويض عن الخسائر التي تلحق بالبعض منهم) كموضوع مستقل. ولم يفرد فصلاً لعرض التأمين كسلعة لها قيمة استعمالية وقيمة تبادلية ذلك لأن ذهنه لم يكن منصرفاً إلى معالجة نظرية لمؤسسة التأمين وكيف يتمظهر قانون القيمة في عملها.[3] ربما كانت له إشارات غير الذي استطعنا الوصول إليها وخاصة في

---

[1] اعتمدنا على الموقع الإلكتروني التالي في اقتفاء استخدام التأمين في كتاب رأس المال، ثلاثة أجزاء:
http://www.econlib.org/cgi-bin/searchbooks.pl?searchtype=BookSearch&pgct=1&sortby=R&searchfield=F&grp=AllMarx&id=68&query=insurance+&andor=and#pagelisting

[2] كارل ماركس، **رأس المال**، المجلد الأول، المجلد الثاني، المجلد الثالث، ترجمة د. فالح عبد الجبار (بيروت: دار الفارابي، 2013).

[3] حسب قانون القيمة فإن قيمة السلع تعتمد على مقدار العمل البشري المبذول في إنتاج السلع، وتقاس هذه القيمة بوقت العمل الضروري اجتماعيًا للإنتاج.

المخطوطات غير المنشورة. لقد أشار كارل ماركس إلى التأمين لخدمة أطروحاته الاقتصادية الأساسية في مجال فائض القيمة. ومع هذا فإن إشاراته للتأمين مثيرة للاهتمام وتدل على فهم واضح لدوره في تجديد وسائل الإنتاج.

أزعم أن الكتاب العرب لم يدرسوا حضور التأمين في كتابات ماركس. ربما كان د. سليم الوردي هو الوحيد الذي اهتم بالموضوع. وهو لم يكتب دراسته عن التأمين اعتماداً على اقتباس مباشر من نصوص ماركس بل من منظور الاقتصاد الماركسي لمؤسسة التأمين. ودراسته رائدة في مجالها، لكنه لم يواصل أبحاثه في هذا الموضوع.[4] وللتعريف بمقاربته للموضوع نقتبس الآتي:

> ان القيمة الاستعمالية لسلعة التأمين هي اشباع حاجه الفرد أو المشروع إلى حماية ممتلكاته من نتائج الاخطار الطبيعية والاجتماعية المختلفة، وبقدر تعلق الأمر بالتأمين على الاشخاص فإن القيمة الاستعمالية للخدمة التأمينية هي تقديم الضمانة المالية للإنسان في حالة تعرض قوة عمله للمخاطر المختلفة.
>
> وكما هو الحال بالنسبة للقيمة الاستعمالية للسلع المادية، لا يمكن قياس القيمة الاستعمالية لسلعة التأمين لأنها تتأثر بعوامل واعتبارات ذاتية، لذا نجدها تتفاوت من فرد لآخر. اما قيمة سلعة التأمين فتحكمها نفس قوانين الاقتصاد السلعي النقدي وفي مقدمتها قانون القيمة الذي يفترض، كما أسلفنا، بأن قيمة السلعة تتحدد بمقدار العمل الاجتماعي المنفق على انتاجها (العمل الحي والمتجسد).

[4] سليم الوردي، "نحو معالجة اقتصادية لشؤون التأمين" في **كتابات اقتصادية في التأمين**، إعداد وتحرير مصباح كمال (مكتبة التأمين العراقي، 2017)، ص 16-28. نشرت الدراسة أصلاً في مجلة **رسالة التأمين**، العدد 39، 1979.

يبدو للوهلة الأولى بأن من الصعب على قانون القيمة شق طريقه في مجال العلاقات السلعية التأمينية، وذلك لأن العمل الحي والمتجسد المنفق على انتاج سلعة التأمين لا يشكل إلا جزءا يسيرا من كلفة الحماية التأمينية والذي يتجسد في النفقات العامة والإدارية، أي النفقات المتعلقة بتكوين واداره وتوزيع محافظ التأمين. اما الجزء الاكبر من كلفة الحماية التأمينية والذي يعبر عنه بالسعر الصافي فلم يحظ بتفسير وتحليل اقتصاديين في ضوء نظريه القيمة.[5]

وفي عرضه للجانب التبادلي لسلعة التأمين هنا يكتب الوردي:

ان الخاصية الجوهرية لصفقة تبادل سلعة التأمين والتي تميزها عن صفقات تبادل السلع الاخرى هي ان طرفي الصفقة هما مجموع المشترين (المؤمن لهم) من جانب والبائع (المؤمن) من جانب اخر. بينما نجد طرفي الصفقات الاخرى هما البائع والمشتري المنفردين. ان سلعة الحماية التأمينية تباع إلى مجموع المؤمن لهم اذ يفترض بطبيعتها ان تباع إلى مجموع المشترين وخلاف ذلك يستحيل بيعها.

حقا ان كل مؤمن له (زبون) يتقدم لشراء وثيقة التأمين بمفرده ودون ان ينسق مع الزبائن الاخرين ولكن المؤمن لا يمكن ان ينتج سلعته ويبيعها لفرد واحد اذ لابد من وجود عدد من المؤمن لهم والذي نطلق عليهم مصطلح (مجتمع المؤمن لهم). المؤمِن من حيث المبدأ يتعامل ويحدد سعر سلعته في ضوء كبر مجتمع المؤمن لهم لأن التأمين يقوم على اساس الكثرة العددية لمجال التأمين. وموجز القول ان المؤمن يبيع سلعة واحدة لعدد كبير من المنتفعين المتضامنين فيما بينهم. انه يبيعهم جميعا وعدا بالحماية ولكن عددا محدودا منهم يحصل على المنفعة أي انه يوفر الحماية التأمينية ضد خطر يتعرضون له جميعا ولكن لا أحد منهم يعلم من سيقع ضحية له.[6]

[5] سليم الوردي، المصدر أعلاه، ص 21.

[6] الوردي، المصدر أعلاه، ص 21-22.

ما يؤكده د. سليم الوردي هنا أن خدمة التأمين هي سلعة، حالها حال أية سلعة مادية، وأن ما يجمع بين السلعة المادية والسلعة غير المادية (الخدمة) هو فعل التبادل؛ وأن الفرق بينهما يكمن بوجود علاقة زمنية مختلفة بين إنتاج واستهلاك السلعة المادية والسلعة غير المادية. فالسلعة المادية تُشترى وتستهلك في زمن متقارب، ومثل ذلك بعض الخدمات، وحتى أنها يمكن أن تكون آنية كما في استئجار تاكسي أو قص الشعر لدى حلاّق؛ وأن الاختلاف بين السلعتين يكمن في تمييز الشكل الاجتماعي لهما.[7]

هناك إشكالية في تحديد زمن إنتاج السلعة التأمينية وزمن استهلاكها. عادة ما يشير ممارسو التأمين إلى بيع وثيقة التأمين على أنه إنتاج للسلعة التأمينية. وهو قد يكون كذلك عندما تباع الوثيقة الآن وبعد يوم ينشأ ضرر أو خسارة لموضوع التأمين (الوفاة في التأمين على الحياة، الحريق في التأمين على الممتلكات، الإصابة البدنية في تأمين الحوادث الشخصية، اصطدام في التأمين على السيارات، إلخ). هنا يكون الإنتاج والاستهلاك متقاربين زمنياً.

وهذا التوصيف يؤشر على ما يعرف بعكس دورة الإنتاج inversion of the production cycle فخلافاً للشركات المنتجة للسلع المادية فإن شركات التأمين تبيع منتجاتها (أي سلعها المجسدة في وثائق التأمين) وتستوفي أقساط التأمين عنها قبل أن تقوم بالإنتاج الحقيقي لسلعها – أي قبل أن تقوم بتسوية

[7] Michael Heinrich, *An Introduction to the Three Volumes of Karl Marx's Capital* (New York: Monthly Review Press, 2004), p 44.

المطالبات بالتعويض وتسديد أقيامها.[8] إن طول دورة الإنتاج (الفترة الممتدة من تاريخ استيفاء قسط التأمين وتاريخ تسديد التعويض) قد يمتد لسنوات عديدة كما هو الحال في تأمينات الحياة والمسؤوليات المدنية والتعاقدية.

إن هذه المسائل، النظرية والتطبيقية، لم تُخضع للدراسة من قبل الاقتصاديين الماركسيين، وهي بعيدة عن اهتمامات كارل ماركس.

~~~

بودنا الإشارة إلى أن عدداً من الاقتباسات طويلة بعض الشيء ولكنها ضرورية لفهم السياق الذي ورد فيه ذكر التأمين. ونود أيضاً التأكيد على أننا لسنا من المتخصصين في الاقتصاد الماركسي ولذلك فإن عرضنا ربما تعوزه الدقة أو الفهم الصحيح لمقولات ماركس، وعليه ننبه على ضرورة قراءة ما كتبناه بدرجة من الحذر القائم على الشك. وندعو المعنيين للمساهمة في نقد وإثراء الموضوع.

اعتمدنا في كتابة هذا الفصل على دراسة سابقة منشورة لنا.[9]

تكوين احتياطي/صندوق للتأمين

في كتابه **نقد برنامج غوتا** (1875) يقول ماركس ما يلي في مناقشة الأطروحة التالية أدناه في البرنامج:[10]

[8] Guillaume Plantin and Jean-Charles Rochet, *When Insurers Go Bust* (Princeton: Princeton University Press, 2007), p 6, 43.

[9] مصباح كمال، "استخدام التأمين في الكتابات الاقتصادية الكلاسيكية: آدم سميث وكارل ماركس،" مجلة **الثقافة الجديدة**، العدد 340-341، 2010، ص26-37.
~~~

٣ – "إن تحرير العمل يتطلب رفع وسائل العمل إلى مستوى ملكية المجتمع بأسره، وضبط العمل الإجمالي بصورة جماعية مع توزيع دخل العمل توزيعا عادلاً."

إن رفع وسائل العمل إلى مستوى ملكية المجتمع بأسره" (!) يعني على ما يبدو "تحويلها إلى ملكية للمجتمع بأسره"، ونقول هذا عرضاً.

ما المقصود بـ"دخل العمل؟" أهو نتاج العمل أم قيمته؟ فإذا عَنيتَ قيمته، فهل [هي] قيمة النتاج الإجمالية أم فقط [ذلك] القسم من البقية الذي أضافه العمل إلى قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة؟[11]

إن "دخل العمل" عبارة عن فكرة غامضة كان لاسال [1825–1864] يتخذها بدلا من المفاهيم الاقتصادية الواضحة. ثم ما هو "التوزيع العادل"؟

إذا أخذنا أولا كلمتي "دخل العمل" بمعنى نتاج العمل، فإن دخل العمل الجماعي يعني حينذاك النتاج الاجتماعي الإجمالي. والآن، ينبغي إن نقتطع منه:

أولا، ما نستعيض به عن وسائل الإنتاج المستهلكة؛

---

[10] اقتبسنا هذه الترجمة من الموقع الإلكتروني: http://www.marxists.org/arabic/archive/marx/1875-cg/index.htm والترجمة غير موفقة في توصيل المعنى. ويمكن قراءة النص الإنجليزي باستخدام هذا الرابط: http://www.marxists.org/archive/marx/works/1875/gotha/ch01.htm

[11] هذه الترجمة ليست واضحة. النص الإنجليزي المتوفر لدينا هو:
What are the "proceeds of labor"? The product of labor, or its value? And in the latter case, is it the total value of the product, or only that part of the value which labor has newly added to the value of the means of production consumed?
ويمكن ترجمته كالآتي:
ما هي "عائدات العمل"؟ أهي نتاج العمل أم قيمته؟ وفي الحالة الأخيرة، هل هي القيمة الإجمالية للمُنتَج، أم فقط ذلك الجزء من القيمة الذي أضافه العمل حديثًا إلى قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة؟

ثانيا، قسماً إضافيا لتوسيع الإنتاج؛
ثالثا، أموالا للاحتياط أو للتأمين ضد الطوارئ، والكوارث الطبيعية، الخ ..

إن هذه الاقتطاعات من "دخل العمل غير المنقوص" تحتمها الضرورة الاقتصادية، وتتحدد مقاديرها وفقاً للوسائل والقوى المتوافرة، وجزئياً بموجب حساب الاحتمالات؛ ولكنها في مطلق الأحوال لا يمكن تحديدها على أساس العدالة."

إن الضرورة الاقتصادية تقتضي تكوين صندوق للتأمين لمواجهة الخسائر المترتبة على طوارئ العمل، التي ترافق عملية الإنتاج، وكذلك الكوارث الطبيعة التي تلحق بوسائل الإنتاج المادية. وكما يذكر ماركس في مكان آخر فإن "رأس المال الثابت هذا، منظوراً إليه من وجهة نظر موضوعية، يتعرض لحوادث معينة، ومخاطر في عملية إعادة الإنتاج."

وما يُحتفظ به في هذا الصندوق من أموال نقدية يتحدد باعتماد حساب الاحتمالات، أي احتمالات تعرض وسائل الإنتاج للخسائر بفعل طوارئ العمل أو الكوارث الطبيعية. ومثل هذه الاحتمالات هي أيضاً ما تعتمده شركات التأمين، التجارية والعامة والتعاونية، على الحياة والممتلكات والمسؤوليات القانونية والتعاقدية. وهي أيضاً ما تعتمده الشركات الكبيرة عندما تقوم بالتأمين الذاتي self-insurance على ممتلكاتها من خلال تكوين صندوق للتأمين ضد الطوارئ. وهذه الممارسة اتخذت شكلاً مؤسسياً متطوراً صار يُعرف منذ خمسينيات القرن العشرين باسم شركة التأمين المقبوضة captive insurance company.

قوله إن مقدار الاستقطاعات من الناتج الاجتماعي الإجمالي لا يمكن تحديده في مطلق الحالات على أساس العدالة ربما يؤشر على استبعاد ماركس للمعايير الأخلاقية في مجال التأمين.

من المعروف أن ماركس كان مهتماً بالرياضيات فقد خلّفَ ما يقرب من ألف صفحة من مسودات خاصة بدراسته لجوانب من الرياضيات.[12] يعنى هذا أنه كان يكتب من موقف العارف بأهمية حساب الاحتمالات الذي ينتظم آلية التأمين.

السؤال الذي ينهض هنا هو: هل أن استقطاع أموال "للاحتياط أو للتأمين ضد الطوارئ، والكوارث الطبيعية، الخ .." يكون على نطاق الشركة الواحدة، وهو بهذا الشكل نوع من أنواع التأمين الذاتي، أو على المستوى الوطني – أي من منظور بنية الدولة الحديثة من خلال تخصيصات الموازنة أو تكوين صناديق طوارئ لمواجهة آثار الكوارث. هذا على مستوى المؤسسات الإنتاجية الصناعية والخدمية. كيف هو الحال بالنسبة للأفراد؟ هل أن الفرد يقوم بالتأمين الذاتي (من خلال تخصيص احتياطي من دخله) أو أن الدولة تقوم بجبر الضرر والخسارة المادية التي تلحق به وبأسرته كما هو الحال بالنسبة لإصابات العمل أو إعانة البطالة وغيرها من المنافع المرتبطة بإدارة ما صار يعرف بدولة الرفاه؟ هذا الجانب لم يشغل حيزاً في تفكير ماركس فنظرته ضمن المفهوم الموسع لإعادة الإنتاج اقتصرت على توفير الحدود الدنيا للإبقاء على العمال كقوة عمل

[12] The Mathematical Manuscripts of Karl Marx, New Park Publications, 280 pp. Reviewed by Andy Blunden; Source: Labour Review (WRP), June 1983. http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:IjZpP0GThe4J:www.marxists.org/archive/marx/works/1881/mathematical-manuscripts/review.htm+marx+and+mathematics&cd=1&hl=en&ct=clnk&gl=uk

وإعادة إنتاجهم وعائلاتهم كوسائل إنتاجية قادرة على العمل وعلى إنتاج فائض القيمة. وسيمر بعض الوقت قبل أن تظهر التشريعات الخاصة بالضمان الاجتماعي.

إن طبيعة النظام الاقتصادي تحدد كيفية تمويل مثل هذه الصناديق لتعويض الأفراد والمؤسسات من نتائج الكوارث الطبيعية كالفيضان والزلازل والأعاصير.

إن الاحتياطي المستقطع من الناتج الاجتماعي الإجمالي (لصندوق التأمين) لمقابلة آثار الحوادث والكوارث والمساهمة في تصليح وصيانة وسائل الإنتاج المادية، من وجهة نظر ماركس، يمكن أن يُدار من قبل "شركات تأمين منفصلة" أو من داخل المؤسسة الإنتاجية. إن تكوين مثل هذا الاحتياطي يتجاوز طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي – كما سيرد فيما بعد – إذ أن الخطر، بأشكاله المختلفة، ملازم للاجتماع البشري ولا يقتصر على التنظيم الرأسمالي.

تمويل صندوق التأمين

نقرأ ما يلي في الفصل التاسع والأربعون، في تحليل عملية الإنتاج، ص 964–984 من **رأس المال:**

> في حالة تجديد الإنتاج الاعتيادية، لا يُستخدم إلاّ جزء من العمل المضاف مجدداً لأجل الإنتاج، أي للتعويض عن رأس المال الثابت؛ ونعني به تحديداً ذلك الجزء الذي يعوّض عن رأس المال الثابت المنفق على إنتاج وسائل الاستهلاك، أي على العناصر المادية للإيراد. وتتم تسوية ذلك، بواقع أن هذا الجزء الثابت لا يكلّف القطاع II أي عمل إضافي. ولكن رأس المال الثابت (ناظرين إلى مجمل عملية تجديد الإنتاج التي تتضمن المساواة المذكورة للقطاعين I و II) الذي لا يمثّل أي

منتوج للعمل المضاف مجدداً، رغم أنه لم يكن بالوسع خلق المنتوج من دونه – إن رأس المال الثابت هذا يتعرض، في عملية تجديد الإنتاج، من حيث المادة، لمصادفات [لحوادث] وأخطار يمكن لها أن تقلله. (علاوة على ذلك، عند النظر إليه من ناحية القيمة أيضاً، يمكن أن تهبط قيمته من جراء تغير في قدرة إنتاجية العمل؛ ولكن ذلك لا يخص إلاّ الرأسماليين فرادى). وعليه، فإن جزءاً من الربح، أي جزءاً من فائض القيمة، وبالتالي أيضاً من المنتوج الفائض الذي لا يتمثل فيه (من ناحية القيمة) سوى العمل المُضاف مجدداً، يخدم كرصيد تأمين. ولا يغيّر من الأمر شيئاً، إنْ كانت إدارة رصيد التأمين هذا تتم على يد شركة تأمين كمشروع مفرد، أم لا. وهذا هو الجزء الوحيد من الإيراد، الذي لا يُستهلك كإيراد ولا يخدم بالضرورة كرصيد تراكم. وأن أداءه لمثل هذه الخدمة فعلاً، أو تغطيته لنقص في تجديد الإنتاج، إنما يتوقفان على المصادفة chance. هذا هو أيضاً الجزء الوحيد من فائض القيمة والمنتوج الفائض، وبالتالي من العمل الفائض، الذي ينبغي أن يستمر في الوجود، إلى جانب الجزء الذي يخدم للتراكم وبالتالي لتوسيع عملية تجديد الإنتاج، حتى بعد نقض [إلغاء] نمط الإنتاج الرأسمالي.[13]

في شرحه لمخطط إعادة إنتاج مكونات رأس المال الاجتماعي الإجمالي aggregate social product وهي ليست مجرد *إعادة إنتاج لمقدار القيمة* بل هي في ذات الوقت *إعادة إنتاج مادية*، يُقسّم ماركس الإنتاج الاجتماعي إلى قسمين. القسم الأول (القطاع I) يضم *إنتاج وسائل الإنتاج* والقسم الثاني (القطاع II) يضم *إنتاج وسائل الاستهلاك*.

ويقسم ماركس إعادة الإنتاج إلى نوعين: *إعادة الإنتاج البسيط* و*إعادة الإنتاج الموسع*. في النوع الأول يستهلك إجمالي فائض القيمة بشكل غير منتج – إي

[13] كارل ماركس، **راس المال، المجلد الثالث، عملية إنتاج رأس المال ككل**، ترجمة د. فالح عبد الجبار (بيروت: دار الفارابي، 2013)، ص 980.

إنه يُنفق لشراء السلع الاستهلاكية. أما إعادة الإنتاج الموسع فإنها تعني أن جزءاً من إجمالي فائض القيمة يستخدم في شراء رأسمال إضافي، ثابت ومتغير، بهدف زيادة حجم الإنتاج. [في الحالة الأولى يظل الاقتصاد في مكانه في حين يحقق الاقتصاد في الحالة الثانية نمواً بفضل إعادة استثمار جزء من فائض القيمة.[14]

وفقا لماركس، فإن إعادة الإنتاج الاقتصادي في النظام الرأسمالي مشروطة بتراكم رأس المال. فإذا فشل العمال في إنتاج المزيد من رأس المال، أي المزيد من فائض القيمة، فإن إعادة الإنتاج الاقتصادي تبدأ بالانهيار. ولذلك فإن إعادة الإنتاج هي بالضرورة إعادة إنتاج موسع وتحتاج إلى نمو مستمر للسوق. وهكذا فإن النمو الاقتصادي ليس مجرد رغبة لدى الرأسمالي ولكن ضرورة مطلقة أيضاً في النظام الرأسمالي، وليس فقط بسبب النمو السكاني ولكن لأسباب اقتصادية تجارية (التراكم والتركز) ولتعظيم أرباح الرأسمالي.[15]

[14] *A Dictionary of Marxist Thought*, Ed by Tom Bottomore (Oxford: Basil Blackwell Ltd, 2nd ed 1991), p471-472.

[15] هناك الكثير من الارتباك في المناقشات حول إعادة الإنتاج الاقتصادي ويعزى ذلك إلى حقيقة أن علماء الاقتصاد يساوون أو يجمعون بين الإنتاج المادي (الموسع) للسلع والخدمات اللازمة لبقاء البشرية وإعادة الإنتاج (الموسع) لرأس المال. من وجهة نظر ماركس، هناك أربعة جوانب رئيسة لإعادة الإنتاج الاقتصادي:

- إنتاج منتجات قابلة لإعادة الإنتاج للحفاظ على مخزون الموجودات في المجتمع أو الإضافة لهذا المخزون.
- الإبقاء على وإعادة إنتاج الناس القادرين على العمل وعائلاتهم.
- إعادة إنتاج والإبقاء على وضمان تطبيق العلاقات الاجتماعية ولا سيما علاقات الإنتاج التي تميز الهرم الاجتماعي/التراتب الطبقي، وحقوق الملكية.
- الإبقاء على وإعادة إنتاج العلاقات الاقتصادية.

إن إعادة الإنتاج الاقتصادي ملازم لجميع الأنظمة مع بعض الاختلاف عند التحول من نمط إنتاجي معين إلى آخر.

هذه المعلومات مقتبسة من الإنترنيت.

يقول ماركس إن "رأس المال الثابت هذا، منظوراً إليه من وجهة نظر موضوعية، يتعرض لحوادث معينة، ومخاطر في عملية إعادة الإنتاج." رأس المال الثابت يتعرض "لحوادث معينة" في عملية الإنتاج الأساسية، أثناء تكوين رأس المال العيني الثابت، وليس فقط في عملية إعادة الإنتاج. في الواقع، إن الحوادث يمكن أن تقع في مختلف المراحل الإنتاجية بضمنها النقل والخزن والمناولة. هذه المقولة هي ذاتها التي ذكرها ماركس في نقد برنامج غوتا. لكن ماركس هنا ليس معنياً بذلك بل بما تتركه الحوادث من آثار سلبية على عملية التراكم الرأسمالي، عملية إعادة الإنتاج. والحماية التأمينية، كما هو الحال في الاقتصاد الرأسمالي القائم، تدخل كعنصر غير مباشر في الإنتاج من خلال توفير أرصدة نقدية، بمثابة تعويض، للخسائر المادية والمالية التي تتعرض لها وسائل الإنتاج.

ماذا يعني أن

> جزءاً من الربح، أي جزءاً من فائض القيمة، وبالتالي أيضاً من المنتوج الفائض الذي لا يتمثل فيه (من ناحية القيمة) سوى العمل المُضاف مجدداً، يخدم كرصيد تأمين. ولا يغيّر من الأمر شيئاً، إنْ كانت إدارة رصيد التأمين هذا تتم على يد شركة تأمين كمشروع مفرد، أم لا. وهذا هو الجزء الوحيد من الإيراد، الذي لا يُستهلك كإيراد ولا يخدم بالضرورة كرصيد تراكم.[16]

ما يتضمنه هذا القول هو أن الرأسمالي له الخيار أن يقوم بتكوين صندوق للتأمين، يُموّل من "الربح، أي جزءاً من فائض القيمة" لتوفير التعويض لرأس المال الثابت الذي يتعرض للحوادث ويستوجب التصليح أو الاستبدال؛ أو يستخدم مخصصات هذا الصندوق لشراء الحماية التأمينية من شركة تأمين مستقلة.

[16] كارل ماركس، راس المال، المجلد الثالث، المصدر أعلاه.

صندوق التأمين الذي يذكره ماركس هو المعادل لآلية التأمين الذاتي، أو في صورته العصرية هو شركة التأمين المقبوضة captive insurance company. إن تأسيس شركات التأمين المقبوضة لها أسباب عديدة منها: تدوير الأرباح داخل المؤسسة وهي تشكل أحد عناصر التكامل العامودي للمؤسسة الرأسمالية، تقليل كلفة شراء الحماية التأمينية، الاستفادة من الاحتياطيات المتراكمة لأغراض استثمارية، تصميم غطاء التأمين بما يتوافق مع متطلبات الشركة دون الخضوع لضغوط سوق التأمين التجاري، فائدة ضريبية إذ أن الأقساط المسددة لشركة التأمين المقبوضة تستقطع من الدخل/الإيراد الخاضع للضريبة ضمن شروط معينة كأن لا يستخدم تسعير وثيقة التأمين لتعظيم حجم الاستقطاع الضريبي.

ولا يرى ماركس في صندوق التأمين ما يساهم في التراكم بل يعتبره إنفاقاً استهلاكياً صرفاً. وهو من هذا المنظور يدخل في خانة العناصر "غير المنتجة" في حين أن ضمان إعادة الإنتاج، لضمان الإبقاء على ما هو قائم من رأسمال عيني ثابت بعد تعرضه للحوادث، يحتاج إلى تمويل، وصندوق التأمين يقوم بتوفير التمويل.[17] والكلفة المالية للتأمين، في صورته التجارية (شراء الحماية التأمينية من خارج الشركة) أو في وضع رصيد مخصص للحوادث (التأمين الذاتي)، يمكن أن تحتسب مسبقاً. قد لا تكون الأرصدة الداخلية المخصصة لمقابلة كلفة تصليح آثار الحوادث والكوارث الطبيعية كافية وعندها يضطر الرأسمالي إلى تمويل كلفة تصليح أو استبدال رأس المال المتضرر من فائض

17 يفترض أن صندوق التأمين يضم أرصدة كافية للتعويض عن خسارة كبيرة تلحق برأس المال الثابت (وفي زماننا خسارة الأرباح أيضاً التي هي موضوع للتأمين التجاري) أو أن نطاق الحماية التأمينية التي يشتريها الرأسمالي من شركة التأمين، مقابل قسط للتأمين، واسعة بما يكفي لتمويل خسارة واحدة كبيرة أو عدة خسائر خلال السنة.

القيمة (وقد لا يكون هذا كافياً لأنه لم يتحقق كما هو متوقع بسبب الحوادث والكوارث). لو كانت الحماية التأمينية، في صورتها التجارية أو المقبوضة، متوفرة للرأسمالي لكان عندها قد قام بتصليح الأضرار دون إخلال كبير بسيولته النقدية وحافظ على مستوى أرباحه.

ونعرف أن التطور التاريخي للنشاط التأميني يدلُّ على دوره في الحفاظ على الثروات الرأسمالية وفي توفير أرصدة قابلة للاستثمار في الأصول المادية الثابتة وفي الأوراق المالية وضمن ضوابط للحفاظ على حقوق المؤمن لهم.

وجهة نظر ماركس هو أن صندوق التأمين يُموّل من الأرباح الناشئة من قيمة العمل الجديد المضاف. وهو يعتبر ما يخصص لصندوق التأمين من الأرباح، من فائض القيمة، استهلاكاً صرفاً ولو أنه يكيّف هذا التخصيص بالقول بأنه "لا يخدم بالضرورة كصندوق للتراكم." يعني هذا أن رؤيته للتأمين ضيقة تنحصر في عملية المساهمة في جبر واستبدال رأس المال الثابت (المكائن والعدد والآلات) عند تعرّضها لطوارئ ولحوادث معينة ولكوارث طبيعية. مثل هذا التقييم ينطبق على المؤسسة الواحدة التي تخصص صندوقاً للتأمين وآخر للاندثار/الاستهلاك: "ما نستعيض به عن وسائل الإنتاج المستهلكة – كما يقول ماركس – وآخر "لتوسيع الإنتاج."

ونعرف أن لصناديق التأمين دوراً اقتصادياً أوسع يتمثل ليس بمجرد المحافظة على الثروات المادية الوطنية من خلال التعويض عن الأضرار والخسائر التي تلحق بها، وإنما المساهمة من خلال تراكم أقساط التأمين، الفائضة عن مواجهة مصاريف إدارتها ومقابلة الالتزامات التعاقدية أو تلك المفروضة بقوة القانون، في

تكوين أرصدة قابلة للاستثمار في أصول مادية جديدة أو أوراق مالية أو في تقديم القروض.

دور صندوق التأمين في جبر الضرر

والواقع أن فائض القيمة الذي يخلقه العامل، ينحلّ إلى إيراد ورأسمال، أي إلى وسائل استهلاك، ووسائل إنتاج إضافية. ولكن رأس المال الثابت القديم المتبقي من السنة السابقة (عدا الجزء المعطوب، أي المدّمر نسبياً pro tanto، طالما لا يتوجب تجديد إنتاج رأس المال القديم – وإن مثل هذه الاضطرابات في عملية تجديد إنتاج رأس المال تقع في نطاق التأمين) منظوراً إليه من ناحية قيمته، لا يتجدد إنتاجه بواسطة العمل المضاف مجدداً.[18]

يظهر لنا هنا أن ماركس يحصر وظيفة التأمين (الممول داخلياً من إيرادات المنشأة أو التأمين الذي اشتراه الرأسمالي من شركة تأمين) في تغطية (تعويض) ذلك الجزء من رأس المال (العيني) الثابت الذي لحقه العطب، الضرر، وتدمَّرَ نسبياً. وهنا حقاً لا يدخل التعويض التأميني في عملية إعادة الإنتاج إذ أن وظيفة التأمين هي إرجاع الممتلكات، رأس المال الثابت، إلى الوضع الذي كانت عليه قبل تعرضها للحوادث. ولأن التأمين، في جوهره، هو مشروع تعاوني فإن الحماية التأمينية لا يمكن ولا يجب أن تكون موضوعاً للربح لأن في ذلك إجحاف بحقوق جمهور المؤمن لهم.

[18] كارل ماركس، **راس المال، المجلد الثالث، عملية إنتاج رأس المال ككل**، ترجمة د. فالح عبد الجبار (بيروت: دار الفارابي، 2013)، ص 981.

درجة الخطورة، أسعار التأمين وأسعار السلع

وعلى هذا التصور يقوم فيما بعد حساب الرأسماليين [التصور بأن رؤوس الأموال ذات المقادير المتساوية ينبغي أن تدرّ أرباحاً متساوية في المقدار خلال آماد زمنية متماثلة]، مثلاً، إذا كان رأس المال يقوم بالدوران بصورة بطيئة نسبياً إما لأن السلع تبقى وقتاً أطول في عملية الإنتاج أو لأنها ينبغي أن تباع في أسواق نائية، فإن الربح الذي يفلت منه على هذا النحو، يحسب مع ذلك، أي يعوّض عنه عن طريق علاوة على السعر. وعلى غرار ذلك فإن توظيفات رأس المال التي تتعرض لمخاطر كبيرة بصورة استثنائية كما هي عليه، مثلاً، في توظيفات النقل البحري، تتلقى أيضاً التعويض بهيئة علاوة على السعر. وعندما يتطور الإنتاج الرأسمالي، ويتطور معه نظام التأمين بشكلٍ كافٍ، تصبح المخاطر، في الواقع، متساوية بالنسبة لجميع ميادين الإنتاج (أنظر، كوربيت)*؛ أما تلك المؤسسات التي تتعرض لمخاطر أكبر فتدفع تعرفة تأمين أكبر وتعوّض نفسها عن ذلك في سعر سلعها. وهذا كله يعني، في الممارسة، أن أي ظرف يجعل أحد توظيفات رأس المال أقل ربحاً ويجعل الآخر منها أكثر ربحاً؛ حيث تُعدّ جميع التوظيفات ضرورية بصورة متساوية ضمن حدود معينة – إنما يؤخذ في الاعتبار كأساس للتعويض تم إقراره مرة وللأبد، علماً بأنه ليست هناك حاجة لتكرار نشاطات المنافسة من جديد لتبرير هذا الدافع أو صحة هذا الحساب.[19]

* Corbet, [*An Inquiry into the Causes and Modes of the Wealth of Individuals*, London, 1841, p. 20]. بحث في أسباب وأنماط ثروة الأفراد.

[19] كارل ماركس، **راس المال، المجلد الثالث، عملية إنتاج رأس المال ككل**، ترجمة د. فالح عبد الجبار (بيروت: دار الفارابي، 2013)، ص 249.

إن تحويل عبء الزيادة في أسعار التأمين على "رؤوس الأموال المستثمرة في الشركات الأكثر خطورة" إلى المستهلك (سواء كان فرداً أو شركة) ظاهرة اقتصادية معروفة. يعنى هذا أن الرأسمالي يلجأ إلى زيادة أسعار منتجاته للتعويض عن أقساط التأمين، العالية، التي يدفعها لقاء حِدّة الخطورة في رأس المال. وهو إذ يقوم بذلك فمن أجل المحافظة على هامش ربحه باعتباره الخالق للربح في حين أن مصدر هذا الربح بالنسبة لماركس هو فائض القيمة. يدفعنا هذا إلى القول إن ماركس كان يُفرّق بين درجات الخطورة في تعرض رؤوس الأموال للمخاطر الطبيعية والحوادث الأخرى المرتبطة بعملية الإنتاج. فأسعار التأمين تعكس حدة الخطر في المال المؤمن عليه أو المسؤوليات المؤمن عليها. وهذه قاعدة تقوم على مبدأ الموازنة بين حدة الخطورة وبين ما تفرزه من أضرار والرصيد التأميني اللازم للتعويض عن هذه الأضرار كي لا تعمل على إفناء شركة التأمين أو نضوب صندوق التأمين لدى المؤسسة الإنتاجية – وهذا بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي.

المتوسطات الحسابية/الاحتمالات في التأمين على الحياة وفي تقدير القيمة الاستعمالية للمكائن

إذن فوسيلة العمل تقضي فترة حياتها في تكرار عمليات متماثلة، يزيد عددها أو ينقص بهذا القدر أو ذاك. وحياة الآلة شأن حياة الكائن البشري. فكل يوم يمضي يقرّبه 24 ساعة من القبر. ولكن يستحيل على أمريء أن يعرف على وجه الدقة من مجرد النظر إلى سحنته، كم يوماً بقي له من المسير على هذا الطريق. بيد أن هذه العقبة لا تمنع شركات التأمين على الحياة من أن تستخلص، من متوسط الأعمار [من خلال نظرية المتوسطات theory of averages]، استنتاجات دقيقة للغاية، والأهم من ذلك أنها تدرّ أرباحاً وفيرة.

كذلك شأن وسائل العمل. فنحن نعرف بالتجربة، متوسط الزمن الذي تعمّره آلة من صنف معيَّن. لنفترض أن قيمتها الاستعمالية في مجرى عملية العمل لا تدوم أكثر من 6 أيام. إذن فهي تفقد كل يوم، بالمتوسط، سُدس قيمتها الاستعمالية، وبالتالي ينتقل سُدس قيمتها إلى المنتوج اليومي. على هذا النحو يُحسب كمية القيمة التي تنقلها يومياً أيضاً إلى المنتوج.[20]

كما ذكرنا أعلاه فإن ماركس كان مواكباً لاستخدامات نظرية الاحتمالات وقانون الأعداد الكبيرة والمتوسطات. واهتمامه هذا يفسر المقارنة التي يعقدها بين حياة الإنسان وحياة الآلة. وها هو هنا يشرح لنا تطبيقاً لنظرية المتوسطات فيما يخص عمر الآلات والمكائن المستخدمة في الإنتاج.

والتعليل الذي يقدمه ينتظم بشكل خاص أحد أنواع التأمين، وهو تأمين عطب المكائن Machinery Breakdown Insurance. فشركة التأمين تفرق بين المكائن الجديدة والمكائن المستعملة، وتضع شروطاً محددة فيما يخص البلى والاندثار/الاستهلاك نتيجة الاستعمال، أو عدم الاستعمال، باعتباره من الظواهر الملازمة للاستعمال، وبالتالي يحدد العمر التشغيلي للمكائن. وهذا العمر يتأثر بنمط التشغيل (عدد ساعات التشغيل، وزيادة التشغيل فوق القدرة التصميمية) ومستوى ونوع الصيانة التي تخضع لها المكائن. والغالب أن الاندثار لا يكون موضوعاً للتأمين – أي لا يتم التعويض عنه لأنه يفتقد أحد العناصر المهمة في التأمين وهو الصفة الاحتمالية لوقوع الحادث المسبب للضرر. فكل ما هو مؤكد الوقوع أو يمكن التنبؤ بوقوعه أو نعرف أنه سيحصل، شئنا أم أبينا، كالبلى الذي

[20] كارل ماركس، **راس المال، المجلد الأول، عملية إنتاج رأس المال**، ترجمة د. فالح عبد الجبار (بيروت: دار الفارابي، 2013)، ص 262-263.

يحصل تدريجياً فهو حتمي، لا يتساوق مع معيار القابلية للتأمين insurability.[21]

وبالطبع فإن ماركس هنا ليس معنياً بالتأمين على المكائن بل تناقص القيمة الاستعمالية لها منظوراً إليها كرأسمال مادي ثابت. ولكن في مكان آخر ربط ماركس بين تضرر رأس المال الثابت، ومنه المكائن، وتمويل الضرر اللاحق بها خلال عملية الإنتاج بالقول:

> في الواقع، يتم تقسيم فائض القيمة التي أوجدها الرأسمالي إلى إيرادات ورأس المال، وهذا يعني تقسيمه إلى مواد للاستهلاك ووسائل إضافية للإنتاج. لكن رأس المال الثابت القديم، والمحول من العام الماضي (خارج الجزء الذي أصابه الضرر وتدمر لذلك الحد، وباختصار، رأس المال الثابت القديم الذي ليس من الضروري إعادة إنتاجه، وبقدر ما كان هناك أي انقطاع في عملية إعادة الإنتاج، فالتأمين يغطي ذلك)، بقدر ما يتعلق بقيمته، لا يعاد إنتاجه من العمل الجديد المضاف.[22]

ينطوي القول إن "رأس المال القديم الذي ليس من الضرورة إعادة إنتاجه" على مسألة معروفة في الأدب التأميني المتعلق بتأمين عطب المكائن، ويمكن أن يشمل وثائق تأمين أخرى على الممتلكات. وهذه المسألة هي موقف شركة التأمين من تعويض الأصول المتضررة كلياً والتي لا يرغب الرأسمالي باستبدالها بأصول جديدة أو إعادتها إلى ما كانت عليه قبل تعرضها لضرر جزئي قابل

[21] انظر: جيفري كلارك، "وجهة نظر تاريخية عن التأمينية"، ترجمة: مصباح كمال، مدونة **مجلة التأمين العراقي**، 2010/6/3.
http://misbahkamal.blogspot.com/2010/06/historical-viewpoint-on-insurability.html

[22] **رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي**، المجلد الأول. Vol 1 (VII.XLIX.37)

للتصليح. في هذه الحالة فإن شركة التأمين لن تسدد قيمة الضرر بالكامل بل القيمة الاندثارية لمثل هذه الأصول.

ويثير ماركس أيضاً مسألة الانقطاع في عملية إعادة الإنتاج وأن التأمين يغطي هذا الانقطاع. ليس واضحاً إن كان ذهن ماركس هنا منصرفاً إلى ما يُعرف بتأمين خسارة الأرباح الناشئة عن توقف الإنتاج نتيجة لحادث كالحريق (وهي تُصنّف على أنها خسائر غير مباشرة). لا أرجح ذلك لأن الأشكال الأولية لهذا النوع من التأمين لم تبدأ إلا في عام 1860 (فرنسا) وبريطانيا (1868)[23] في حين أن **رأس المال** صدر في العام 1867. لذلك، فإن مساهمة التأمين في التعويض عن "أي انقطاع في عملية إعادة الإنتاج" ليست واضحة، ولكن في السياق الذي ورد فيه فإن المعني به الأضرار المادية التي تلحق بالمكائن وغيرها من الممتلكات.

التأمين كأحد أشكال النفقات التشغيلية

في الفصل السادس، تكاليف التداول، وتحت عنوان تكاليف الخزن، يكتب ماركس أن تكاليف التداول قد

[23] ذكر أحد المؤلفين الثقاة أن تاريخ مفهوم خسارة الأرباح بدأ في فرنسا، ففي العام 1860 ظهر غطاء تأميني باسم (Chomage) ويعني الجمود أو التوقف القسري عن العمل والإنتاج. وكان يوفر غطاءً إضافياً بواقع 10٪ للبضائع المخزونة لتغطية نسبة من خسارة الأرباح التي كانت ستتحقق من بيع تلك البضائع. وظهر هذا النوع من التأمين لأول مرة في بريطانيا حوالي 1868. أنظر:
G. J. R. Hickmott, *Principles and Practice of Interruption Insurance* (London: Witherby & Co Ltd, 1982), p. 8-9.
أنظر أيضاً:
"History of Business Interruption Insurance"
https://cms.lmigroup.com/bi-explained/au/history-of-business-interruption-insurance/

تنجم عن عمليات الإنتاج التي لا تستمر إلا في التداول، وعليه فإن التداول يُخفي طابعها الإنتاجي، لا أكثر. من جهة أخرى قد لا تزيد، من وجهة نظر المجتمع، عن محض تكاليف أو إنفاق غير مُنتج للعمل الحي أو العمل المتشيء، ولكنها، لهذا السبب بالذات، قد تصبح مولّدة للقيمة بالنسبة للرأسمالي الفردي، وقد تشكل علاوة تُضاف إلى سعر بيع سلعته.

يشير ماركس هنا إلى النفقات التشغيلية المرتبطة بالإنتاج والتي تظهر أثناء تداول السلعة. وينظر إليها على أنها نفقات تشغيل عرضية، ومن بينها الانفاق على شراء الحماية التأمينية. نقرأ في الموسوعة الحرة أن

النفقات الطارئة (العرضية) للإنتاج Faux frais of production هي تندرج تحت مفهوم استخدمه الاقتصاديون السياسيون الكلاسيكيون وكارل ماركس في نقده للاقتصاد السياسي. ويشير هذا المفهوم إلى "نفقات التشغيل العرضية" المتكبدة في الاستثمار الإنتاجي لرأس المال، والتي لا تضيف نفسها قيمة جديدة إلى الناتج. في المحاسبة الاجتماعية لماركس، تعد نفقات التشغيل العرضية أحد مكونات رأس المال الثابت، أو يتم تمويلها بالتناوب عن طريق جزء صغير من فائض القيمة الجديد.

عندما يستثمر مالكو رأس المال في الإنتاج، فإنهم لا يستثمرون فقط في قوة العمل والمواد والمباني والمعدات (أو وسائل الإنتاج). يجب عليهم أيضا تلبية مجموعة من نفقات التشغيل الأخرى. يمكن أن يشمل ذلك مفردات متنوعة مثل مسك الدفاتر والتدريب والتموين والتنظيف والتصليح والإعلان والتأمين والخدمات الأمنية والرشاوى والضرائب والرسوم إلخ.

بشكل عام، يبدو أن ماركس اعتبر صافي مدفوعات التأمين والضرائب من إجمالي دخل الإنتاج كجزء من فائض القيمة. لكنه لم يتحدث عن هذه النقطة بالتفصيل؛ ويفترض أنها تعتمد على طبيعة المطالبات الضريبية و[أقساط] التأمين نفسها.[24]

التمييز بين الانفاق على التصليحات والاهتلاك

فيما يلي سنعرض رأياً حول ما ينفقه الرأسمالي على الحماية التأمينية للمكائن والمعدات والممتلكات الأخرى.

تحت عنوان "رأس المال الأساسي، أجزاؤه المكوّنة، تعويضه، إصلاحه وتراكمه،" (الفصل الثامن، رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر، المجلد الثاني)، يكتب ماركس:

إن طريقة الحساب في سجلات المحاسبة لا تغير في شيء، بالطبع، من العلاقات الفعلية للأشياء التي تتناولها المحاسبة. ولكن من المهم أن نلاحظ أن العادة جرت في كثير من فروع الإنتاج على دمج نفقات التصليحات مع الاهتلاك الفعلي لرأس المال الأساسي .... (ص 201)

إن التأمين ضد الدمار المحتمل الناجم عن ظواهر طبيعية خارقة كالحرائق والفيضانات يختلف كلياً عن تعويض الاهتلاك وعن أعمال الصيانة والتصليح. ونفقات التأمين يجب أن تُغطى على حساب فائض القيمة، فهي تمثل اقتطاعاً منه. أما إذا ما نظرنا إلى الأمر من زاوية المجتمع بأسره، فلا بد من وجود فيض إنتاج باستمرار، نعني بذلك إنتاجاً على نطاق أكبر مما هو ضروري لمجرد تعويض

[24] https://en.m.wikipedia.org/wiki/Faux_frais_of_production

وتجديد إنتاج الثروة القائمة؛ وهذا ضروري – إذا تركنا زيادة السكان جانباً – لتوفير وسائل الإنتاج اللازمة لإزالة آثار الدمار الاستثنائي الناجم عن الحوادث والقوى الطبيعية. (ص 202)

يميّز ماركس بين نفقات التصليحات للأضرار والخسائر التي تلحق بوسائل الإنتاج من مباني ومكائن وغيرها وبين اهتلاك (اندثار) هذه الوسائل (رأس المال الأساسي).

إن نفقات التصليح يمكن أن تكون موضوعاً للتعويض بموجب وثيقة/وثائق للتأمين وبالحدود التي يتم الاتفاق عليها بين صاحب رأس المال وشركة التأمين عند بدء التأمين. وفي العادة، تكون شركة التأمين مسؤولة أمام المؤمن له بالتعويض عن التكاليف المترتبة على تصليح واستبدال الأموال المتضررة بسبب مؤمن عليه، كالحريق أو الفيضان، وبالحدود المالية المتفق عليها في عقد التأمين.

أما الاهتلاك/الاندثار فإنه لا يكون موضوعاً للتأمين لأنه لا يصنّف على أنه غير منظور وغير متوقع ويحصل بصورة فجائية، وباختصار لا يعتبر احتمالياً. ولذلك يخصص رصيد خاص به. وللحد من الاهتلاك وإطالة العمر التشغيلي للمكائن، مثلاً، فإن صاحب رأس المال يلجأ إلى الانفاق، من فائض القيمة، على أعمال الصيانة الدورية للمنشآت ولوسائل الإنتاج.

لقد كان ماركس دقيقاً في التمييز عندما أكدَّ على

أن التـأمين ضـد الـدمار المحتمـل النـاجم عـن ظـواهر طبيعيـة خارقـة كـالحرائق والفيضانات يختلف كلياً عن تعويض الاهتلاك وعن أعمال الصيانة والتصليح.

لكن التأمين لا يقتصر على آثار الظواهر الطبيعية الخارقة كالحرائق والفيضانات بل يشمل الأضرار والخسائر العديدة التي تنشأ بسبب عيوب مصنعية أو في الإنشاء أو في التشغيل وغيرها من أسباب محتملة.

صحيح أن أعمال الصيانة وتكاليفها لا تخضع للتأمين، كونها تتعلق بما هو منظور ومعروف، إلا أن التصليح إن ترتب على سبب غير مستثنى في وثيقة التأمين فإنه يكون موضوعاً للتعويض.

ويبدو لي أن ماركس في المقطع الأخير من هذا الاقتباس وكأنه يقول إن التأمين لا يستطيع أن يعوض الأضرار والخسائر كافة والتي تنشأ بفعل الحوادث والقوى الطبيعية.

أما إذا ما نظرنا إلى الأمر من زاوية المجتمع بأسره، فلا بد من وجود فيض إنتاج باستمرار، نعني بذلك إنتاجاً على نطاق أكبر مما هو ضروري لمجرد تعويض وتجديد إنتاج الثروة القائمة؛ وهذا ضروري – إذا تركنا زيادة السكان جانباً – لتوفير وسائل الإنتاج اللازمة لإزالة آثار الدمار الاستثنائي الناجم عن الحوادث والقوى الطبيعية.

هذه النظرة الكلية إلى الثروات المادية في المجتمع تعكس رؤية ثاقبة للوظيفة التقليدية التي تقوم بها مؤسسة التأمين، فهي لا تعوض جميع الأضرار والخسائر وذلك لأنها تقع في خانة الاستثناءات من غطاء وثيقة التأمين (استثناء مسببات للضرر، واستثناء ممتلكات معينة)، أو لأنها تخضع لاستقطاع (خسارة مهدرة

deductible)، أو لأنها غير قابلة للتأمين لأنها لا تتوفر على عنصر الاحتمالية لحدوثها.

لذلك تنشأ الحاجة إلى تحقيق فائض في الإنتاج زيادة على "مجرد تعويض وتجديد إنتاج الثروة القائمة ... لتوفير وسائل الإنتاج اللازمة لإزالة آثار الدمار الاستثنائي الناجم عن الحوادث والقوى الطبيعية."

التأمين كآلية لتوزيع خسائر الرأسماليين بشكل موحّد

يرد في كتاب لباحث في الاقتصاد الماركسي إشارات للتأمين ننقلها أدناه لأنها تلقي الضوء على مكانة التأمين في الاقتصاد السياسي الماركسي.[25] يكتب الباحث:

كما أن ماركس احتكم إلى الخطر القابل للقياس measurable risk للدفاع عن نظرية فائض القيمة ولكن ليس بالتحديد فيما يتعلق بالاستثمار الابتكاري innovatory investment:

إن ***التأمين*** [التأكيد في الأصل] الذي يغطي الخطر يوزع فقط خسائر الرأسماليين بشكل موحد أو يوزعها بشكل عام على الطبقة كلها. يجب

[25] Samuel Hollander, *Essays on Classical and Marxian Political Economy: Collected Essays*
https://books.google.co.uk/books?id=UD1_wkFdTYQC&pg=PA286&lpg=PA286&dq=classical+political+economy+and+insurance&source=bl&ots=zFMehJBsWu&sig=iat0RooemTBQBSDvMFYcBsmUGkA&hl=en&sa=X&ved=2ahUKEwjR9uzczdTdAhXNT8AKHVCGCxA4ChDoATACegQICBAB#v=onepage&q=classical%20political%20economy%20and%20insurance&f=false

> استقطاع أرباح شركات التأمين ... من هذه الخسائر الموزعة بشكل موحد. تحصل هذه الشركات على جزء من فائض القيمة بالطريقة نفسها التي يحصل بها الرأسماليون التجاريون mercantile أو أصحاب رؤوس الأموال النقدية monied capitalists [لفائض القيمة]، دون المشاركة في الحماية المباشرة.[26]

إن المعنى بتوزيع خسائر الرأسماليين من خلال التأمين يراد منه وظيفة تجميع أقساط التأمين من الرأسماليين التي تقوم بها شركة التأمين لتكون جاهزة للتعويض من الخسائر المادية العرضية التي قد تلحق بالأصول المادية للبعض منهم. وبالتالي فإن طبقة الرأسماليين، في التحليل النهائي، هي التي تعوّض من يتضرر من أفرادها،[27] وما وظيفة شركة التأمين إلا إدارة عملية جباية الأقساط والتعويض.

أما استقطاع أرباح شركات التأمين فإنه يتعلق بحساب فائض القيمة، ويفترض ماركس هنا أن شركات التأمين التي تحصل على جزء من فائض القيمة بشكل أقساط التأمين التي يدفعها الرأسماليون، يحصلون أيضاً على الأرباح دون أن

---

[26] Samuel Hollander, (Marx 1991 [1861-1863], 281)
لم نستطع التعرف على كتاب ماركس الذي يشير إليه الباحث لأن فهرس المراجع لا يظهر في النسخة الإلكترونية للكتاب. هذه النسخة لا تضم الصفحات 318-403.

[27] من المفيد أن نضيف هنا أن صندوق التأمين لا يضم فقط أقساط التأمين التي يسددها الرأسماليون لشركة التأمين لقاء التعويض من الخسائر المادية العرضية التي قد تلحق بموجوداتهم من المباني والمكائن والمواد وغيرها، بل أقساط فئات اجتماعية أخرى تمتلك ما يكفي من الدخل النقدي لشراء حماية التأمين، كأفراد الطبقة المتوسطة، وفي وقت لاحق أفراد من الطبقة العاملة.

إن شركة التأمين لا تفصل أقساط التأمين المتجمعة لديها التي يسددها الرأسماليون والأقساط الواردة من طبقات اجتماعية أخرى، فكل هذه الأقساط تدخل في صندوق التأمين الذي يستخدم لتعويض من أصابه ضرر أو خسارة من بين المؤمن لهم، من الرأسماليين وغيرهم. أي أن هناك شكل من أشكال الإعانة المتبادلة cross subsidisation بين الأطراف المساهمة في صندوق التأمين للتعويض من الخسارة أو الضرر الذي قد يلحق بأي منهم.

يكون لهذه الشركات دور في إنتاج وحماية فائض القيمة. وتنشأ هذه الأرباح من توظيف أرصدة أقساط التأمين والموارد المالية الأخرى في شراء العقارات (مصدر للدخل من الإيجار) والسندات المالية (عوائد مضمونة)، أو إيداع هذه الأرصدة في البنوك لقاء فوائد.

وفي مكان آخر يكتب الباحث ويقتبس الآتي:

> ولكن مرة أخرى تعتبر صحة مبدأ الاستغلال exploitation doctrine أمراً مفروغاً منه (ص 281–2):
>
> > من الواضح أن العامل لا يستطيع تقديم أكثر من عمله الفائض. لا يمكنه دفع أي مبلغ إضافي للرأسمالي حتى *يؤمن insure* [التأكيد في الأصل] الأخير ثمار فائض العمل هذا *من* الخسارة loss ***against***. ... بدلا من أن يقوم كل رأسمالي بتأمين نفسه، فإنه أكثر أماناً وكذلك أرخص بالنسبة له إذا تمَّ تكليف قسم واحد من رأس المال بهذه الوظيفة. يتم دفع [قسط] التأمين من جزء من فائض القيمة، وحمايته وتوزيعه بين الرأسماليين لا علاقة له بمصدره ومداه.

إن مصدر تمويل أقساط التأمين هو فائض العمل، المنتج لفائض القيمة، ولا يمكن للرأسمالي أن يُشدد في استغلال قوة العمل لخلق فائض أعلى لهذا التمويل. وما يهمنا هنا هو إشارة ماركس إلى أنه "بدلاً من أن يقوم كل رأسمالي بتأمين نفسه" [التأمين الذاتي على المعدات والمكائن والمواد والمباني] "فإنه أكثر أماناً وكذلك أرخص بالنسبة له إذا تمَّ تكليف قسم واحد من رأس المال [شركات التأمين] بهذه الوظيفة."

وهو يؤكد أن اللجوء إلى شركة التأمين لحماية الأصول الرأسمالية من الحوادث هو أكثر أماناً وأرخص من القيام بالتأمين بنفسه. قوله بالأمان ربما ينبع من عدم كفاية الرصيد المالي الذي يضعه الرأسمالي جانباً لتمويل الخسارة عند وقوعها، أو فشله في تكوين هذا الرصيد. وهو بهذا يجد في شركات التأمين المتانة المالية الكافية للتعويض عن الخسائر.

قوله بأن اللجوء إلى شركة التأمين أرخص من التأمين الذاتي ينبع من حقيقة أن شراء حماية التأمين يقوم عادة على تسديد مبلغ محدد (قسط التأمين) معروف ابتداءً. مثل هذا المبلغ، ومصدره فائض القيمة، يمكن أن يرصد في ميزانية تشغيل المشروع الرأسمالي. وهو أرخص أيضاً لأن الرأسمالي لا يحتاج إلى أجراء آخرين لإدارة وظيفة التأمين الذاتي.

~~

لقد حاولت في هذا الفصل الكشف عن أفكار ماركس فيما يخص تمويل صندوق التأمين من فائض القيمة وتكوين احتياطي للطوارئ ودور صندوق التأمين في التعويض عن الأضرار؛ ومكانة المتوسطات الحسابية والاحتمالات في التأمين على الحياة وفي تقدير القيمة الاستعمالية للمكائن؛ والتمييز بين الانفاق على تصليح المكائن والآلات (وهو ما يقع في خانة التأمين) والاهتلاك (غير القابل للتأمين)؛ والتأمين كآلية لتوزيع خسائر مالكي رأس المال من خلال تجميع أقساط التأمين من الرأسماليين (وظيفة تقوم بها شركة التأمين) للتعويض من الخسائر العرضية التي تلحق بالأصول المادية للبعض منهم؛ وغيرها.

في الختام، أود استعادة ما قلته في مدخل هذا الفصل وهو أن ماركس لم يكرس جزءاً من تفكيره الثاقب لمعالجة التأمين كموضوع مستقل: المفهوم الذي يقوم عليه التأمين وآلية التأمين وإشكالياته أو القانون المُنظم له. كما أنه لم يفرد فصلاً لعرض التأمين كسلعة لها قيمة استعمالية وقيمة تبادلية ذلك لأن ذهنه لم يكن منصرفاً إلى معالجة نظرية لمؤسسة التأمين وكيف يتمظهر قانون القيمة في عملها. لكن إشاراته للتأمين تؤكد فهمه الواضح لدور التأمين في تجديد وسائل الإنتاج والحفاظ عليها.

غياب التأمين في كتابات فردريك إنجلز

كانت لي محاولة سابقة في التعرّف على موقف كارل ماركس من التأمين ضمن دراسة مكانة مؤسسة التأمين لدى بعض الاقتصاديين السياسيين الكلاسيكيين.[1] تمرُّ هذه السنة الذكرى المائتين لميلاد فردريك إنجلز (28 تشرين الثاني 1820–5 آب 1895)، رفيق ماركس، ووجدتها فرصة مناسبة للبحث عن مدى حضور التأمين في كتاباته، واستعنت بهذا الشأن بما هو متوفر من كتاباته في الإنترنت.

قد يثار السؤال لماذا هذا الاهتمام إن كان إنجلز قد كتب أو لم يكتب عن التأمين؟ لأن رفيقه ماركس كتب عن التأمين، ولأنه كان على اطلاع واسع ودقيق بكتابات ماركس لا بل أنه حرر وأعد للنشر الجزئين الثاني والثالث من **رأس المال**، ولأنه لم يكن بعيدًا عن عالم الصناعة والتجارة والمال.

عمل أنجلز لفترات متقطعة في مصنع للغزل والنسيج في مانشستر يعود لوالده وشريكه Ermen & Engels، ولكن بحثي المحدود لم يدلني على معلومات تفيد بأن إنجلز أشار إلى تأمين هذا المصنع من عدمه. كما أن كتابه **حالة الطبقة العاملة في انجلترا** *The Condition of the Working Class in England* الذي كتبه سنة 1844 (نشرت ترجمته الإنجليزية سنة 1892) لم يضم إشارة للتأمين، كذلك كتبه الأخرى، ولم يتسنَ لي

[1] نشرت الدراسة أصلًا تحت عنوان "استخدام التأمين في الكتابات الاقتصادية الكلاسيكية: آدم سميث وكارل ماركس" **الثقافة الجديدة**، العدد 340-341، 2010، ص26-37. وقمت بعد ذلك بتوسيعها لتكون فصلًا بعنوان "كارل ماركس والتأمين" في كتابي المعروض الآن للنشر تحت عنوان **التأمين في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي**، وهو عنوان مفرط في الطموح.

الاطلاع على رسائله التي ربما تأتي على ذكر التأمين. وليس هذا مستغربًا في زمن لم يكن يعرف بعد تحديدًا لساعات العمل، والحق في الإضراب، وأي تأمين من إصابات العمل والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي والتقاعد والسكن اللائق، والمنافع الأخرى المرتبطة بدولة الرفاه الحديثة.

أفترض بأن إنجلز كان على علم بمؤسسة التأمين إلا أنه لم يعرها اهتمامًا في كتاباته. هذا الافتراض يجد تأييدًا له في رسالة له مرسلة من لندن تحمل تاريخ 2–3 تشرين الثاني 1882 إلى إدوارد برنشتين (1850–1932) حيث كتب

> [استلمت] من [أوغست] بيبل [1840–1913] مشروع قانون الحوادث والتأمين الصحي لسنة 1882، ولكن ليس القانون السابق الذي يمثل اشتراكية بسماركية حقيقية، الخالية من الانقسامات البرلمانية. أودُّ جدًا الحصول عليه، ربما، إلى جانب أمور أخرى تتعلق ببنك التأمين من الحوادث؛ فبدونه لا أستطيع فعل شيء.[2]

يدلّ هذا المقتطف من رسالته أنه كان متابعًا للتشريعات الألمانية في مجال الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي وتعويض إصابات العمل. وقد كتبتُ في سياق آخر أن

> الأمير أوتو فون بسمارك (1815–1898) مستشار ألمانيا قد دشن إدخال الأشكال الأولى للضمان الاجتماعي سنة 1884. وكان ذلك بعد انتخاب عدد من أعضاء الحزب الاجتماعي الديمقراطي كنواب في الرايخشتاغ الألماني وشيوع الأفكار الاشتراكية والتزايد المستمر في عضوية الحزب. كانت سياسة الإصلاح الاجتماعي الذي اتبعه بسمارك، بعد فترة قمع قانوني

[2] https://marxists.catbull.com/archive/marx/works/1882/letters/82_11_02.htm https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:p330F4vKbb0J:https://marxists.catbull.com/archive/marx/works/1882/letters/82_11_02.htm+&cd=3&hl=en&ct=clnk&gl=uk

شرس للحركة الاشتراكية سنة 1878، محاولة ناجحة لإرضاء بعض مطالب الطبقة العاملة وكبح تطور الفكر والحركة الاشتراكية. وما ساعده في ذلك وجود مدرسة "اشتراكية الدولة" التي كانت تنادي بدور اجتماعي موسع للدولة وخاصة تجاه الطبقة العاملة والفئات الفقيرة والمحتاجة ومن مفكريها الاقتصادي يوهان كارل رودبيرتس (1805–1875). وقد شمل نظام التأمين الاجتماعي الألماني التأمين ضد المرض والتأمين ضد حوادث العمل، والتأمين ضد العجز والشيخوخة. وأدخلت تشريعات لاحقة للتأمين الطبي الخاص بالأمومة، والتأمين ضد البطالة (1929).[3]

وتجدُ معرفة إنجلز بالتأمين ما يؤيدها من خلال مساعداته المالية لماركس وعائلته. نقرأ في سيرة إنجلز أنه كان يساعد في إطفاء ما كان يقترضه ماركس من شركات التأمين. ففي سنة 1867 اقترض ماركس مبلغ 167 جنيه استرليني من شركة تأمين وقام إنجلز بإطفاء هذا الدين.[4] ونقرأ في كتاب حول سيرة ماركس أن إنجلز اقترح على ماركس للخروج من ضائقته المالية أخذ قرض من شركة تأمين.[5] ونقرأ في نفس الكتاب أن إنجلز

[3] مصباح كمال، **الاحزاب العراقية والتأمين: قراءة أولية في موضوعة حضور وغياب التأمين: الحزب الشيوعي العراقي نموذجاً** (مكتبة التأمين العراقي، 2016)، ص 22.
الكتاب متوفر في موقع **شبكة الاقتصاديين العراقيين**: http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2016/09/Iraqi-Political-Parties-and-Insurance-The-Communist-Party-as-a-Model.pdf
وكذلك في مكتبة الكتب في موقع الحزب الشيوعي العراقي: https://tareeqashaab-archives.com/mediacp/images/books/musbahkamal1.pdf

[4] William Otto Henderson, *The Life of Fredrich Engels*, Volume 1, (London: Routledge 1976), p224
https://books.google.co.uk/books?id=4eYXc1B1vPoC&pg=PA224&lpg=PA224&dq=friedrich+engels+and+insurance&source=bl&ots=DG7Gglb7IJ&sig=ACfU3U1aFaHPl097IYLJc8wE75H2L5dlpw&hl=en&sa=X&ved=2ahUKEwiS0JH1y_bsAhVFyxoKHeu8BUE4KBDoATAGegQIAhAC#v=onepage&q=friedrich%20engels%20and%20insurance&f=false

[5] Francis Wheen, *Karl Marx* (London: Fourth Estate, 1999), p 185.
لا يذكر المؤلف تفاصيل ترتيب هذا القرض من شركة A People's Provident Assurance Society

في أوائل 2022 استهديت إلى بعض المعلومات الإضافية:
بتشجيع من إنجلز قدم ماركس طلبًا لإحدى شركات التأمين لمنحه قرضاً بضمانة إنجلز.

كان أشبه ما يكون بعميل سري يعمل وراء خطوط العدو، ويرسل لماركس ما أسماها الكاتب بتفاصيل سرية حول تجارة القطن، وملاحظات حول حالة الأسواق الدولية من موقف الخبير العالم.[6]

إن سكوت إنجلز مقارنة بغزارة ما كتبه رفيقه ماركس عن التأمين يبدو مستغربًا فقد كان إنجلز صاحب اهتمامات مختلفة وفي مجالات عديدة، وعلى معرفة وثيقة بالصناعة، والتجارة الدولية، والاستثمار في الأوراق المالية.[7]

آمل أن تفتح هذه المقالة القصيرة شهية المهتمين لبحث الموضوع، وأتمنى على من هم أعرف بكتابات إنجلز تنبيهي إلى ما يرد فيها من إشارات إلى التأمين لإكمال النقص في هذه المقالة.

12 تشرين الثاني 2020

لم يكن هذا على وجه التحديد بوليصة تأمين على الحياة، ولكنه قرض مباشر يُمنح مقابل سند، لأجل محدد، يتم تحصيلها [من المقترض] في حالة الوفاة قبل انتهاء الأجل وخلاف ذلك يتم سدادها بفائدة كبيرة. قال ماركس في تعليقه على هذا العقد إنه "الطريقة الأسوأ والأكثر تكلفة للحصول على قرض."
راجع:
Yvonne Kapp, *Eleanor Marx: A Biography* (Verso, 2018), p 58 and footnote marked *.

[6] Wheen, op. cit., p 160.

[7] https://www.independent.co.uk/news/world/when-marx-played-in-a-capital-venture-1550195.html

مؤسسة التأمين من منظور تاريخي

برنارد رَدِنْ

النص أدناه هو ترجمة للفصل الثامن الذي يحمل عنوان "مؤسسة التأمين" من كتاب **قانون التأمين السوفياتي**

Bernard Rudden, *Soviet Insurance Law*, (Leyden: A. W. Sijthoff, 1966), pp 187-196.

وقد أقدمنا على ترجمته لأنه يعرض مقترباً تاريخياً لمؤسسة التأمين مغايراً لما هو مألوف في الدراسات التأمينية يستحق التأمل. كما أنه يُشكّل إضافة لترجماتي وكتاباتي الأخرى عن جوانب من تاريخ التأمين، آمل أن أجمعها في كتاب.

نشرت الترجمة في مجلة **الثقافة الجديدة**، العدد 363، كانون الثاني 2014، ص 124–134.

يُقترح أحياناً أن التأمين لا لزومَ له – وحتى أنه غير قابل للتصُور – في النظام الاشتراكي. وبقدر ما يُفسّرُ مفهوم التأمين بالمعنى الضيق على أنه تجميع لمصالح خاصة منفصلة بغرض الحماية المتبادلة لها فإن هذا الموقف صحيح. إلا أن أحد الافتراضات الأساسية للماركسية هو أن الإنسان يستطيع تحقيق "السيطرة الكاملة على الطبيعة وهي ... أحد الشروط المسبقة من أجل تاريخ إنساني حقيقي، خالٍ من القلق إزاء إنتاج ضروريات

الحياة."[1] ليس هناك منظراً سوفياتياً متفائلاً جداً إلى الحد الذي يفترض فيه ان شبح النوائب الطبيعية والأضرار البدنية ستختفي في فجر الشيوعية. فإلى جانب الضمانات الفنية سيكون ضرورياً دائماً توفير صندوق للحماية (إضافة إلى تغطية الاستهلاك). وحتى ماركس نفسه قال بهذا:

"ويجب الآن أن يتم استقطاع [ما يلي] منه [الناتج الاجتماعي الإجمالي]:

أولا، غطاء لاستبدال وسائل الإنتاج المستهلكة.
ثانياً، حصة إضافية للتوسع في الإنتاج.
ثالثاً، احتياطي أو صناديق تأمين للاحتياط ضد الحوادث والاضطرابات الناجمة عن الكوارث الطبيعية وغير ذلك.

هذه الاستقطاعات من "العوائد غير المنقوصة للعمل" ضرورة اقتصادية، وتتحدد مقاديرها وفقا للوسائل والقوى المتاحة، وجزئيا عن طريق حساب الاحتمالات، لكنها ليست بأي حال قابلة للحساب بعدالة (equity).

ويبقى [بعد ذلك] الجزء الآخر من إجمالي الناتج، المُعَد كوسائل للاستهلاك.

ولكن قبل الشروع بتوزيعه على الأفراد يجب أيضاً الاستقطاع منه:

أولا، النفقات الإدارية العامة، التي لا علاقة مباشرة لها بالإنتاج. إن هذا الجزء، ومن البداية، سيهبط هبوطاً ملحوظاً بالقياس إلى المجتمع الحالي، وسيقل بقدر ما يتطور المجتمع الجديد.

ثانيا، ما هو مُعدّ لتلبية حاجيات المجتمع المشتركة، من مدارس، ومؤسسات صحية، الخ.

[1] Alfred G. Meyer, *Marxism*, Harvard UP, Cambridge (Mass.), 1954, p 7.
الهوامش باللغة العربية من وضع المترجم.

ثالثاً، الأموال الضرورية لإغاثة العاجزين عن العمل ..."[2]

من هذا المقترب فإن "الصندوق الاحتياطي أو صندوق التأمين" يُنظر إليه فقط من خلال العلاقة مع وسائل الانتاج. وفي الحقيقة، فإن تاريخ التأمين السوفياتي يبين أن الدولة أصبحت تفضّل حماية ممتلكاتها بوسائل أخرى غير "التأمين." لو غضضنا النظر عن المزارع الجماعية للحظة، فإن مستقبل التأمين السوفياتي يكمن في القطاع الاستهلاكي للاقتصاد. وحتى هنا، على أي حال، فإن دور التأمين سوف يكون بالكاد مهماً مثلما هو الحال في النظام الرأسمالي.

لم تلقَ مؤسسة التأمين سوى دراسة ماركسية واحدة مُفصّلة. كتاب البروفيسور رايخر (V K Raikher, *Obshchestvenno-istoricheskie tipy strakhovaniia, 1947*) يستحق عناية محترمة كونه بحثاً استقصائياً رصيناً وفريداً في معالجة الموضوع.[3] منهجه، وكما يتوقعه المرء من باحث سوفياتي، يقوم على تحليل البنية الاقتصادية الثانوية التي تنشأ منها علاقات قانونية مختلفة، ومن ثم عرض هذه العلاقات في تطورها بدءاً من المجتمعات القائمة على العبودية ومروراً بالمرحلة الإقطاعية وانتهاءً بالوقت الحالي. ويقوده بحثه إلى الاستنتاج أن هناك ثلاثة نماذج اجتماعية–تاريخية للتأمين: النموذج ما قبل الرأسمالي؛ والبرجوازي؛ والاشتراكي.

فقهاء القانون الغربيين منقسمون فيما يخص وجود التأمين في أوائل التاريخ. ويلاحظ رايخر، على أي حال، أن كلا المعسكرين يشاركان في نفس القاعدة الدلالية. فالذين ينكرون وجود التأمين في الأزمنة القديمة يشيرون إلى غياب العقود، أو صندوق منفصل

[2] Karl Marx, "*Critique of the Gotha Programme*" (1875), Foreign Languages House, Moscow (no date – *circa* 1960), pp 18, 19.

[3] Text 42.

[للتعويض]، أو مؤسسات منظمة، أو نظريات رياضية ملائمة. هذه الاعتراضات صحيحة فقط عندما يكون واضحاً أن هذه العناصر جوهرية لتعريف مفردة "التأمين." ومن ناحية أخرى، فإن أولئك الذين يجدون شواهد مبكرة للمؤسسة [مؤسسة التأمين] يميلون إلى نسبة تركيبة الأعمال الحديثة في قراءة المظاهر البدائية، كما لو أنها نشأت مثل أفروديت من موجات البحر. وهكذا فإن كلا المدرستين تبدآن من الفرضية المخفية: ليس هناك إلاهٌ إلا الله، ليس هناك تأمينٌ إلا التأمين البرجوازي.

التأمين ما قبل الرأسمالي، حسب رايخر، اعتمد على شيئين: الاقتصاد الزراعي "الطبيعي" السائد؛ والاعتماد الشخصي – سواء كعبد أو قن – للعامل المُنتج. وكان شكله الأساسي عبارة عن تنظيم ضمن مجتمع مغلق على نحو متراص يقوم بوظيفة توفير المساعدة المتبادلة. ويمكن أن تبدأ هذه الوظيفة باتفاقات معزولة تندمج تدريجياً لتشكل عُرفا. على سبيل المثال، القاعدة المتبعة بين الجوماك Chumaks في أوكرانيا التي تقضي عند نفوق ثور في قافلة راحلة استبداله بثور من القطيع المشترك.[4] علامة التأمين في هذه الحالة هي

[4] المعلومات التالية عن الجوماك مترجمة من موقع Internet Encyclopaedia of Ukraine
http://www.encyclopediaofukraine.com/display.asp?linkpath=pages%5CC%5CH%5CChumaks.htm

الجوماك هم التجار وأصحاب/سائقي العربات العاملين في تجارة الملح والأسماك المملحة في أوكرانيا في الفترة الممتدة بين القرنين السابع عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر، حيث كانوا ينقلون بالعربات الملح من شبه جزيرة القرم والأسماك المملحة والمجففة من البحر الأسود وبحر آزوف ونهر الدون.

والاسم چوماك مشتق من چم chum [لعل مصدر الكلمة العراقية "جَمْجَم" مشتقة من هذه الاسم] الذي يشير إلى وعاء خشبي يستخدم في نقل الملح والأسماك. ووفقا لنظرية أخرى فإن الجم هو مغرفة كانت تستعمل من قبل التجار لقياس الملح أثناء البيع. وكانت مهنة الجوماك مهنة مشتركة بين جميع فئات السكان في أوكرانيا، وخاصة بين القوزاق والفلاحين الأثرياء.

أجبرت الصعوبات ومخاطر السفر العاملين في هذه التجارة على تنظيم أنفسهم في قوافل من العربات (10-100 عربة) طوال مدة الرحلة. وبهذه الطريقة كان بإمكانهم الدفاع عن انفسهم ضد هجمات تتار القرم واللصوص [والتخفيف من عبء الخطر].

وكان هؤلاء التجار وسائقي العربات يسيطرون على 50% من تجارة الملح في أوكرانيا في فترة ازدهارهم. وحوالي الفترة 1830-1850 كانوا يستوردون حوالي 41,000 طناً من الأسماك سنوياً. كما كانوا يقومون بنقل القمح والمنتجات الزراعية، والمواد المصنعة جنوباً إلى السهوب، وشبه جزيرة القرم، ومولدافيا. ومع مرور الوقت أصبح الجوماك الناقلين الرئيسيين للبضائع السائبة، ولعبوا دوراً هاماً في الاقتصاد الأوكراني من خلال تعزيز تنمية التجارة الداخلية والخارجية. في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت تجارتهم تفقد أهميتها مع بناء السكك الحديدية وتقلص المراعي في السهوب لتربية الثيران.

"الضمان الذي يتمتع به كل مشارك في التجارة الجمعية – بحراً أو براً – من الأخطار الطبيعية أو غيرها على حساب جميع الأعضاء."[5]

الحالات الأفضل توثيقاً لهذا النوع من الترتيبات هي نقابات الصُناع *collegia opificinum* ونقابات الحِرفيين *artificum*. في البدء كان صندوق التعويض يتألف من مساهمات الأعضاء، وفيما بعد كانت المساهمات تُجبى من أجور التسجيل في الصندوق ورسوم العضوية. ولم يكن الصندوق منفصلاً عن الموجودات العامة للمجتمع لحين ظهور الجمعيات كجمعيات دفن الموتى – *collegia funeraticia* – وكان غرضها توفير نوع من الضمان الآني ضد المصاريف والالتزامات في المستقبل. الميزة الخاصة لهذه التجمعات المختلفة، على أي حال، هي المساواة الاقتصادية بين الأعضاء – "سوء تصرف الواحد يتحمله الجميع على حد سواء" – وتنظيم المساعدة التبادلية دون استهداف الربح.

هذه الجمعيات المقتصرة على أعضائها في العصور القديمة والعصور الوسطى متماثلة في جوهرها، ففي كلتا الحالتين فإن العلامات المميزة لها هي:

(أ) أنها كانت لا تخدم القطاعات الأساسية بل القطاعات الوسطى للاقتصاد؛ فهي لم تخدم الانتاج الزراعي ومصالح الأسياد بل "الطبقات الوسطى" التجار وأعضاء النقابات.

(ب) لم تكن، حتى فجر الرأسمالية، تشكِّلُ تنظيماً مركزياً مفتوحاً لأي فرد يستطيع تسديد السعر.

(ت) المؤمِن والمؤمَن له كانا في نهاية المطاف هم نفس الأشخاص.

[5] *Ibid.*, p 41.

العنصر الأخير ليس موجوداً في أشكال أخرى مُهمة للتأمين ما قبل الرأسمالي .كالدين البحري *foenus nauticum* حيث يُغطى المقترض، إذا جاز التعبير، من قبل الدائن ضد الأخطار البحرية مقابل سعر للفائدة أعلى من سعر القرض الاعتيادي. هذا النوع من التعامل كان البذرة التي نشأ منها التأمين الرأسمالي إلا أن توفير الغطاء لم يكن منفصلاً من منح القرض فالتأمين، آنذاك، لم يصبح بعدُ مصدراً للربح بحد ذاته.

الأمر الأساسي من وجهة نظر رايخر هو إنكار وجود التأمين التجاري، بهذا المعنى أعلاه، حتى بدايات الانتاج الرأسمالي. فهو يذكر حكاية أنتامينيس Antamenes أحد مسؤولي الإسكندر المقدوني في بابل حيث أنه كان مستعداً، لقاء قسط بقيمة 8 دراخما، لإعادة القبض على العبيد الهاربين أو التعويض عن هروبهم. المسؤولية الحقيقية للعثور على العبيد أو تسديد قيمتهم، على أي حال، يقع على عاتق حكام المقاطعات، ولذلك فإن رايخر يرفض خطة أنتامينيس كـ "مراوغة متقنة" (*plutovaia izborotlivost*) إذ يقول:

> "لقد رأينا، حتى في مجال التجارة البحرية، أرضية مناسبة لا تضاهى لنمو التأمين التجاري، وهذا الأخير كان لا يزال، طوال كامل الحقبة الكلاسيكية والعصور الوسطى، وحتى القرن السادس عشر، مرتبطاً بشكل لا ينفصم مع الائتمان. فلم يكن [للتأمين] وجود مستقل وبالتالي شكل قانوني مستقل في صورة عقد للتأمين. في مثل هذه الظروف، يستحيل تصور تأمين تجاري تعاقدي متطور في اليونان القديمة — حتى ولو قليلاً في صورة التأمين ضد فرار العبيد. وعليه فإن تاريخ العصور الطويلة التالية، عندما وجد التأمين بارتباط لا ينفصم مع الائتمان، وبدأ بالتدريج بالانفصال، وكامل المسار الصعب المتعرج لتطور عقد التأمين من رحم القرض البحري تصبح هذه بجملتها عصيّة على الفهم."[6]

كما أن رايخر يحاول بصعوبة إنكار وجود التأمين التجاري في روما. تعليقاته على النصوص المعروفة جيداً مثيرة للاهتمام وعلى القارئ أن يحكم على قوة حجتها.

[6] *Ibid.*, pp 71,72.

"في العديد من الحالات فإن الفقهاء الرومان يبرزون الشروط ... كأمثلة مجردة "لصف مدرسي" وذات صفة "أكاديمية" لا علاقة لها بظروف النشاط الملموس. ومن جهة أخرى، فإنه من المحتمل، في بعض الحالات، أن تعكس الشروط المذكورة علاقات حقيقية سواء ما تعلق منها بالأعمال أو الحياة العادية؛ وهذه قد تكون، بشكل أو آخر، نموذجية أو، على العكس تماماً، ذات طبيعة فريدة. وهكذا فإن شرط من نمط السفينة القادمة من آسيا "*si navis ex Asia venerit*" قد يخفي ما له علاقة بالقرض البحري (*foenus nauticum*).ونموذج " *si navis (ex Asia) non venerit*" السفينة التي لم تصل لا ينطبق في حالة القرض البحري لكن أساسها قد يضم علاقة المشاركة البحرية (*societas nautica*). لنفترض، على سبيل المثال، أن تاجرين يقومان برحلة بحرية تجارية إلى آسيا حيث تعود ملكية السفينة لأحدهما. من الطبيعي جداً في هذه الحالة أن يتفقا على أنه في حالة عودة السفينة من آسيا (عدم هلاك السفينة) فإن الدخل الناتج عن هذه المخاطرة البحرية سيقسّمُ حسب حصة الشريكين. ولكن في حالة عدم عودة السفينة (هلاك السفينة) فإن كلاً من الطرفين يتحمل خطر خسارة بضاعته في حين أن خطر خسارة السفينة ذاتها قد تم توزيعه أصلاً من خلال شرط "*si navis non venerit*" حيث يستلم مالك السفينة من شريكه حصة مناسبة من قيمتها.

شرط "*si Titus consul factus fuerit*" و شرط "*non fuerit*" من المرجح أن يكون رهاناً wager ...

وأخيراً، من الواضح أن الشروط ضد وقوع الوفاة ... قد قامت على علاقات منزلية وعلى طبيعة العائلة، وبفضلها يتم تحويل النقود أو أشياء ثمينة أخرى بشرط إرجاعها بعد وفاة شخص أو غيره. وهكذا، على سبيل المثال، فإن شرط دفع مبلغ من النقود بعد وفاة الدائن ("*post mortem meam*") أو بعد وفاة المدين ("*cum morieris*") قد يدلُّ على أن الدائن، بفضل علاقته القريبة مع الدائن، يمنحه قرضاً على الحياة. في المقام الأول حياته هو وفي المقام الثاني على حياة المدين. وربما طبق الشرط من نمط "*post mortem filae mea*" مثلاً على هدية نقدية من قبل أبو الزوجة [الحمو] إلى زوج ابنته [نسيبه] بشرط رد المبلغ في حالة وفاة أبنته.

وهكذا ليس هناك أسس كافية للتأكيد على أن هذه الاشتراطات تحمل صفة التأمين ما خلا حالة شرط [عدم وصول السفينة] "*si navis veneri*" عند صياغته ضمن قرض بحري وكونه، في ذات الوقت، معاملة تأمينية. لو كانت جميع الشروط الأخرى هي، حقاً، ذات علاقة بالتأمين فإن هذا سيعني أن العصور القديمة قد شهدت التأمين التجاري المستقل عدا التأمين الناشئ عن القرض البحري. ولكننا تحدثنا أعلاه عن احتمالية مثل هذا الافتراض."[7]

ويأخذ رايخر بنظر الاعتبار ويرفض فكرة أن التأمين التجاري كان معروفاً في العصور الوسطى في اليابان. تاركين جانباً مناقشته، من المناسب أن نذكر آرائه الخجولة، وعلى غير عادته، حول مؤسسة مثيرة في روسيا يعود تاريخها إلى القرن الحادي عشر. النصوص الكاملة لـ روسكايا برافدا Russkaia Pravda تحتوي على سلسلة من الأحكام تتناول مسؤولية المجتمع المحلي community (*verve*) (الكوميون) لدفع الدية " *wer* for another" (dikaia vira). هناك أولاً الحكم الواضح للشرطة [للنظام العام] الذي يتطلب الدفع عندما لا يمكن العثور على القاتل. وكما هو الحال في القوانين الأنگلو–سكسونية يُقدّر المبلغ [مبلغ التعويض] حسب مرتبة الضحية. ولكن عندما يكون القاتل معروفاً، إن كان فعله قتلاً متعمداً فإن "الناس لن يدفعوا بل يسلمونه وزوجته وأولاده ليكونوا رقيقاً ..."[8] وإن "أرتكب شخص ما جريمة علانية خلال مشاجرة أو في احتفال إذ ذاك عليه أن يدفع، جنباً إلى جنب مع المجتمع المحلي ومشاركاً في السداد العام للدية *wer*.[9] إذا

[7] *Ibid.*, pp 74, 75.

[8] Law 1, s. 7. The precise nature of the punishment is not clear [طبيعة العقوبة ليست دقيقة الوضوح] – *na potok i na razgralenie.*

[9] Law 1, s. 6.

رفض أح الأعضاء دفع [تعويض] لعضو آخر "عندها فإن الناس لا يقدمون المساعدة له [إذا اقترف جريمة قتل في المستقبل] وعليه هو أن يقوم بالدفع."[10]

[10] Law 1, s. 8.
للتعرف على بعض المفاهيم الواردة في هذه الورقة نقتبس الهامش 5 و 14 من ترجمتنا لورقة رينات بيكين، "الأشكال الأولية للتأمين في المجتمع الإسلامي: مؤسسة الدية والزكاة كمثال." (نشرت الترجمة في مجلة **التأمين العربي**، العدد 108، مارس (آذار) 2011، ص14-21).

(5) انظر، على سبيل المثال: ....
قد يكون هناك ما يماثل موقف علماء المسلمين فيما يتعلق بالدية باعتبارها شكلاً مبكراً من التأمين في الأدب القانوني الروسي: "إن الباحثين يربطون ظهور التأمين في روسيا مع مدونة القوانين الروسية القديمة المعروفة باسم "روسكايا برافدا Russkaya Pravda" ("القانون الروسي" القرن العاشر-الحادي عشر)، التي وفرت تعويضاً يُسدد من قبل المجتمع المحلي في حالة القتل العمد."

(S.A. Rybnikov. "Ocherki istorii strakhovaniya v Rossii" ("Studies in the History of Insurance in Russia"), in Vestnik Gosudarstvennogo Strakhovaniya (Bulletin of State Insurance) (1927), 19-20 (quoted from: Finansovoye pravo (Financial Law), ed. N.I. Khimicheva (Moscow: Yurist, 1998), 378.

وعلاوة على ذلك، فإن Rybnikov ، الذي قارن بين ديكايا فيرا dikaya vera (الدية)، التي يسددها عضو في الـ verv (الكوميون [المجتمع المحلي]) في حالة القتل غير العمد، وبين عقد التأمين، يجد أنها تضم "جميع عناصر تأمين المسؤولية المدنية." (نقلا عن:
(V.K. Reicher, "Dokapitalisticheskoye strakhovaniye", 87).

ومن ناحية أخرى فإن رايخر يعتقد بأن تسديد ديكايا فيرا [الدية] من قبل الكوميون، عندما لا يمكن العثور على القاتل، لا علاقة له بالتأمين. وفي رأيه، عندما لا يتم العثور على القاتل فإن ديكايا فيرا يتطلبها القانون (أو العرف)، وكانت تشكل واجباً مشتركا لجميع أعضاء الـ verve [الكوميون] في حالة القتل غير العمدي، ومن ناحية أخرى، فإن ديكايا فيرا كانت نتيجة "عقد تأمين" أولي وكانت إلزامية فقط لأولئك الذين انضموا إلى هذا العقد ولصالحهم من خلال تكوين نوع من شركة التأمين التبادلي. ولذلك، فإن مصطلح "التأمين" يمكن ان يُستخدم فقط عند الإشارة إلى العلاقات التي تنشأ عن القتل غير العمدي. (انظر:.(V.K. Reicher, "Dokapitalisticheskoye strakhovaniye", 89-90

(14) ومن المثير للاهتمام وجود علاقات تأمينية مماثلة تقريباً في روسيا الموسكوبية (القرنين 16-17). بسبب معاناتها من عمليات التوغل المستمرة من جيرانها المتحاربين وخسارة الموارد البشرية الثمينة في ضواحيها، انصبَّ اهتمام الدولة الموسكوبية على وضع نظام من شأنه استرداد السجناء. في البداية، كان يتم استرداد الأموال المدفوعة من خزائن القيصر لتحرير السجناء من خلال فرض الضرائب على السكان على أساس الوحدات المالية في ذلك الوقت والمعروفة باسم سوخاس sokhas (محاريث خشبية). وفي وقت لاحق، وفقا لمدونة القانون الموسكوبي (Sobornoe Ulozhenie) لسنة 1649، تم إنشاء صندوق خاص لدفع فدية السجناء: من خلال جباية ضريبة خاصة لتأمين الأموال اللازمة للفدية. وكانت المساهمات في صندوق الفدية متنوعة اعتماداً على المرتبة الاجتماعية لدافعي الضرائب. وكان الوضع الاجتماعي للسجين يقرر أيضا مستوى معين للفدية مطابق لوضعه (مع استثناء أصحاب المقامات الرفيعة). ووفقاً لرايخر، فإن مشروع تمويل فدية الأسرى هذه، على الرغم من شكله المالي، يتضمن جميع العناصر الأساسية للتأمين الحكومي ضد السجن. وتجدر الإشارة إلى أن تطوراً مماثلاً، من نظام جباية المساهمات بعد وقوع الحادث إلى جباية دفعات منتظمة، سجّل علامة في تطور التأمين في العالم. (انظر: V.K. Reicher, "Dokapitalisticheskoye strakhovaniye", 89-90).

ويمكن الآن القول إن هذا المشروع هو مثال مُبكّر لتأمين المسؤولية المدنية. وعلاوة على ذلك فإن هذا النظام [المشروع] يقوم على شروط مألوفة في النظام الرأسمالي: مساهمات لشراء حماية مستقبلية ضد الإهمال ولكن ليس ضد التسبب العمدي للحادث. ومن الصعب أن نرى لماذا يعارض رايخر هذا الرأي إذ أنه يفترض شكلاً للمساعدة التبادلية. ورفضه ليس مقنعاً تماماً إذ أنه يتضمن فقط الزعم بأن المسؤولية ليست واجباً تعاقدياً بل واجباً ينشأ من "القواعد القانونية العامة، بحكم القانون *ipso jure*."[11] ومن المحتمل أنه يعني بأنه إجراء للشرطة وليس نظاماً للحماية المتبادلة. وعلى أي حال، إذا صحَّ هذا الأمر فإن المرء لا يتوقع من السلطة المُنفذة تبرئة المجتمع المحلي ببساطة على أساس أن القاتل المعني لم يسدد، في الماضي، حصته من التعويض للفعل الذي قام به عضو آخر.

وبحسب رايخر، فإن [نشاط] التأمين – في حين أنه لا يزال يستحق الاسم – وحتى القرن الرابع عشر وُجِد فقط في المجتمعات المحلية وثيقة الترابط، القائمة على المساعدة المتبادلة، الملتزمة بشكل رئيسي بروابط حِرَفية أو غيرها من الروابط؛ كما أنه وُجد في بعض العلاقات الائتمانية. وفي كلتا الحالتين لم يكن التأمين صفة أساسية لمجتمع تقوم علاقاته الإنتاجية على اقتصاد زراعي وعلى الاعتماد الشخصي للعامل. وتقدم الرأسمالية عنصرين جديدين: الإنتاج التجاري، حيث تتخذ أغلب المنتوجات شكل السلع؛ وأساليب جديدة في استغلال العامل. فعمله كان "إجباراً" كما كان في أي وقت مضى رغم أن عبوديته الاقتصادية يختفي وراء التمويه القانوني لـ "حرية التعاقد" والـ "المساواة."

عندما تحصل هذه التغييرات فإن التأمين يترك التجمع الأخوي ويتخذ لنفسه مكاناً في السوق؛ والتغير هو من "رفيق" إلى "سلعة" وهذا ينطبق على التبادليات mutuals كما ينطبق على الشركات المحدودة.

[11] Text 42, p 78.

"التأمين التبادلي البرجوازي، تمييزاً له عن التأمين في العصور ما قبل الرأسمالية، هو ليس في الأساس تنظيم للمساعدة التبادلية . خلافاً لمزاعم النظرية البرجوازية. لو تركنا إلى جنب استمرار "بقاء" نماذج معينة (اتحادات التأمين التبادلي الصغيرة القائمة على أساس حرفي) فإنه من المستحيل أن لا نعترف بأن التأمين التبادلي البرجوازي، في كتلته الشاملة، له صفة تجارية بحتة. فهو يُعّبر عن سعي العملاء الرأسماليين للاقتصاد في نفقات التأمين، وتجنب الدفع لقاء الاستفادة من المؤمنِين المحترفين، وبالتالي زيادة أرباح مشاريعهم. وهكذا فإن التأمين التبادلي البرجوازي هو شكل من أشكال صراع العملاء الرأسماليين مع المؤمنين الرأسماليين للحصول على حصة لجزء من كتلة فائض القيمة العام ..."[12]

في رفضه لتصنيفات الباحثين الغربيين بأنها "غير تاريخية،" يُقسّم رايخر الموضوع إلى المراحل اللينينية المناسبة: ولادة الرأسمالية؛ نضوجها؛ والإمبريالية. ففي المراحل المبكرة، يعمل التأمين على الانفكاك من الائتمان، ومتى ما تم ذلك يبدأ حقل [التأمين] على الممتلكات بالنمو بسرعة. وتصاغ الشروط المقبولة لوثيقة التأمين وتأخذ بنية شركة التأمين بالتطور. كما يأخذ التأمين الشخصي بالنمو إذ تفتح المجتمعات [الجمعيات والاتحادات] الحرفية المغلقة تسهيلاتها لمن هم خارجها. وتقوم الأديرة بإدخال المعاشات وصناديق الهبات dotal funds، مثلما ينشأ التونتاين tontine.[13] وبالتدريج، تبدأ أعمال التأمين

[12] *Ibid.*, pp 90, 91.

[13] المعلومات التالية مُستلة من ملحق كتبْتَه لترجمتي لورقة جيفري كلارك "وجهة نظر تاريخية عن التأمينية" المنشورة في **مجلة التأمين العراقي**:
http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2010/06/historical-viewpoint-on-insurability.html

شهدت الأسواق المالية فى الفترة 1600-1850 تحولاً كبيراً تمثل بإدخال الابتكارات ومنها الشركات المساهمة، والسندات الحكومية القابلة للتداول، وفهم أفضل للسياسة النقدية، وترويج استخدام العملة، وإنشاء البنوك المركزية وما تبعه من استخدام العملة الورقية إلى جانب إدخال الأدوات الرياضية الهامة مثل اللوغاريتمات ونظرية الاحتمالات والجداول الاكتوارية.

وشهدت هذه الفترة بيع مجموعة واسعة من منتجات التأمين على الحياة والبعض منها لم يعد متداولاً. اثنين من هذه المنتجات هما التونتاين tontine (صندوق التأمين) وجدول تونتاين للوفاة mortuary tontine. والاسم مشتق من صاحبهما الإيطالى لورنزو تونتي Lorenzo Tonti الذى اقترحهما في البداية على الكاردينال مازارين (الوزير الأول في الحكومة الفرنسية) Mazarin (1602-1661) عام 1652.

على الحياة باستنساخ البنية التنظيمية لفرع التأمين على الممتلكات. وطوال هذه الفترات يبدأ سوق التأمين الرئيسي بالانتقال، مع تحول مركز الانتاج الرأسمالي، من إيطاليا في القرن الخامس عشر إلى هولندا في القرن السابع عشر، وإلى إنگلترة في أوائل القرن التاسع عشر وأخيراً إلى الولايات المتحدة.

وفي المرحلة الإمبريالية يتميز التأمين بالصفات التالية:

(أ) تحوُّل المؤمنين [شركات التأمين] إلى مواقع احتكارية، مع تركيز مواردهم من خلال ابتلاع الشركات، ومن خلال تأسيس الكارتيلات والشركات المركبة [التي تتعاطي بفروع تأمينية مختلفة]. كما أنهم على صلة وثيقة مع الرأسمالية المصرفية والصناعية، رغم أن رايخر، وبشكلٍ يدعو للدهشة، لا يملك إلا القليل ليقوله عن واحدة من الميزات المهمة للتأمين الحديث: السياسات الاستثمارية لشركات التأمين.

(ب) يقوم المؤمنون بإدخال مجموعة كبيرة متنوعة من اغطية التأمين المتاحة: "ومع السعي لأقصى توسيع لعملياتهم لزيادة رأس المال والفائدة، وفي بعض الأحيان إكساء مسائل غير تأمينية بأشكال تأمينية، يتغلغل التأمين البرجوازي إلى الزوايا المستورة جداً والمسامات الصغيرة جداً للمجتمع الرأسمالي، جنباً إلى جنب مع حماية مواقعه الاقتصادية الأساسية، ويتخذ أشكالاً كاريكاتورية منحطة للتأمين "*curiosae*."[14] [عجائبية]

ويتكون الصندوق من مجموعة من أصحاب بوالص التأمين يدفع كل واحد منهم مبلغاً مقطوعاً لصندوق مغلق، وكل وثيقة تكون خاصة بحياة مستفيد مُسمى (الذي قد يكون هو نفسه حامل الوثيقة أو قد يكون طرفاً ثالثاً). وفي نهاية كل سنة تدفع الفائدة المتحققة على المبلغ إلى المستفيدين الذين لا يزالون على قيد الحياة: ومع وفاة عدد من أعضاء الصندوق فإن المبلغ المدفوع لكل عضو على قيد الحياة يبدأ بالارتفاع حتى يظل عضو واحد فقط يستلم كل الفائدة. وعندما يتوفى آخر عضو يتوقف دفع الفائدة. في أبسط الحالات فإن المبلغ الأصلي لا يسدد أبداً، لأن الغرض من التونتاين هو جمع المال.

تم استخدام نظام التونتاين من قبل الحكومة الفرنسية، ففي الفترة 1689 و 1759 أصدرت عشر تونتاين نجحت بفضلها في تجميع الأموال التي خطط لها. وخلافاً لذلك فإن الحكومة البريطانية عندما لجأت إلي استخدام التونتاين فإنها لم تستطع أن تجمع سوى 10% من مبلغ المليون جنيه استرليني الذي خططت له.

إحدى مشاكل التونتاين الملموسة هو الحافز المبطن لحملة وثائق التأمين لتسريع وفاة المستفيدين الآخرين للحصول على حصة أكبر من الفائدة المدفوعة.

وهناك فكرة مماثلة لصندوق التونتاين سوى أن الدفعات السنوية لا تسدد للمستفيدين (حملة الوثائق أو أطراف ثالثة مسماة) الذين يبقون على قيد الحياة بل تسدد للمستفيدين. ولذلك فهي شكل من أشكال التأمين على الحياة تقوم على المبدأ التبادلي.

[14] *Ibid.*, p 142.

(ت) تصبح إعادة التأمين، التي كانت سابقاً متقطعة وغير منظمة نسبياً، واسعة الانتشار، منظمة وضرورية. فهي الآن "وفي نفس الوقت السقف والأساس للتأمين البرجوازي."[15] ويرفض رايخر أن العقود ذات العلاقة هي، من منطلق قانوني، قابلة للتصنيف كتأمين. "مشكلة الطبيعة القانونية لإعادة التأمين والعلاقة المشتركة بينها وبين التأمين يمكن أن تُحلّ فقط على أساس **اقتصادي** حقيقي. فالتأمين، بالمعنى الضيق [*stricto sensu*] كما رأينا، هو أحد أشكال تنظيم صندوق التأمين، أي صندوق مركزي يتكون من مصادر غير مركزية: أقساط التأمين ... وفي حقل إعادة التأمين، فإننا نواجه ظاهرة من نوع مختلف. فشركات التأمين قد خلقت صناديق التأمين وعندما تقوم بإعادة تأمين "أخطارها" فيما بينها أو مع معيد تأمين متخصص، فإنها بذلك لا تخلق صندوقاً جديداً للتأمين وإنما فقط تقوم بربط وتنسيق الصناديق القائمة. عقد التأمين صيغة قانونية يخدم هدف ***إيجاد*** صناديق تأمين أساسية من موارد المشاركين أنفسهم في حين أن عقد إعادة التأمين صيغة قانونية يخدم هدف تنسيق صناديق التأمين ..."[16]

وبما أن الأغراض الاقتصادية لإعادة التأمين تختلف عن أغراض التأمين لذلك، يقول رايخر، فإن الشكل القانوني [لإعادة التأمين] يتخذ صفة مؤسسة جديدة. أنْ نُسمّيه عقداً للتأمين يقود إلى الاستنتاج بأنه غطاء ضد نتائج التأمين. وعلى أي حال، فإن الكاتب [رايخر] لا يمضي في تحليله أكثر من هذا فهو ببساطة يدعو إلى اعتبارها [إعادة التأمين] وتصنيفها كنوع جديد للعقد.

(ث) القوة والأهمية المتزايدة لأعمال التأمين يؤدي إلى تدخل الدولة. في البدء من خلال المطالبة بالإشهار، ومن ثم بإدخال وسائل الحماية من خلال التشريع، وأخيراً من خلال فرض تدقيق مستقل. مواطن الضعف في جميع هذه الأساليب تكمن بداهةً في حقيقة أن الدولة ذاتها تمثل الأوليغارشية المالية.

---

[15] *Ibid*., p 146.

[16] *Ibid*., p 146.

(ج)التأمين الإلزامي هو الآخر يتطور في العصر الإمبريالي من الغطاء النادر نسبياً للحريق إلى المتطلبات الواسعة الانتشار لغطاء المسؤولية المدنية لسائقي السيارات. ويذكر رايخر القليل جداً عن مبادئ هذا التطور (في مقابل التفاصيل)، ويكتفي بمجرد الإشارة إلى أن هدفه [غطاء المسؤولية] اجتماعي–ديماغوجي مهدئ للجماهير.

(ح)وفقاً للينينية فإن الميزة الحاسمة للمرحلة الإمبريالية هي تصدير رأس المال. وفي حقل التأمين فإنه يتم من خلال "نظام المساهمة في شركات التأمين الأجنبية، وتأسيس شركات فرعية في الخارج ... وإيداع الودائع التي يتطلبها القانون المحلي وهلم جرا. النتيجة المباشرة لهذا التصدير هي الاستيراد العكسي لجزء كبير من رأس مال التأمين المتراكم في الأسواق الأجنبية كنتيجة لتحصيل الاقساط. وكما في الحالات الأخرى لتصدير رأس المال يحدث هنا، من حيث الجوهر، استيراداً لجزءٍ معين من فائض القيمة (وكذلك لجزء من الدخل المكتسب للسكان) المُنتزع، بمساعدة من استثمار راس المال في التأمين، في الأماكن التي ينتج فيها الفائض."[17]

النموذج الاجتماعي–التاريخي للتأمين الرأسمالي، خلافاً لما سبقه، لا يخدم شرائح معينة من الملكية بل كامل الاقتصاد الرأسمالي، ولا الطبقة المتوسطة بل الطبقات الحاكمة. ويقف العامل خارج النظام مُستغلاً دون أن يُستشار ولا يتمتع بحماية، وهو الذي يدفع للجميع. ولكن داخل نظام التأمين، داخل الطبقة التي تخدمه، هناك توترات حادة. فالمناوشات بين شركة التأمين والعميل ما هي إلا تعبير عن انفصال عميق في البنية . النزاع بين الغرض الموضوعي للمؤسسة، وهو الحفاظ على الملكية الرأسمالية، وبين الهدف الذاتي لأصحاب المشاريع في تحقيق الأرباح. وبعبارة أخرى، فالتناقض هو بين "الطبيعة الاجتماعية للتشكيلة والغرض من صندوق التأمين وبين الشكل الفردي للاستيلاء عليه [على الصندوق]."[18] وحيث أن صندوق التأمين يتشكّل من عملية الإنتاج، وأن غرضه النهائي هو الحفاظ على هذه العملية، فإنها تتميز بطابع اجتماعي. ومع ذلك فإن الملكية الفردية

[17] *Ibid.*, 173.

[18] *Ibid.*, p 94.

للمجتمعات المستقلة مع سوء الإشراف عليها هي التي لها السلطة الكاملة تقريباً للاستثمار والتصرف والتوزيع. هذه "الشيزوفرينيا الفاوستية" يمكن أن نستشفها في كل مكان. وهكذا فإن المؤمِن البرجوازي يحتجز جزءاً من الناتج الاجتماعي كمالك فردي دون أية التزامات ما خلا الالتزامات تجاه جيبه وجيوب المساهمين. في حين أن العميل هو، من جهة، مشارك في هذا الصندوق الاجتماعي ومن جهة أخرى، مالك لـ "مصلحة تأمينية" يرتجف على مصير بضاعته.[19] التعويض، المُمول من هذا الصندوق الاجتماعي، يُنظر إليه وكأنه تسديدٌ من الموارد الفردية للمؤمِن [شركة التأمين]. والعقد هو الرابط الاجتماعي بين المؤمن لهم ومع ذلك ينظر إليه كصفقة فردية.

تنعكس الصراعات الداخلية للرأسمالية في فقهها. ففي المقام الأول، يعالج المعلقون موضوعهم بشكل تجريدي، منفصل عن العلاقات الإنتاجية والاجتماعية التي تضفي الأهمية على الموضوع. ولا يجد رايخر صعوبة في شرح الآثار التعيسة الساذجة جداً للحماس القانوني، وخاصة بين الكُتّاب الألمان في الثلاثينيات. وفي المقام الثاني، المحامون البرجوازيون، ومن خلال تطوير فقه "المصلحة" و "الخطر" أدمجوا مؤسسة التأمين بالصفقة التي يعرفونها جيداً. وهذا الخلاف هو الذي يقود رايخر إلى تحليله المطول لمفهوم "المصلحة التأمينية" المذكورة في الفصل الخامس من هذا الكتاب. فهو يجادل بأن المصلحة، في الأيام الأولى للنظام لم يكن منفصلاً عن الملكية ولم تكن هناك حاجة لمقولة قانونية منفصلة. ولكن، مع انتشار النظام الرأسمالي ولتلبية احتياجات المستأجرين والمرتهنين والناقلين وغيرهم تم ابتكار هذا المفهوم. وعلى الرغم من الارتقاء بالمفهوم إلى

[19] The appropriate quotations from *The Merchant of Venice*, Act I, scene 1 are supplied: *ibid*., page 95, footnote 1.

تضم مسرحية تاجر البندقية إشارات عديدة لمفردات مالية وبعضها يتعلق بإدارة الخطر تقوم على أساس توزيع المخاطر. ففي الفصل الأول، المشهد الأول، يقول أنطونيو أنه ليس حزيناً على تجارته فأمواله ليست مركزة في سفينة واحدة وممتلكاته ليست محصورة في مكان واحد. راجع النص باستخدام هذا الرابط:
http://www.shakespeare-literature.com/The_Merchant_of_Venice/1.html

شروط مجردة فإن "المصلحة، في جوهرها، ليست إلا اهتمام (*zainteresovannost*) المالك الفردي للمحافظة على ملكيته ..."[20]

وبالمثل، فإن الخطر هو مقياس وحدود المسؤولية وهو المُقرر لقسط التأمين. وهذا الأخير يشتري غطاءً: سلعة مُشذبة، ومصممة ومجمعة بألف طريقة مختلفة. وبعبارة أخرى – وهذا هو محور التحليل لدى رايخر – فإن المؤمِن [شركة التأمين] هو بائع، والعميل [المؤمن له] مشتري، والقسط هو السعر، والسلعة هي الغطاء [الحماية التأمينية]. لقد ابتلع الإله العظيم، البيع، مؤسسة التأمين.

وحسب رايخر فإن النموذج الاجتماعي–التاريخي الثالث للتأمين موجود في الاتحاد السوفياتي. قاعدته الاقتصادية هو النظام الاشتراكي، وتنظيمه تعاوني وليس تجاري. وعملياته مخططة وليست تنافسية. وموضوعه ليس "المصلحة التأمينية" بل حماية الممتلكات. وجوهره ليس البيع بل الضمان وله ثلاث ميزات: الشمولية، الكمال والواقعية.[21] *universal'nost, polnota, real'nost.*

لن يحاولَ كاتبُ هذا الكتاب تفنيدَ استنتاجات رايخر، والمواد الخاصة بمثل هذه المحاولة معروضة في الفصول الأولى من هذا الكتاب. إن أي تقييم نهائي لا بد أن يتقرر على ضوء اعتبارات هي – في العالم الضيق للفقيه الغربي – غير مناسبة للعرض في عمل يتعلق بالبحث القانوني. وبما أن الدولة السوفياتية هي المالك الوحيد لوسائل الانتاج فإنه من العبث الطعن باسم "التأمين" بقرار الدولة عن كيفية حماية هذه الوسائل. لقد جرّبَ الحُكم، حوالي سنة 1930، المبدأ التأميني الصارم، من خلال تكوين صندوق منفصل من

[20] *Ibid*., pp 231,232.

[21] لمزيد من التوضيح لهذه الميزات أنظر: د. سليم علي الوردي، **"**طبيعة ومبادئ التأمين الاشتراكي،**"** جريدة **طريق الشعب**، العدد 638، 1975/10/17. وقد كتبها بمناسبة اليوبيل الفضي لشركة التأمين الوطنية. أضفت هذا المقال كملحق للكتاب.

أقساط التأمين التي تدفعها كل مؤسسة، وتم التخلي عن هذا المشروع بسرعة واستُبدل بصندوق – منفصل أيضاً – تشكَّل من تخصيصات في موازنات الجمهوريات. وتمَّ التخلي أيضاً عن هذا الأسلوب سنة 1937 وبدأت كمية الملكية العائدة للدولة، التي لها احتياطي خاص، بالتقلص بشكل مطرد. وعندما أُخرِج الإسكان من المشروع سنة 1956 لم يبقَ من [الصندوق/الاحتياطي] إلا القليل.

قوى الانتاج الأساسية التي ما زالت "تُؤمَن" هي تلك التي تعود للمزارع الجماعية. وهنا فإن الصندوق المتكون من المساهمات الإلزامية هو تأمين بالمعنى الضيق للكلمة. لكنه لا يُستخدم ببساطة وفقاً لمبادئ اكتوارية بل يُعامل كأداة مرنة من أدوات السياسة policy. ميزته الأساسية بهذا الصدد هي استخدامه كسلاح ضد الزراعة الفردية. وتجلى ذلك في السنين الأخيرة في تقليص الغطاء للكولخوزيين kolkhozniks. وعلى أي حال، لا يمكن أن يكون هناك تحليل نهائي فالمشروع القائم على سعر ثابت ما هو إلا فرع صغير في التاريخ الطويل للزراعة السوفياتية، فالتوترات الكبيرة في هذا القطاع تَظهرُ – وكمثالٍ صغير – في الرفض الثابت لتوفير ما يقترب من غطاء كامل للمحاصيل والمواشي.

[.....][22]

يبدو أن فكرة المسؤولية عن الخطأ، في الاتحاد السوفياتي، والحجب المتقصد لوسائل التأمين ضده، هي تطبيق للقاعدة المُحكمة للاشتراكية . المكافأة حسب الاستحقاق.

من المُسلّم به أن هذه الصرامة قد تُخفف إلى الحد الذي يسمحُ بتغطية أوجه القصور في الحياة اليومية. إن فكرة توزيع عبء تعرض البشر للأخطاء بهذا الأسلوب له تاريخ طويل

[22] لم أترجم الفقرات الخمس الأخيرة، ص 195-196، ما عدا الفقرة الختامية منها مع جملة من الفقرة السابقة لها لإتمام المعنى.

في أماكن أخرى. وفي الواقع يمكن الجدال بأن الهدف النهائي للشيوعية – من كلٍ حسبَ طاقته ولكلٍ حسب **حاجته**[23] – ليس سوى المبدأ التأميني مكتوباً بخطوط عريضة.

[23] يرد هذا النص في كتاب كارل ماركس، **نقد برنامج غوتا** (كتبه كارل ماركس أواخر شهر أبريل/أوائل شهر مايو من سنة 1875. نشر لأول مرة في مجلة *Die Neue Zeit* ، المجلد 1 العدد 18 السنة 1890-1891) ضمن الفقرة التالية: "وفي الطور الأعلى من المجتمع الشيوعي، بعد إن يزول خضوع الأفراد المُذل لتقسيم العمل ويزول معه التضاد بين العمل الفكري والعمل الجسدي؛ وحين يصبح العمل، لا وسيلة للعيش وحسب، بل الحاجة الأولى للحياة أيضاً؛ وحين تتنامى القوى المنتجة مع تطور الأفراد في جميع النواحي، وحين تتدفق جميع ينابيع الثروة العامة بفيض وغزارة – حينذاك فقط، يصبح بالإمكان تجاوز الأفق الضيق للحق البرجوازي تجاوزا تاماً، ويصبح بإمكان المجتمع إن يسجل على رايته: من كلٍ حسب كفاءاته، ولكلٍ حسب حاجاته"!
http://www.marxists.org/arabic/archive/marx/1875-cg/01.htm

تعريف ماركسوي للتأمين: ترجمة

تقديم

هذا النص ترجمة لمادة في قاموس متوفر في الإنترنيت، وقد ترجمتها لأنها تضم تعريفاً غير تقليدي إلى حد ما لمؤسسة التأمين، من موقف يسميه أصحابه بالماركسية الثورية، فعنوان القاموس هو قاموس الماركسية الثورية مع عنوان فرعي: قاموس موسوعي للفلسفة، والسياسة، والاقتصاد السياسي، من وجهة نظر الماركسية الثورية.[1] تضم الترجمة أيضاً مادتين إضافيتين من نفس القاموس لهما علاقة بجوانب من التأمين.

أضفت حرف "الواو" إلى كلمة ماركسي في العنوان لأن التعريف قابل للنقاش، وفيه قدر من "ادعاء الانتساب إلى الاتجاه المعلن عنه"[2] لا يستقيم مع واقع غياب المعالجة النظرية لمؤسسة التأمين في المباحث الماركسية الكلاسيكية وحتى الحديثة،[3] وكما كتبتُ في مكان

[1] http://www.massline.org/Dictionary/

Dictionary of Revolutionary Marxism
An encyclopedic dictionary of philosophy, politics and political economy, all from the point of view of Revolutionary Marxism

لقراءة النص الإنجليزي أفتح الرابط وانقر على الحرف **"i"**

[2] محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر** (بيروت: دار الطليعة، 1982)، ص 14.

[3] هذا انطباع شخصي قائم على قراءة محدودة لبعض الأدبيات. ربما هناك كتابات منشورة بلغات أخرى غير الإنجليزية تتناول التأمين من موقف ماركسي.

آخر "لم يعالج ماركس مفهوم التأمين وآليته وإشكالياته أو القانون المُنظم له (تكوين صندوق من أقساط التأمين من أكبر عدد ممكن من طالبي التأمين واستخدامه للتعويض عن الخسائر التي تلحق بالبعض منهم) كموضوع مستقل."[4]

ربما يمكن للبعض الاستفادة من هذه المادة في بلورة موقف نقدي من مؤسسة التأمين كما هي مُطبَّقة في ظل الأنظمة الاقتصادية المختلفة والأفكار المرتبطة بها.

التقديم والترجمة والهوامش من عندي.

ترجمة النص الأساسي

التأمين **INSURANCE**

يُعدُّ التأمين، ببساطة، شكلًا اجتماعيًا معتمدًا من أشكال المقامرة، حيث يقوم الشخص أو الشركة التي تقوم بشراء التأمين بالمراهنة على أن شيئاً سيئاً سيحدث، في حين أن شركة التأمين تراهن على أن هذا الشيء لن يحصل. عندما تشتري التأمين من الحريق لمنزلك، على سبيل المثل، فإنك تراهن على أن المنزل سوف يتعرض لحريق يومًا ما، وتراهن شركة التأمين على أن ذلك لن يحدث. بالنسبة لك، فإن هذا الترتيب هو مقامرة بالفعل، لأنه من المستحيل أن تتأكد أن منزلك سيتعرض للحريق. لكنها مقامرة منطقية لأنه لو تعرَّض منزلك **فعلاً** للحريق، فإنك على الأقل ستستلم دفعة [مالية] كبيرة من شركة التأمين سيتيح لك إصلاح الضرر أو بناء منزل جديد. وإذا لم يتعرض منزلك للحريق مطلقًا، فإنك تكون قد

[4] مصباح كمال، "استخدام التأمين في الكتابات الاقتصادية الكلاسيكية: آدم سميث وكارل ماركس،" مجلة **الثقافة الجديدة**، العدد 340-341، 2010، ص26-37. قمت بتوسيع الكتابة عن ماركس في فصل بعنوان "كارل ماركس والتأمين" في كتاب لم ينشر بعد بعنوان **التأمين في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي**.

خسرت الأقساط التي دفعتها لشركة التأمين؛ لكن، في كلتا الحالتين، لن تكون قد تعرَّضت لخسارة كارثية. هذا هو السبب في أن التأمين هو في كثير من الأحيان فكرة جيدة للشخص الذي يقوم بشرائه؛ إنه يلغي (أو على الأقل يقلل) من خطر أي خسارة كارثية.[5]

[5] ما يعيب هذا التعريف هو اعتبار التأمين قائماً على المقامرة، وهو ليس كذلك إذ أن المقامرة تقوم بإنشاء فرصة الكسب أو الخسارة بين المقامرين، فالمقامر الخاسر يسدد للمقامر الذي كسب المقامرة ما هو متفق عليه بينهما من نقد أو أموال أخرى. واعتبار التأمين مقامرة مماثل لما يحاجج به بعض الإسلاميين بعدم جواز شرعية التأمين لأنه ينطوي على مقامرة.

بعض عناصر هذا التعريف ليست بعيدة عن تعريفات ترد في قواميس تأمينية أخرى. على سبيل المثل، التعريف التالي الذي يركز على آلية التأمين:

"التأمين هو تمويل للمخاطر وتحويل المخاطر وتجميع المخاطر. من خلال الجمع بين عدد كبير من الوحدات المعرضة لخطر في مجموعة، يمكن لشركة التأمين توقع احتمال وقوع الخسارة بدرجة معقولة من الدقة للمجموعة ككل، وبالتالي توزيع الخسارة على المجموعة. يتم تقليل درجة عدم اليقين للمجموعة ولكن ليس لعضو فردي. يقوم الفرد بتحويل مخاطر خسارته إلى شركة التأمين التي تمول المخاطر مقابل قسط تأمين. يستبدل المؤمن حالة اليقين لقسط التأمين مقابل خسارة غير معروفة فيما يتعلق بالمخاطر القابلة للتأمين."
مترجم من:
C. Bennet, *Dictionary of Insurance,* 2nd Ed (London: Prentice Hall, 2004), p 167.

ويعرف التأمين قانونياً أيضاً. على سبيل المثل:

1 – التأمين، عقد به يلتزم المؤمن ان يؤدي الى المؤمن له او الى المستفيد مبلغاً من المال او ايراداً مرتباً او أي عوض مالي آخر، في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده، وذلك في مقابل اقساط او اية دفعة مالية اخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن.
2 – ويقصد بالمؤمن له الشخص الذي يؤدي الالتزامات القابلة لالتزامات المؤمن، ويقصد بالمستفيد، الشخص الذي يؤدي اليه المؤمن قيمة التأمين، وإذا كان المؤمن له هو صاحب الحق في قيمة التأمين كان هو المستفيد.

المادة 983، القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 وتعديلاته.

ونقرأ تعريفاً آخراً يجمع بين القانون والتطبيق العملي:

"عقد بين المؤمن والمؤمن له، يتعهد فيه الطرف الأول بتعويض الطرف الثاني، مقابل دفع الأخير لقسط التأمين، عن الأضرار والخسائر المغطاة بموجب عقد أو وثيقة التأمين. وقد يكون التعويض عينيًا أو ماليًا، ويعتمد ذلك على نوع التأمين وشروط العقد. وهناك نوعان من التأمين هو التأمين الاجتماعي الذي غالبًا ما تشرف عليه الدولة ويكون الانتساب إليه إجبارياً في معظم البلدان، والتأمين الاختياري أو الخاص وهو التأمين الذي توفره شركات التأمين سواء كانت خاصة أو شركات حكومية. وأهم أنواع التأمين الاختياري هي: (1) التأمين التجاري الذي تكتتب به شركات التأمين الخاصة التي تهدف إلى تحقيق الربح من وراء القيام بنشاطها. (2) التأمين التعاوني الذي تكتب به جمعيات تعاونية دون أن تقصد من وراء ذلك تحقيق الربح. وهي جمعيات تهدف في الحقيقة إلى توفير التأمين الاجتماعي بواسطة منشأة خاصة. (3) التأمين الحكومي الاختياري. ويختلف هذا التأمين عن التأمين الاجتماعي في كونه تأمينًا غير إجباري. ويهدف هذا التأمين إلى توفير منافع معينة إلى كافة الراغبين في الاستفادة من الانتساب إلى برامجه. ولعل أهم أنواعه هو تأمين المحاصيل الزراعية وتأمين الأخطار السياسية اللذين تقدمهما في كثير من البلدان هيئات حكومية."

إن شراء التأمين هو شكل من أشكال المقامرة للشخص الذي يقوم بشراء التأمين، إلا أنه من المثير للاهتمام أنه في الواقع ليس مقامرة بالكامل بالنسبة لشركة التأمين! هذا لأنه على الرغم من أن احتمالات اشتعال النار في منزلك الخاص في يوم من الأيام غير معروفة، وربما تكون غير قابلة للمعرفة، فإن إجمالي عدد المنازل المماثلة لمنزلك التي تشتعل فيها النيران في منطقتك من البلد على مدار عام متوسط يظل مستقراً تمامًا وقابلاً للتأكد منه بسهولة كرقم إحصائي. إذا قامت شركة التأمين بتأمين عدد كبير من المنازل، فستكون لديها فكرة جيدة عن إجمالي تعويضات التأمين التي يتعيّن عليها سدادها كل عام. بالنسبة لشركات التأمين فإن التأمين ليس مقامرة على الإطلاق؛ إنه يخضع للعلم الاكتواري.

"إن شركة التأمين، التي تدار بطريقة سليمة، وتقوم بعشرات الآلاف من الرهانات، لا تقامر على الإطلاق؛ إنها تعرف بدقة كافية العمر الذي سيموت فيه عملاؤها، وعدد المنازل التي ستكون موضوعاً للحريق كل عام، وعدد المرات التي تكون فيها المنازل عرضة للسرقة، وكم سيعانون من المرض أو البطالة، وما سوف تكلفهم الولادات والوفيات: باختصار، إنها تعرف ماذا سيحدث لكل ألف أو عشرة آلاف أو مليون شخص حتى عندما لا تستطيع الشركة معرفة ما سيحدث لأي فرد منهم." (جورج برنارد شو، "رذيلة القمار وفضيلة التأمين"، في جيمس ر. نيومان، عالم الرياضيات، المجلد. 3، 1956، ص. 1527).[6]

لذلك، فإن التأمين هو وسيلة لجعل الخطر اجتماعيًا، ولجعله [الخطر] متساويًا بين السكان المؤمن عليهم. في حين أن هذا يمكن أن يتم بطريقة رديئة عبر شركات التأمين الخاصة،

تيسير التريكي، **معجم مصطلحات التأمين: انجليزي-عربي** London: Witherby & Co, 1985, p 173-174

[6] George Bernard Shaw, "The Vice of Gambling and the Virtue of Insurance", in James R. Newman, *The World of Mathematics*, vol. 3, 1956, p. 1527. كما ذكر في النص الأصلي

فإنه ليس أفضل طريقة على الإطلاق للقيام بذلك [جعل الخطر اجتماعيًا ومتساويًا]. أولاً، لأن شركات التأمين تستهدف جني الأرباح، والتي تكون دائمًا كبيرة بشكل غير معقول (ومعظمها بشكل مستتر، في شكل رواتب ضخمة ومزايا منح الأسهم لكبار المديرين، على سبيل المثال). ثانياً، يجب عليهم التنافس مع شركات التأمين الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى عمليات تسويقية ضخمة، ونفقات ضخمة للإعلان، وما إلى ذلك. كل هذا مضيعة للغاية ويؤدي إلى رفع أقساط التأمين بشكل كبير إلى مستويات أعلى مما يجب. علاوة على ذلك، تحاول شركات التأمين الخاصة بانتظام استخدام جميع أنواع الوسائل لخداع أصحاب المطالبات وحرمانهم من التعويضات المستحقة لهم. (أي أنهم غالبًا مذنبون باقتراف مختلف أشكال الاحتيال).

من الواضح أن أفضل طريقة لجعل الخطر اجتماعيًا، وشاملاً للناس كافة، هي من خلال برنامج تأمين حكومي اشتراكي. فمثل هذا البرنامج يمكن أن يحقق توفيرًا هائلاً في العمالة لإدارة هذا التأمين، من خلال وجود وكالة [شركة] تأمين واحدة فقط، بدلاً من عشرات الشركات المتنافسة. يمكن لهذه الشركة أن تؤمن بما تقتضيه التكلفة الفعلية للتأمين، وليس الأسعار المتضخمة التي يتطلبها تحقيق الأرباح الخاصة والإعلانات الضخمة. ويمكن تبسيط إدارة منافع التأمين، ولن يكون هناك أي سبب لمحاولة خداع الناس وحرمانهم من المنافع المستحقة لهم. هنا، كما هو الحال في كل المجالات الأخرى، تعتبر الاشتراكية/الشيوعية ضرورية لتشغيل نظام للتأمين يخدم حقًا مصالح الشعب.

ترجمة النصوص الإضافية

تأمين دوامة الموت INSURANCE DEATH SPIRAL

موقف تبدأ فيه شركة التأمين (أو شريحة من قطاع التأمين) بفقدان عملائها الذين من **غير المرجح** أن يقدموا مطالبات بالتعويض، مما يعرّض الشركة إلى وجود نسبة أعلى من حاملي الوثائق الذين يقدمون المطالبات، وهذا بدوره يدفع الشركة إلى رفع أسعارها، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان المزيد من العملاء في سلسلة من ردود الفعل التي تعيد انتاج نفسها.

إن شركة التأمين أو شريحة من صناعة التأمين (تعمل في التأمين من الحريق أو التأمين الصحي، مثلاً) تؤمن عادة شريحة واسعة من الجمهور، أي شريحة قريبة من أن تكون **ممثلاً نموذجياً** للجمهور. وبالتالي إذا كان 4% من جميع الأسر في بلد ما تعاني من مشكلة صحية كبيرة في عام متوسط، ودفعت صناعة التأمين الصحي مطالبات كبيرة إلى 4% من حاملي وثائق التأمين الخاصة بهم خلال العام، يمكن اعتبار حاملي وثائق التأمين الخاصة بهم ممثلاً نموذجياً للسكان. إن الأسعار التي تحددها صناعة التأمين الصحي تعتمد على توقعاتها لما تسدده من تعويضات. ولكن لنفترض بروز أوقات اقتصادية صعبة (كما يحدث في كثير من الأحيان في ظل الرأسمالية)، والكثير من أولئك الذين يتمتعون بصحة جيدة بشكل عام يقررون أنه يتعين عليهم التخلي عن التأمين الصحي لأنه لم يعد بإمكانهم دفع أقساط التأمين. في هذه الحالة، ستدفع شركات التأمين مطالبات على نسبة مئوية أكبر من الوثائق، وعليها لذلك رفع أسعارها. وهذا سيجبر المزيد من الناس على التخلي عن التأمين الصحي، مما يؤدي مرة أخرى إلى ارتفاع أقساط التأمين.

لقد نشأت هذه الحالة فعليًا في قطاع التأمين الصحي في الولايات المتحدة في عام 2010 تقريبًا، مع مطالبة شركات التأمين بزيادات ضخمة مفاجئة في أقساط التأمين. إنها في الحقيقة لم تكن تريد رفع أسعارها في ذلك الوقت لأن ذلك قد يؤدي إلى مزيد من الدعم

لخطة الرعاية الصحية الوطنية التي تعارضها شركات التأمين بشدة.[7] ولكن للحفاظ على أرباحها، رفعت معظم أو جميع الشركات أسعارها على أي حال. (هذا مثال آخر على كيفية تغلب مصالح شركة رأسمالية واحدة على مصالح الصناعة بأكملها أو مصالح الطبقة الرأسمالية ككل!)

في مجتمع اشتراكي حقيقي، لا يمكن أن يكون هناك شيء مثل دوامة موت التأمين، حيث أن كل شخص سيتم تغطيته تلقائيًا بتأمين صحي معقول وغيره من أشكال التأمين. ستكون التغطية التأمينية "ممثلة" تلقائيًا لجميع السكان، لأنها تشمل **جميع** السكان.

"التأمين على الفلاحين الأموات"[8] "DEAD PEASANTS INSURANCE"

واحدة من الممارسات الأكثر شيوعًا التي تقوم بها الشركات الكبرى وتتمثل بشراء وثائق التأمين على حياة موظفيها مع تحديد الشركة نفسها لتكون المستفيد من هذه الوثائق وليس عائلة العامل! في كثير من الأحيان يتم ذلك حتى من دون علم العامل. في حالة وفاة العامل، تحصل الشركة على مبلغ استثنائي بشكل دفعة كبيرة معفاة من الضرائب. حتى لو لم يمت العامل، تحصل الشركة على إعفاء ضريبي طويل الأجل. إن "تأمين الفلاحين

[7] Jill Quadagno, *One Nation Uninsured: Why the US Has No National Health Insurance* (New York: Oxford University Press, 2005), especially Chapter Seven, The Insurers Triumphant, pp 169-201.

[8] ظهرت وثائق التأمين على الحياة المملوكة للشركات corporate-owned life insurance لحماية الشركات من وفاة المديرين التنفيذيين المهمين لعمليات الشركات، وهو ما يعرف باسم keyman insurance. وتوسع استخدامها في الولايات المتحدة الأمريكية في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي لتأمين جميع العاملين في الشركة كوسيلة للحصول على إعفاء ضريبي وكذلك الاستفادة من التعويضات المسددة بموجب الوثيقة لتمويل تقاعد العمال بدلاً من تخصيص صندوق للتقاعد. وقد تدخل المشرع سنة 2006 للحد من سوء استخدامها. إن وثيقة التأمين هذه مثيرة للجدل لقناعة البعض أن الشركات يجب ألا تستفيد من وفاة العاملين لديها.

وانتشرت التسمية المهينة للوثيقة، وثيقة التأمين على الفلاحين الأموات، من باب الاستهجان بالممارسة التي لجأ إليها أصحاب الشركات وقبول شركات التأمين الاكتتاب بها دون أي اعتبار للبعد الأخلاقي فالمهم عندها هو تحقيق الأرباح ودعم الشركات لذات الغرض.

الأموات" هو مصطلح شنيع بين العمال بسبب هذه الممارسة البشعة للغاية التي تقوم بها الشركات – التي، على ما يبدو، قد وجدت طريقة لمواصلة استغلال العمال (أو أسرهم) حتى بعد وفاتهم.

كاوتسكي والتأمين الاجتماعي والزراعي

كغيره من الكتاب الاشتراكين فإن كارل كاوتسكي (1854–1938)[1] لم يكتب دراسة مستقلة عن التأمين، لكن التأمين يرد ذكره متناثرًا في بعض كتاباته، كما أنه يكرس بعض الصفحات من كتابه **المسألة الزراعية** لعرض أفكاره حول التأمين الزراعي ودور الدولة، وهو ما سنحاول الكشف عنه ضمن المصادر التي استطعنا الوصول إليها. لعل المهتمين بالموضوع يكشفون المزيد من الإشارات للتأمين عند هذا المفكر الاشتراكي.

القسم الأول: التأمين الاجتماعي

لقد كانت ألمانيا سبّاقة على غيرها من الدول في تطوير قوانين الحماية في حالة الشيخوخة والعجز والمرض والحوادث الصناعية خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر. وبفضل هذه القوانين دشنت ألمانيا عصر التأمين الاجتماعي من خلال تطبيق

[1] يعتبر أحد أبرز الماركسيين قبل الحرب العالمية الأولى وأبرز منظر للحزب الديمقراطي الاجتماعي في ألمانيا. تعرّف على ماركس وإنجلز في لندن عام 1881 وظل قريبًا من إنجلز. له العديد من المؤلفات (المادية التاريخية، أصول المسيحية، توماس مور وكتابه اليوتوبيا، الصراع الطبقي، المسألة الزراعية وغيرها. بعض مؤلفاته متوفرة في موقع https://www.marxists.org/archive/kautsky/)، وهو مؤسس مجلة Die Neue Zeit (الأزمنة الحديثة)، 1883-1923، التي صارت المجلة النظرية للحزب الديمقراطي الاجتماعي. تحول تدريجيًا من قيم الاشتراكية الثورية إلى اشتراكية وسطية متأثرًا بأفكار إدوارد برنشتين، وكان موضوعًا لنقد لينين في كتابه **الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي**. تضم الشبكة العنكبوتية خليطًا من المعلومات والدراسات عنه.

التأمين ضد المرض في عام 1883، والتأمين من حوادث العمل في عام 1884، والتأمين ضد الشيخوخة والعجز في عام 1889.[2] ولعب مستشار ألمانيا أوتو فون بسمارك (1815–1898) دورًا أساسيًا في هذا المضمار. وكان للحركة الاشتراكية أثرها المباشر في ظهور هذه الأشكال من التأمين.[3]

من المؤكد أن المستشار لم يكن إنسانيًا عظيمًا، لكنه كان ممارسًا جيدًا للسياسة الواقعية، أي اتباع المنهج البراغماتي. كان في ألمانيا في زمانه حركة ماركسية واشتراكية نشطة للغاية، وكانت الحماية الاجتماعية للعمال على رأس جدول أعمال الحركة.[4] وكانت الحركة بمثابة شوكة كبيرة في جانب بسمارك، لا سيما بالنظر إلى حاجته إلى جبهة داخلية مستقرة بينما كان يسعى إلى بناء إمبراطورية. لذلك لجأ بادئ الأمر إلى القمع السياسي المباشر، وفي عام 1878 حظر نشاط الحزب الديمقراطي الاجتماعي.[5]

---

[2] Petersen, K., Andersen, L., & Petersen, J. H. (2011). German social insurance as a negative foil in Danish policy debates during the formative years of "social legislation". Paper presented at Key Concepts in the Nordic Welfare: Transnational and moving key concepts, Villa Lante, Rome, 10-12 January 2010, Italy.
https://vbn.aau.dk/ws/portalfiles/portal/59459878/german_insurance.pdf
راجع أيضًا: د. فتحي المرصفاوي، **التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي في القانون الليبي** (بنغازي: المكتبة الوطنية، 1974)، ص 65-77 حول "الأمن الاجتماعي في ألمانيا".

[3] Lorraine Boissoneault, 'Bismarck Tried to End Socialism's Grip—By Offering Government Healthcare,' *Smithsonian Magazine*, https://www.smithsonianmag.com/history/bismarck-tried-end-socialisms-grip-offering-government-healthcare-180964064/

[4] كان كارل ماركس (1818-1883) وفردريك إنجلز (1820-1895) مشاركان في نقاشات الحركة الاشتراكية في ألمانيا.

[5] Gregory P Guyton, 'A Brief History of Workers' Compensation'
https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC1888620/

لكن بسمارك كان داهية. فأثناء قمعه لمؤسسات خصومه الاشتراكيين، حافظ على ولاء المواطن البروسي العادي من خلال اختيار السمات الرئيسية لجدول أعمالهم. كان أهمها نظام التأمين الاجتماعي الذي كانت الحركة الاشتراكية تطالب به. كانت أولى خطواته في هذا المجال سن قانون مسؤولية أرباب العمل عام 1871، الذي يوفر حماية اجتماعية محدودة للعمال في بعض المصانع والمحاجر والسكك الحديدية والمناجم. في وقت لاحق، والأهم من ذلك بكثير، سن قانون التأمين من حوادث العمل في عام 1884، حيث أنشأ أول نظام حديث لتعويض العمال من إصابات العمل. تبع ذلك على مدى السنوات القليلة التالية تأمين التقاعد العام الذي قدم راتباً للعمال العاجزين بسبب أمراض غير متعلقة بالعمل، كما أتاحت الإعانة العامة ظهور شبكة أمان لأولئك الذين لا يتمكنون من العمل بسبب الإعاقة.[6] كما أنشأ النظام البروسي الذي تديره الدولة سابقة مهمة: فقد اعتبر هذا النظام على أنه "علاج حصري" لمشكلة تعويض العمال، ولا يمكن للعمال لذلك مقاضاة أرباب العمل بموجب النظام من خلال المحاكم المدنية.[7]

كان تمويل منافع بعض هذه التأمينات من حصيلة الضرائب. وكان معيار الاستحقاق هو بلوغ الشخص 60 عامًا شريطة ألّا يكون قد حصل على إعانة الفقراء خلال السنوات العشر السابقة للاستحقاق. كما كانت المنافع تخضع لاختبار الحالة

[6] للتعرف على تاريخ التأمين الصحي في ألمانيا، راجع:
European Observatory on Health Care Systems, Health Care Systems in Transition-Germany, 2000
https://www.euro.who.int/__data/assets/pdf_file/0010/80776/E68952.pdf, pp 7-10.

[7] Gregory P Guyton, op. cit.

المادية للمنتفع. أما أرباب العمل الخاضعين لتأمين عمالهم من حوادث العمل فإنهم كانوا يلجئون لتأمينهم مع شركات التأمين الخاصة.

تقوم مخططات الضمان الاجتماعي على مساهمة العمال في برنامج تأمين عام إلزامي. يشمل التأمين عادةً تكوين مخصصات [صناديق] نقدية لتوفير معاشات التقاعد والإعانات للباقين على قيد الحياة، والتعويض عن الإعاقات الدائمة والمؤقتة، والبطالة واستمرار الدخل أثناء فترة إجازة الوالدين بعد ولادة الأطفال. على عكس التأمين الخاص، تستند المشاريع التأمينية الحكومية إلى القوانين العامة بدلاً من العقود؛ لذلك، قد تتغير المساهمات والمنافع بمرور الوقت، وتستند أيضًا إلى التضامن بين المشاركين. ويتم تمويلها على أساس مستمر من خلال إسهامات العاملين، دون علاقة مباشرة بالالتزامات المستقبلية.

لم يكن لكاوتسكي موقف نظري تجاه مؤسسة التأمين أو دورها الاقتصادي الاجتماعي في مجال التأمينات الاجتماعية (عكس الحال فيما يخص التأمين الزراعي كما سنبين في القسم الثاني) لكن بالإمكان أن نستشف ملامح من هذا الموقف من خلال قراءة ما كتبه تحت العنوان الفرعي "الأهمية الاقتصادية للدولة" في كتابه **الصراع الطبقي** المنشور سنة 1892.[8] ففي استعراض سريع لمكانة وبروز الدولة يشير إلى أن الوظائف المتعلقة برعاية الفقراء والمسنين والعجزة ووظائف أخرى (بناء الطرق وبعض الأمور العامة والمهمة المتعلقة بالإنتاج) في مجتمعات العصور الوسطى كانت تقع على عاتق الإدارات الحاكمة في المدن والهيئات الدينية، ولم "تهتم دولة العصور الوسطى بمثل هذه الوظائف."

[8] Karl Kautsky, *Class Struggle*, IV: The Commonwealth of the Future: https://www.marxists.org/archive/kautsky/1892/erfurt/ch04.htm

مع تطور النظام الرأسمالي توسعت هذه الوظائف لدرجة أن الدولة اضطرت تدريجياً إلى تولي حتى تلك الوظائف التي لا تهتم بها بنفسها. على سبيل المثل، اضطرت بفعل الحاجة إلى الاستيلاء على نظام المؤسسات الخيرية والتعليمية بأكملها، مثلما تولّت ابتداءً وظيفة سك النقود وإدارة الغابات، وإمدادات المياه، وبناء الطرق وغيرها.

لقد نمت هذه الوظائف من يوم لآخر مع تطور النظام الرأسمالي نفسه. لم تكن الطبقة الرأسمالية قابلة لتزايد تدخل الدولة في الاقتصاد (عبَّرت الليبرالية الاقتصادية، مدرسة مانشستر، عن رفضها لهذا التدخل). ويقول كاوتسكي إن رجال الدولة بالأساس كانوا دبلوماسيين وقانونيين. "اليوم يجب، أو ينبغي، أن يكونوا اقتصاديين. المعاهدات والامتيازات، والبحوث في المصادر القديمة والسوابق [القانونية]، قليلة الفائدة في حل المشاكل السياسية الحديثة؛ لقد أصبحت المبادئ الاقتصادية الحجج الرائدة. ما هي المسائل الرئيسية التي يهتم بها رجال الدولة اليوم؟ أليست هي المالية، وشؤون الاستعمار، والتعرفة [الكمركية]، والحمائية **وتأمين العمال؟**" (التأكيد من عندي)

تأمين العمال، الذي اتخذ أشكالًا عديدة، كان واحدًا من الوظائف التي يتوجب على الدولة القيام بها. وكان من ضمن مطالب الحركة الاشتراكية المتنامية في ألمانيا وغيرها من الدول الأوربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. في محاولة لوقف نمو هذه الحركة قام مستشار ألمانيا (رئيس الوزراء) بسمارك بإصدار القوانين المناهضة للاشتراكية anti-socialist laws سنة 1878 لتقليص فرص فوز الحزب الديمقراطي الاجتماعي في الانتخابات البرلمانية (تحريم اجتماعات الحزب، وجمعياته وصحفه). ولما فشلت هذه القوانين بفضل تزايد الحضور البرلماني

للحزب، لجأ بسمارك إلى إصدار قوانين لتأمين العمال. وصار مطلب التأمين، والتأمين الاجتماعي، منذ تسعينيات القرن التاسع عشر واحدًا من وظائف الدولة.

وهكذا عندما كان كاوتسكي رئيسًا لهيئة تحويل الملكية للمجتمع Commission for Socialization في تشرين الثاني 1918، وكانت هيئة استشارية لتقديم المقترحات لتحويل ملكية الشركات إلى ملكية جماعية، فقد

> أوصت الهيئة أولا وقبل كل شيء تحويل ملكية القطاعات الاحتكارية، وخاصة مناجم الفحم والحديد، والعقارات والغابات الكبيرة، وشركات التأمين وبنوك الرهن العقاري، مع تعويض مالكيها السابقين.[9]

وكان قد وصف النظام القائم في ألمانيا في أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر بأنه قد وصل إلى نهايته. وكتب واصفًا "إصلاحات" بسمارك (التأمين ضد الحوادث، احتكار التبغ، ملكية الدولة للسكك الحديدية) بأنها ليست أكثر من محاولات متأخرة لإنقاذ سفينة تغرق.[10] وهو ينطلق في ذلك من قناعة

> إن الأحزاب الاشتراكية لا تناضل فقط من أجل ساعات عمل أقصر وأجور أعلى، وتأمين البطالة، ومجالس المصانع [المجالس العمالية]، ولكن أيضًا من أجل الحرية والمساواة والأخوة لجميع البشر، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الأصل.[11]

[9] Massimo L. Salvadori, *Karl Kautsky and the Socialist Revolution, 1880-1938* (London: Verso, 1979), p. 235.

[10] Salvadori, op cit, p. 21.

[11] https://www.marxists.org/archive/kautsky/1932/commsoc/ch03.htm

وبعبارة أخرى فإن كاوتسكي كان في هذه الفترة "ملتزمًا أيضًا بإثبات أن التشريع الاجتماعي الذي قدمه بسمارك لن يُحدث فرقًا كبيرًا في حياة العامل ولا يمكنه أن يلغي الحاجة إلى ثورة اجتماعية."[12]

الاشتراكية ليست مثل التأمين، فهي مفهوم يعود أصولها إلى زمن بعيد. فالمساعدة التبادلية والتعاون تشكل جزءًا طبيعيًا من حياة الإنسان في المجتمع (شكل أولي للتأمين)، في حين تسعى الاشتراكية إلى توسيع مثل هذه الآليات لتوفير نظام شامل للرعاية الاجتماعية والصحية. ولكن لا يمكن لأي نظام أن يعمل بسهولة بدون نظام معين للأمان والحماية من المخاطر الحتمية المرتبطة بوجود البشر والشركات والمؤسسات ومن هنا منشأ التأمين كمؤسسة قائمة بذاتها استجابة لهذه المخاطر. وهو ما لم يلقَ اهتمامًا تفصيليًا من كاوتسكي فيما يخص التأمينات الاجتماعية.

لقد "اعتقد كاوتسكي أن نظامًا جديدًا [اشتراكيًا] سيوفر تأمينًا اجتماعيًا واسع المدى وتشريعات لحماية العمال، وأن الاقتصاد المختلط سينمو في الصناعة. ومن أجل استمرار الإنتاج دون عائق، يجب الحفاظ على الممتلكات الاجتماعية واسعة النطاق ويمكن لها أن تحافظ على نفسها إذا تم تحرير العمال ونقاباتهم ومجالسهم، وكذلك المديرين، من السيطرة البيروقراطية. يجب أن تتنافس الشركات الخاصة والمجتمعية [العائدة للدولة] والتعاونية مع الشركات المملوكة للدولة."[13]

[12] Dick Geary, *Karl Kautsky* (Manchester: Manchester University Press, 1978), p. 8.

[13] John Hans Kautsky, *Karl Kautsky: Marxism, Revolution and Democracy* (New Brunswick and London: Transaction Publishers, 1994) https://books.google.co.uk/books?id=aykXfUDE5qcC&pg=PA38&lpg=PA38&dq=karl+kautsky+and+insurance&source=bl&ots=Z1hN1YlaOU&sig=ACfU3U3OYkL4NThx

القسم الثاني: التأمين الزراعي

نقرأ التالي في كتاب باللغة الإنجليزية بعنوان "حول دلالة التنمية: بحث عن التمويل الصغير والصحة والاستخدام" وفي فصل حول "تطور تأمين المحاصيل الزراعية على المستوى العالمي":

> لقد تم وضع الأسس النظرية لمختلف أشكال التأمين على المحاصيل من قبل كُتاب مثل JH G Von Just، 1780؛ بول ماييت Paul Mayet، 1888، أدولف بوخنبرغر Adolph Buchenburger، 1896، وكارل كاوتسكي Karl Kautsky، 1890. لقد أثرت كتاباتهم على صانعي السياسات في العديد من البلدان الأوروبية لتجربة أنواع مختلفة من التأمين على الأخطار التي تتعرض لها المحاصيل. وقد جرى تأمين المحاصيل من أضرار البَرَد hail insurance لأول مرة في ألمانيا عام 1791 من قبل جمعية براونشفايغ لأضرار البرد Hail Damage Society of Braunschweig. في وقت لاحق انتشر هذا النوع من التأمين على المحاصيل إلى بلدان أخرى في أوروبا وأمريكا.[14]

وقد دفعتنا هذه الإشارة إلى مزيد من البحث واستهدينا إلى مساهمة كاوتسكي في بيان قيمة التأمين على المحاصيل الزراعية والمواشي في كتابه الذي يحمل عنوان **المسألة**

---

jKylUrC-3D51D9mpDQ&hl=en&sa=X&ved=2ahUKEwiRts-Bk7PtAhUVHcAKHQ4AAbE4HhDoATACegQIAhAC

[14] Dr Subhasis Bhattacharya, Dr Navin Kumar Rajpal, *Signifying Development: A Search on Micro-Finance, Health and Employment* (Raleigh, NC: Lulu Publication, 2017), p 79.
https://www.google.co.uk/books/edition/Development_A_Search_on_Finance_Health_a/SqQoDwAAQBAJ?hl=en&gbpv=1&dq=karl+kautsky+and+insurance&pg=PA79&printsec=frontcover

الزراعية.[15] وهذه المساهمة مفصلة في الفصل الرابع عشر وتحت العناوين الفرعية التالية: مكافحة الأوبئة، التأمين من قبل الدولة، التعاونيات–نظام التدريب الزراعي (ص 401–409). فيما يلي سنعرض ما قدمه كاوتسكي حول الأوبئة والتأمين وإهمال التعاونيات لأغراض هذه الورقة.

يرجع تاريخ التأمين على المحاصيل الزراعية والمواشي إلى عدة قرون خلت، واتخذ شكل مشاريع الإعانة بين الفلاحين (يشير كاوتسكي إلى أن محاولات تنظيم تأمين الثروة الحيوانية للفلاحين ترجع إلى نقابات الأبقار cow guilds في القرن السادس عشر). ومنذ أواخر القرن الثامن عشر بدأت مشاريع التأمين على الثروة الحيوانية والمحاصيل الزراعية في ألمانيا وفرنسا، وانتشرت بعد ذلك في العديد من الدول الأوروبية وكذلك الولايات المتحدة حيث بدأ تدخل الحكومة في أواخر ثلاثينيات القرن الماضي باعتماد التأمين الفيدرالي للمحاصيل عام 1938. وانتشرت مشاريع التأمين بعد ذلك ابتداءً من الخمسينيات في البلدان النامية.[16]

لقد كان التأمين ينصبُّ آنذاك على محاصيل حقلية أساسية، لتعويض المزارعين عن خسارة المحاصيل قبل حصادها نتيجة لسقوط البَرَد hail. تطور فيما بعد ليشمل

[15] Karl Kautsky, *The Agrarian Question,* two volumes, translated by Pete Burgess, with an Introduction by Hamza Alavi and Teodor Shanin (London: Zwan Publications, 1988).

First published 1899 in German by Verlag J.H.W. Dietz Nachf, Stuttgart.

[16] سيمر وقت طويل قبل أن يشهد العراق التأمين الزراعي فقد بدأت ممارسته من قبل شركة التأمين الوطنية سنة 1982. راجع:
فاروق يونس، كامل العضاض، مصباح كمال، "تعليقات ورسائل حول التأمين الزراعي،" موقع **شبكة الاقتصاديين العراقيين:**
http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/04/فاروق-يونس،-كامل-العضاض،-مصباح-كمال-تعليقات-ورسائل-حول-التأمين-الزراعي-نسخة-معدلة-1.pdf

تأمين الإنتاج النباتي بأنواعه، أي التأمين على زراعة الخضروات وبساتين الفواكه، وكذلك الإنتاج النباتي في البيوت الزجاجية أو تحت الأغطية البلاستيكية، إضافة للمحاصيل الحقلية كالحنطة والشعير. وشمل التطور تأمين مصادر أخرى لخسارة الإنتاج النباتي كالحريق والصاعقة والعواصف والفيضان والتجمد وتساقط الثلوج والآفات الزراعية والجفاف وغيرها.

فيما يلي سنحاول إبراز بعض الأفكار التي تنتظم فكر كاوتسكي تجاه مؤسسة التأمين، ويمكن للقراء الرجوع إلى ترجمتنا لما كتبه حول التأمين الزراعي في ملحق هذه الدراسة.

يلاحظ أن كاوتسكي في اقترابه من موضوع التأمين الزراعي (تأمين المحاصيل والثروة الحيوانية) يكشف عن معرفة بتاريخ وممارسة التأمين في بروسيا وفي غيرها من الولايات الألمانية والأوروبية وفي سياق الاقتصاد. ويكشف عن فهم لدور التأمين وما صار يعرف في زماننا بإدارة الخطر وبضمنها وسائل تحسين الخطر. فتحت عنوان "السيطرة على الآفات" في كتابه **المسألة الزراعية** كتب:

> إن مكافحة الآفات التي تهدد المواشي والمحاصيل، وبالتالي ظروف الوجود الإنساني المتحضر، لا تقل أهمية عن القيام بالتحسينات. (ص 401)

وكتب أيضًا:

> فالوقاية، كما هو الحال دائمًا، هي أفضل سياسة. لا ينبغي فقط حماية وتكثير المضادات المحتملة للآفات ... ولكن يجب أيضًا اتخاذ أي تدابير وقائية ضرورية في الأساليب الفعلية للزراعة أو ترتيب اصطبلات الحيوانات. وكما هو الحال مع المساكن

البشرية، يمكن إصدار لوائح النظافة الخاصة بالإسطبلات وتنفيذها من خلال دائرة تفتيش. (ص 402)

وكتب في سياق آخر عن إدارة البيئة المحيطة بالأخطار المرتبطة بالإنتاج الزراعي والحيواني، ويعتبرها "ذات أهمية أكبر بكثير من التأمين" وهو بذلك، من رأينا، يصنّف حماية التأمين كواحدة من وسائل استراتيجية إدارة الخطر:

إن الإدارة الرشيدة للغابات والمياه، التي تحدُّ من أضرار الفيضانات والبَرَد؛ أعمال الري التي تكافح الجفاف؛ الصرف ضد التشبع بالمياه؛ التربية العقلانية لسلالات النباتات والحيوانات التي لا تزيد فقط من إنتاجيتها بل تزيد من مقاومتها؛ حماية الطيور الآكلة للحشرات؛ اصطبلات صحية للحيوانات؛ التغذية المناسبة وما شابه – هذه كلها تدابير ذات أهمية أكبر بكثير من التأمين. (ص 407)

لقد كشف كاوتسكي أيضًا عن فهمه لآلية التأمين:

ليس من الممكن التأمين ضد المصائب الكارثية التي تصيب الزراعة: التأمين مناسب فقط لتلك المحن التي تصيب عددًا قليلاً من الأفراد من بين عدد أكبر بكثير، بحيث يكون المبلغ الصغير الذي يدفعه كل فرد كافياً لتقديم تعويض مناسب لمن تعرّض للمصيبة. لكن الجفاف أو الأمطار الصيفية والشتاء القاسي والفيضانات هي مصائب تؤثر على مناطق بأكملها أو حتى على البلدان، مما يتسبب في بؤس هائل بحيث يكون التأمين عاجزًا تمامًا عن المساعدة. (ص 403–404)

شهد تاريخ التأمين أشكالًا متباينة تقوم على التعاون بين المجموعات البشرية قبل أن يزدهر التأمين التجاري الرأسمالي إلا أن الآلية الأساسية التي كان يقوم عليها ظلت محتفظة بقيمتها، وهي مساهمة الجماعة في تحمل عبء الضرر الذي يلحق بأحد

أفرادها. وهذا هو ما يعنيه كاوتسكي، بالنسبة للتأمين الحديث: توفر عدد كبير نسبيًا من الأفراد (المؤمن لهم) يدفع كل واحد منهم مبلغًا صغيرًا (قسط التأمين) لصندوق تقوم شركة التأمين بإدارته ومنه يتمُّ تعويض من يصيبه الضرر في ماله أو نفسه.

ونرى أن نقرأ قوله إنه "ليس من الممكن التأمين ضد المصائب الكارثية التي تصيب الزراعة" في سياق الإمكانيات التي كانت متاحة لصناعة التأمين في زمانه. لقد تطورت هذه الإمكانيات بعد ذلك من حيث تعاظم القدرة الاكتتابية لشركات التأمين، وتوفر حماية إعادة التأمين لهذا الشركات وإعادة إعادة التأمين، ودور الدولة في توفير التأمين لأخطار معينة أو أن تكون الدولة الملاذ الأخير لتأمين بعض هذه الأخطار، مثلما حصل بالنسبة لتأمين الأخطار السياسية (كمصادرة الأموال، إلغاء العقود، عدم القدرة على تحويل العملة الصعبة، عدم القدرة على إعادة المكائن والمعدات إلى وطن المقاول) في أول عهدها، والأخطار النووية، وخطر الإرهاب بعد تفجير برجي التجارة العالمي في نيويورك في 11 أيلول/سبتمبر 2001، وخطر الفيضان. لقد توسعت الإمكانيات المتوفرة لصناعة التأمين بحيث صار بمقدورها التأمين على الكوارث الطبيعية (كالزلازل) والصناعية (مثل انفجار المصانع البتروكيماوية) ضمن شروط.

لقد شهدت العقود القليلة الماضية تطورًا مستمرًا في توفير حماية التأمين من خلال ما يعرف بالتمويل البديل للأخطار alternative risk financing ومنها سندات الكوارث catastrophe bonds وتوريق التأمين insurance securitization ومثل هذه الوسائل تتجاوز النمط التقليدي للتأمين وإعادة التأمين وتشترك فيها أسواق رأس المال.

دور الدولة في إدارة أخطار المحاصيل والمواشي

يتخذ تدخل الدولة في فكر كاوتسكي شكل إلزامية تطبيق بعض الإجراءات الوقائية كتلقيح المواشي للسيطرة على الأوبئة، والمساهمة في تطوير التعامل الجماعي لتأمين المحاصيل والمواشي من خلال جمعيات التأمين المحلية، أو التوفير المباشر للحماية التأمينية عندما تكون الموارد المالية لدى شركات التأمين غير كافية لمواجهة الخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث، كما عرضناه في الفقرات السابقة.

فبما يخص إلزام الدولة للحماية من الآفات فإنه يعرضها في البدء على خلفية الإجراءات المتخذة للسيطرة على الحيوانات والنباتات التي قد تكون مُصابة، المستوردة أو المحلية. ويعتبر "عمليات التفتيش على الحدود عديمة الجدوى إذا لم يتم استكمالها بمكافحة قوية للأوبئة داخل هذه الحدود نفسها." (ص 401)

في فقرة لاحقة في نفس الصفحة يعتبر كاوتسكي الملكية الخاصة عائقًا أمام إجراءات السيطرة:

> إن السيطرة على الوباء، سواء أكان نباتًا أم حيوانًا، لا طائل من ورائها ما لم يتم القيام بها بشكل متزامن وقوي وشامل في جميع المواقع المهددة بالخطر. إن فشل أصحاب المواشي في تطهير اصطبلاتهم هو بحد ذاته كافٍ للسماح للآفة المنبوذة بالعودة. إذا قرر جميع أصحاب مزارع الكروم في منطقة معينة معالجة الفيلوكسيرا phylloxera [نوع من قمل النبات]، لكن أحدهم تراجع، فستعود آفة العنب باستمرار وتبتلي الآخرين بها. في مثل هذه الحالة يجب تعليق حقوق الملكية مؤقتًا على الأقل: ويجب أن يكون للإلزام من قبل الدولة الأسبقية على الحرية الاقتصادية الفردية. (ص 401)

لكن "اللجوء لهذا [الإجراء] ليس الوحيد المستحسن في محاربة المشكلة بمجرد ظهورها." ويؤكد، كما ذكرنا في بداية هذا القسم، على أن الوقاية

كما هو الحال دائمًا، هي أفضل سياسة. لا ينبغي فقط حماية وتكثير المضادات المحتملة للآفات – تلك التي تهاجم خنفساء كولورادو Colorado beetle على سبيل المثل – ولكن يجب أيضًا اتخاذ أي تدابير وقائية ضرورية في الأساليب الفعلية للزراعة أو ترتيب اصطبلات الحيوانات. وكما هو الحال مع المساكن البشرية، يمكن إصدار لوائح النظافة الخاصة بالإسطبلات وتنفيذها من خلال دائرة تفتيش. (ص 402)

ويشير إلى التلقيح الإجباري لمكافحة أمراض الحيوانات، كما في فرنسا حيث تخضع "جميع المواشي المستوردة للتلقيح." وإذا ثبُت فعالية لقاح معين "فإننا بالتأكيد سنشيد بتطبيقه الإجباري." وبالنسبة للموقف السياسي من التلقيح الإجباري فإن "وجود حقوق الملكية لن يدفع الديموقراطية الاجتماعية [الحزب الديمقراطي الاجتماعي] للتخلي عن أي تدابير إلزامية ضرورية لمكافحة الآفات في الزراعة. وبالطبع، فإنه سيضمن أيضًا أن الطريقة الأكثر ملاءمة للتنفيذ ستكون هي الطريقة المعتمدة."

ويستنتج من هذا العرض أن "الضرورة، وليس الرغبة، تجبر الدولة بالفعل على التدخل في حقوق الملكية لمكافحة الآفات النباتية والحيوانية" رغم المعارضة الشديدة لها من قبل الفلاحين بسبب "القصور الذاتي والجهل" والتشكيك "بأجهزة الدولة، التي عادة ما تواجههم كأداة للقمع والاستغلال، كضابط شرطة أو جابي ضرائب." ولذلك

وكلما امتد إلزام الدولة إلى مجال مكافحة الآفات، زادت الحاجة الملحة لتنوير سكان الريف – ليس فقط بشكل تدريجي ولكن على أساس منهجي. وهذا يحتاج إلى دعم من خلال إصدار وتنفيذ التدابير الإجبارية من قبل المتخصصين المدربين نظريًا وعمليًا – وليس المحامين وضباط الشرطة والتابعين السابقين – وبأعلى درجة ممكنة من الاتفاق مع الأجهزة المحلية للإدارة الذاتية في الأبرشيات أو المناطق الإدارية. (ص 403)

التأمين من قبل الدولة

في شرحه لتدخل الدولة كمؤمِن للمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، كتب كاوتسكي الآتي:

> كثيرًا ما يُزعم أن التأمين يلعب دورًا مختلفًا في الزراعة عن دوره في الصناعة؛ وعلى الرغم من أن تأمين الدولة ضد كل مصيبة محتملة قد يُنظر إليه على أنه لا يمكن تصوره للمؤسسات الصناعية الخاصة، إلا أن هذا يعتبر ضروريًا للزراعة بسبب تعرضها لتقلبات الطبيعة، التي تمَّ ترويضها في الصناعة. (ص 403)

وهو في دعوته لتدخل الدولة لا يدعو إلى إزاحة دور شركات التأمين الخاصة في توفير الحماية للمحاصيل والمواشي ويكتفي بتقييد هذا التدخل:

> طالما أن الديموقراطية الاجتماعية ليس لديها سبب وجيه للمطالبة بتأميم نظام التأمين بأكمله في كل من المدينة والريف، فمن النادر أن تقترح ببساطة تأميم التأمين الزراعي بأكمله. هذا لا يعني أن فروع التأمين الفردية الخاصة بالزراعة لا تستحق درجة معينة من التدخل من قبل الدولة: على سبيل المثل، التأمين على الثروة الحيوانية والتأمين ضد البَرَد. (ص 404)

وهو يضع تدخل الدولة للتأمين من الأوبئة، التي قد تصيب المواشي، في إطار عام يتمثل بالتدابير التي تلجأ إليها الدولة ضد الأوبئة بشكل عام:

يتسم التأمين على الثروة الحيوانية بطابع مزدوج: يأتي التأمين ضد تهديد الأوبئة تحت إشراف الدولة كجزء من تدابير الدولة ضد الأوبئة بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، هناك تأمين ضد نفوق المواشي غير الناجم عن الأمراض.

ويبدو أن كاوتسكي، اعتمادًا على موقفه بعدم وجود سبب وجيه لتأميم صناعة التأمين، يحصر تأمين الثروة الحيوانية لدى المزارع الصغيرة لتربية المواشي، ويقدم تعليلًا اقتصاديًا كما يلي:

إن نفوق حيوان واحد لن يؤدي في مؤسسة أكبر إلى تعطيل عمل المزرعة بشكل خطير. كلما زاد حجم القطيع، كلما زادت فرصة نفوق أحد أفراد القطيع: مثل هذه الأحداث هي عناصر لا مفر منها في تكاليف المؤسسة. مثل مالكي السفن الكبار، فإن أصحاب القطعان الكبيرة من المواشي هم أفضل المؤمنين عليها.

الفلاحون الصغار في وضع مختلف. قد يؤدي نفوق بقرة إلى إلحاق ضرر كبير بهم، وفي كثير من الأحيان يكون عائقًا يؤثر على جميع عمليات الزراعة الخاصة بهم. ذلك لأن دخولهم هزيلة للغاية بحيث لا تسمح بالتخصيص المنتظم لصندوق لتقليل تكلفة الخسارة لماشيتهم، كما أن الحوادث الفردية يمكن أن تقضي على ما لديهم منها قبل بلوغ نهاية حياتها النافعة. (ص 403)

إزاء هذا الوضع ما هي الخيارات أمام الفلاح الذي لا يمتلك وثيقة للتأمين؟ هناك، كما يكتب كاوتسكي، خيار اللجوء إلى قرض من تاجر المواشي؛ وخيار اتحاد الفلاحين الذين يملكون المواشي فيما بينهم والتأمين من حادث نفوقها

بحيث يتحمل الجميع تكاليف أي حادث فردي. هذا النوع من التأمين على الثروة الحيوانية هو من بين تلك المساعي التي تسعى إلى منح مزايا المزرعة الكبيرة للمزرعة

الأصغر من خلال التعاون المتبادل. على الرغم من أن هذه الجهود مفيدة وضرورية، فهي لا تمثل سوى بديل ضئيل للمؤسسة الكبيرة." (ص 403)

رغم نجاعة نمط التأمين القائم على التعاون المتبادل إلا أن كاوتسكي لم يعتبره فعّالًا مقارنة بمزايا المزرعة الكبيرة إذ يزعم أن هذه المزرعة، من خلال التأمين على نفسها لا تضحي بالمال، ولا تفقد الاهتمام باتخاذ التدابير الوقائية لتجنب الخسائر، أي إدارة أخطار المزرعة. في حين أن "قلة المال، وسوء التغذية ورداءة الاصطبلات" يعرّض الثروة الحيوانية للفلاحين الصغيرة إلى "المزيد من المخاطر منذ البداية. ومن المؤكد أن دفع قسط [التأمين على] الثروة الحيوانية لا يفعل شيئًا لتحسين وضعهم في هذا الصدد." (ص 403–404)

المضمر في هذا الحكم على العمل الجماعي للفلاحين الصغار في مجال التأمين يعكس موقفًا سياسيًا لكاوتسكي من الفلاحين سواء ما تعلق منه بحمايتهم أو كسبهم كحلفاء للحركة الاشتراكية، وذلك لأن حركة التاريخ تقضي بتركز الملكيات وتقلص الأعمال الصغيرة، وهي من بقايا نمط إنتاجي سابق، في اقتصاد يقوم على الصناعة الرأسمالية. وهو في هذا يقرأ أفكار ماركس بشكل ضيق.

في فقرة لاحقة يؤكد على وجود خطر معنوي كامن لدى الفلاحين. ففي حين أن الفلاحين يعوّضون "إلى حد ما افتقارهم إلى الموارد من خلال الرعاية الأكبر التي يمنحونها لمواشيهم" إلا أن فرصة التكسّب على حساب شركة التأمين تدفعهم إلى أن يكونوا أقل ميلًا لرعاية ما لديهم من ماشية، وهو ما يؤكد عليه بالقول إن "التأمين يجعل هذه الرعاية تبدو غير ضرورية: إغراء ترك حيوان مُعتلّ يهلك من أجل استبداله بآخر أفضل على حساب شركة التأمين." (ص 405). وفي نفس الصفحة

يقول "إن التأمين الرأسمالي للثروة الحيوانية عُرضة لخطر دائم يتمثل في احتيال الفلاحين. وإذا أراد الرأسماليون كسب المال، فسيحاولون بدورهم الاحتيال على الفلاحين. إن تجارة المواشي على نطاق صغير لا تناسب رأس المال الكبير. ونتيجة لذلك، فإنه يتنازل بسخاء عن التأمين على الثروة الحيوانية للدولة والكوميونات – وهو أيضًا شكل من أشكال الاشتراكية."

وهو هنا إذ يعفي شركات التأمين الرأسمالية من وظيفة توفير الحماية التأمينية يترك هذه الوظيفة للدولة والكوميونات (الجمعيات المحلية التي تقدم المساعدة لأعضائها في حالة الخسارة التي تصيبهم). وبفضل محليتها فإن الأعضاء يعرفون بعضهم جيدًا، ولذلك يصبح التحكم في السلوك (الخطر المعنوي moral hazard) سهلًا مثلما يصبح الإضرار بالجميع من خلال الإهمال أو حتى الخداع من قبل الفرد أمرًا صعبًا للغاية. (ص 405). لكن هذه المزايا تحتاج إلى ضبط "مقابل عيوب العدد القليل من أولئك الذين يشكلون دائرة المؤمن عليهم" إذ يمكن أن تفشل الجمعية بسهولة في حالة التراكم المحلي لإصابات المواشي، مما جعل فكرة التأمين برمتها وهمية."

تراكم الخسائر يمكن أن يؤدي إلى دمار شركة التأمين، لكن شركة التأمين تلجأ في العادة إلى حماية إعادة التأمين للمساهمة في تمويل هذه الخسائر. جمعيات التأمين المحلية ليست لها مثل هذه الحماية. إن غياب مثل هذه الحماية والاحتياطيات المالية ورأس المال لدى الجمعيات تفسر لماذا تكون "فكرة التأمين برمتها وهمية" في حال الجمعيات المحلية. إزاء هذا الوضع يؤكد كاوتسكي على حلّين:

أن تتدخل الدولة، إما ببساطة من خلال ربط الجمعيات المحلية الفردية ببعضها البعض، والسماح لأي عبء قصير الأجل ولكنه ثقيل للغاية على واحدة أو أكثر من هذه الجمعيات أن يتحملها الآخرون وبالتالي تخفيفها، أو عن طريق إصدار مرسوم عضوية إلزامية لأصحاب المواشي الأفراد، وبالتالي توسيع دائرة المؤمن عليهم. (ص 405)

في عرضه لهذين الحلّين (ربط الجمعيات المحلية لتشكّل اتحادًا كبيرًا وإلزام أصحاب المواشي من الأفراد بالانتماء إلى الجمعيات) يتبنى موقفًا براغماتيًا:

حيثما تستطيع فإن البروليتاريا تفضّل التنظيم الديمقراطي الحر على التنظيم الذي تفرضه بيروقراطية الدولة. ينطبق هذا أيضًا على مؤسسات التأمين: فهي لا تتطلب مساعدة الدولة لتوسيع نقاباتها العمالية وصناديق المنافع benefit funds في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، إذا شعر الفلاحون بالحاجة إلى اتحاد وطني لجمعيات التأمين المحلية، لكنهم يعلنون عن عدم قدرتهم على تحقيق ذلك بأنفسهم ويطلبون مساعدة بيروقراطية الدولة غير الودودة، لا ينبغي للبروليتاريا أن تسعى إلى وضع عقبات في طريقها. وإذا كان ذلك يمكن أن يكون مفيدًا، فلا يوجد سبب للممانعة. (ص 405–406)

إن اللجوء إلى الدولة هو من باب الاضطرار، فهو يتوجس من بيروقراطية الدولة والجهاز القمعي لها وخاصة قمع الحركة الاشتراكية الذي اختبرها من خلال القوانين المناهضة للاشتراكية، كما أشرنا في القسم الأول. لكنه في ذات الوقت حريص على ما يمكن للدولة أن تقدمه من إعانة:

كانت الصورة ستتغير بالطبع لو كانت مثل هذه الدعوة إلى الدولة وسيلة يمكن من خلالها لعدد من المزارعين الحصول على الدعم على حساب دافعي الضرائب؛ على سبيل المثل، إذا كانت الدولة، من خلال توفير صناديق التأمين، ستسمح للمزارعين

> بتجديد مواشيهم على نفقة الدولة. لا يمكن لحزب بروليتاري أن يدعم مثل هذا السخاء. (ص 406)

وهو بهذا يقول إن التأمين الذي تقدمه الدولة يجب أن لا يكون وسيلة لحلب مواردها، وانتفاع شريحة معينة في المجتمع من ميزانية الدولة الممولة من الضرائب.

الفرق بين تأمين البَرَد وتأمين المواشي

هناك اختلاف بين تأمين البَرَد وتأمين المواشي يوجزها كاوتسكي بالآتي:

> يختلف تأمين البَرَد عن تأمين المواشي. إن وجود مثل هذا التأمين لا يمكن أن يؤدي إلى ممارسات زراعية قائمة على الإهمال أو الاحتيال. من ناحية أخرى، فإن تهديد البَرَد يُخيّم على المزرعة الكبيرة تمامًا مثل الصغيرة – يمكن لعاصفة البَرَد أن تدمر كليهما. في حين أن التأمين على المواشي، في ظل ظروف معينة، قد يصبح عقبة أمام التنمية الزراعية ويدعم المزرعة الصغيرة المتداعية على حساب الدولة، فإن هذا مستحيل تمامًا مع التأمين ضد البَرَد. (ص 406)

إن التأكيد على أن تأمين البرد "لا يمكن أن يؤدي إلى ممارسات زراعية قائمة على الإهمال أو الاحتيال" ينطوي على تعميم في ضوء وثائق التأمين الزراعي الحديثة التي تستثني، على سبيل المثل، الأضرار الناجمة عن التقصير المتعمد للمؤمن له أو مستخدميه؛ والأضرار الناجمة عن عدم التقيّد بالطرق العلمية لمكافحة الآفات الزراعية القابلة للسيطرة وفي أوقاتها المحددة؛ والأضرار التي تلحق بالمحصول الزراعي بما فيها انخفاض نوعيته من جرّاء عدم اتباع الطرق العلمية في العملية الزراعية.

يختلف تأمين البرد أيضًا عن تأمين المواشي من خلال حقيقة أنه في حين أن تأمين المواشي يحمي من المخاطر التي تؤثر على قطيع المزارعين الفرديين، فإن التأمين ضد البرد يغطي المخاطر التي تشلُّ تمامًا كل مزرعة في منطقة ما، أو حتى منطقة بأكملها. في هذا السياق تشبه أضرار البرد الأضرار الناجمة عن الفيضانات، على الرغم من أنها عادة ما تقتصر على مناطق أصغر. وبالتالي، فإن التأمين ضدها يصبح ممكنًا دون فرض عبء مفرط على المشاركين، طالما أنهم كافون من حيث العدد. لقد تبيّن عدم جدوى تنظيم التأمين على البَرَد في مساحة صغيرة في انهيار جمعيات التأمين على البَرَد في ويرتمبيرغ وهيس Wurttemberg and Hesse، وحقيقة أن الجمعيات التبادلية الصغيرة غالبًا ما تضطر إلى جمع مساهمات [أقساط] كبيرة بشكل غير عادي (على سبيل المثل، سيريس Ceres في برلين في السنوات 1887–90: 175 في المائة، و 99 في المائة، و 133.3 في المائة، و 100 في المائة من القسط الأولي). (ص 406)

وهنا أيضًا فإن حصر آثار مخاطر تأمين المواشي بقطيع المزارعين الفرديين بحاجة إلى تكييف في ضوء التجارب الحديثة فيما يخص انتشار هذه المخاطر. فمرض الحمى القلاعية foot-and-mouth disease في بريطانيا (1997، 2001، 2007) نتج عنه التخلص من أعداد كبيرة من الحيوانات وفي العديد من المزارع وبكلف عالية.

إن اضطرار الجمعيات التبادلية الصغيرة إلى جمع أقساط أكبر في أعقاب وقوع الأضرار ظاهرة معروفة في عالم التأمين التجاري. وتبريره أن الأضرار الكبيرة التي تصبح موضوعًا للتعويض تقلص من حجم صندوق الأقساط وبالتالي يتوجب على شركات التأمين سد النقص الحاصل باستيفاء أقساط أعلى عند تجديد وثائق التأمين أو الاكتتاب بوثائق جديدة، وحتى التشدد في شروط التأمين.

ويقدم كاوتسكي سببًا آخر لتدخل الدولة فعندما "يُترك التأمين للمؤسسات الخاصة، فإن عدم انتظام البَرَد في معظم المناطق يمثل عائقًا أمام تعميم التأمين مثله مثل تفضيل [تأمين] البرد في مناطق معينة ... فالمناطق المُعرَّضة بشكل خاص لخطر البرد لا ترحب بها الشركات الخاصة، أو أنها تقبل بالتأمين على الخطر فقط مقابل دفع أقساط باهظة." (ص 406)

> لذلك، هناك حاجة واضحة لدور الدولة لتنظيم التأمين من قبل الدولة: لقد تم إدخال هذا بالفعل إلى حد ما في بافاريا وبادن. يمكن أيضًا تبرير الطلب على تأمين الدولة الإلزامي بالدمار الذي يمكن أن تسببه عاصفة البَرَد والذي يمكن أن تخلق مثل هذه المحنة حيث لا يتوفر تأمين ضدها في كثير من الحالات، كما هو الحال مع أضرار الفيضانات حيث تكون الدولة مُلزمة بالتدخل وتقديم المساعدة. إن الحاجة إلى مساعدة الدولة في حالة فشل التأمين [من قبل الشركات الخاصة] تبرر أيضًا الدعم من قبل الدولة لأنه يخفف عنها عبء التكاليف اللاحقة لإجراءات الطوارئ. (ص 407)

موقف كاوتسكي البراغماتي يظهر ثانية هنا عندما يقول: "خلافًا للقليل الذي كنا نطالب به لتوسيع السلطات والوظائف الاجتماعية للدولة البوليسية، يبدو أن تأمين الدولة ضد البرد إجراء مفيد للغاية."

مع تقييمه الإيجابي للتأمين الذي تقوم بها شركات التأمين أو الدولة في تعويض الأضرار التي تصيب الأفراد إلا أنه يثير مسألة تمويل تدخل الدولة في التأمين لأن قيام الدولة بهذه الوظيفة "يمثل ضريبة جديدة لأولئك الذين يتعين عليهم تحمُّل التكاليف [للتعويض عن الأضرار التي تصيب البعض]، وهي ضريبة تزداد كلما زاد عدد مجالات التأمين وزاد حجم الأضرار المؤمن عليها. (ص 407). أي أن جزءًا

من حصيلة الضرائب المفروضة يستخدم لأغراض التأمين، وتبرير ذلك هو التعاضد المُضمر في الاجتماع البشري والمشاركة فيه من قبل الجميع لتقديم الإعانة لمن يستحقها. لعل أقرب مثال على ذلك هو ما تقدمه دول الرفاه من إعانة لأولياء الأطفال لحد سن معين. فمن ليس له أطفال يساهم بشكل غير مباشر، من خلال ما يدفعه من ضرائب، في إعانة الآخرين وهو ما يعرف بالإعانة أو الدعم المتبادل cross-subsidisation

بدايات أولى للوعي الإيكولوجي

لم يكن كاوتسكي بعيدًا عن المفكرين الاشتراكيين الآخرين الذين ساهموا في التمهيد للفكر الإيكولوجي الحديث منذ أواسط القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين.[17] الفقرة التالية تشير إلى فهمه لما يسببه نمو الزراعة الحديثة (وبالطبع الإنتاج الصناعي الرأسمالي) إلى جانب الكوارث الطبيعية من إضرار بالبيئة، إذ يتزايد احتمال وقوع الضرر

> بشكل مُطَّرد مع نمو الزراعة الحديثة – ليس فقط لأنها تسبب بشكل متزايد الأوبئة للحيوانات وتضر بالمحاصيل، إلى جانب الفيضانات، ولكن أيضًا ... المزيد من البرد، والذي يتشكل بسهولة أكبر في تلك المناطق التي تم فيها تجريد الأرض المرتفعة من الأشجار من خلال تقليل مساحة الغابات. (ص 407)

[17] John Bellamy Foster, *The Return of Nature: Socialism and Ecology* (New York: Monthly Review Press, 2020).

وبالنسبة لمساهمة كاوتسكي فقد تناوله المؤلف سابقًا:

John Bellamy Foster, *Marx's Ecology* (New York: Monthly Review Press, 2000), p 239-240.

ويذكر في مكان آخر أن استبدال الانتقاء الطبيعي بالانتقاء الاصطناعي في نمو النباتات تعمل على تقليص مقاومتها للأمراض والآفات الزراعية.[18] أي ان التلاعب بالتوازن الموجود في الطبيعة يجلب معه آثارًا سلبية.

قبل أن تتعزز الملكية الفردية لموارد الطبيعة، ومنها الغابات، فإنها كانت مشاعات commons غير قابلة للتصرف (غير قابلة للبيع) تعود لأفراد المجتمع الذين يتمتعون بحقوق مشتركة ومتساوية فيها. "إن عامة الناس لديهم مصلحة في حمايتها على المدى الطويل، بدلاً من المكسب الفوري الذي يمكن تحقيقه من تدميرها."[19] إلا أن الاستحواذ التدريجي على هذه الموارد، من خلال ما يعرف بحركة التسييج enclosure movement في إنجلترا منذ القرن الثالث عشر، أتاح للمالكين الجدد للأرض التصرف بها؛ وهذا ربما هو ما أراده كاوتسكي لكنه لم يتوسع في التحليل والتعليق. وله موقف من الاستدامة الزراعية وضرورة إعادة تدوير المخلفات العضوية.[20]

ينتقل بعد ذلك إلى عقد مقارنة فيها شيء من الانتقاص لقيمة التأمين، إذ يقول:

> إن التأمين يترك أسباب الضرر دون مساس: إنه يفشل كما أشرنا أعلاه عندما ننتقل إلى أخطر المشاكل التي يعاني منها المزارعون. وبالتالي، لا يمكن النظر إلى التأمين إلا

[18] Kautsky, *The Agrarian Question*, p 216-217, as per Foster, ibid.

[19] George Monbiot, "Common Wealth," the *Guardian* 27th September 2017: http://www.monbiot.com/2017/10/02/common-wealth/

[20] John Bellamy Foster, *Ecology Against Capitalism* (New York: Monthly Review Press, 2002), p. 161-162.

على أنه بديل ضعيف للتدابير المصممة لجعل المزارعين أكثر استقلالية عن مزاج الطبيعة، وإخضاع هذه التقلبات لسيطرتهم. (ص 407)

المقارنة هنا هي بين التأمين وما يعرف في زماننا باسم إدارة الخطر وهي في أبسط صورها: تشخيص مصادر الخطر، وتقدير آثارها المادية والمالية، وسبل معالجتها هندسيًا وإجرائيًا، وتقدير كلفة القبول بتبعاتها أو تأمينها ذاتيًا (بتخصيص صندوق أو تأسيس شركة تأمين مقبوضة captive insurance company) أو تحويلها إلى طرف آخر (شركة التأمين).

بحكم الممارسة والخبرة الجماعية المتوارثة فإن المزارعين يمتلكون وسائلهم التقليدية للتعامل مع تقلبات الطبيعة "وإخضاع هذه التقلبات لسيطرتهم" أو التقليل من آثارها. لكن القول "إن التأمين يترك أسباب الضرر دون مساس" ربما كان صحيحًا في الماضي إلا أنه لا يستقيم مع ممارسات شركات التأمين الكبيرة في أسواق التأمين المتقدمة. فهذه الشركات تضم مهندسين ومتخصصين في مجالات مختلفة، أو تشتري خدمات أصحاب الاختصاص للتعرف، بعمق، على الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الأضرار، وتقديم الإرشادات، أو توصيات أو فرض شروط لتحسين محل التأمين المؤمن عليه risk improvement recommendations. ويأتي هذا التقديم بعد المعاينة الميدانية. كما أنها تصدر باستمرار دراسات ذات طابع علمي عن الظواهر الطبيعية المسببة للأضرار كالزلازل والفيضانات والأوبئة وغيرها.

ملحق: كارل كاوتسكي: المسألة الزراعية

فيما يلي ترجمة لمقتطفات من الفصل الرابع عشر من كتاب **المسألة الزراعية** تحت العناوين الفرعية التالية: مكافحة الأوبئة، التأمين من قبل الدولة، التعاونيات–نظام التدريب الزراعي (ص 401–409 من الترجمة الإنجليزية).[1]

صفحة 401

مكافحة الآفات

إن مكافحة الآفات التي تهدد المواشي والمحاصيل، وبالتالي ظروف الوجود الإنساني المتحضر، لا تقل أهمية عن القيام بالتحسينات.

لقد لاحظنا بالفعل في الجزء الأول أن نمط الإنتاج الحديث يولّد مخاطر جدية متزايدة على صحة الحيوانات والمحاصيل، ويفتح الباب أمام الأوبئة الحيوانية والنباتية.

إن الإجراءات الأخيرة للسيطرة على استيراد الحيوانات والفواكه هي إحدى نتائج ذلك. ومع ذلك، نظرًا للأهمية البالغة للخطر الحقيقي المتمثل في تدمير مناطق وبلدان بأكملها بسبب استيراد العينات المريضة، غالبًا ما تكون القيود المفروضة على الاستيراد مجرد شكل مُقنّع من الحمائية. فهي لا تزيد من صعوبة استيراد المواشي المصابة فحسب، بل تمنع استيراد المواشي تمامًا. لا ينبغي أن يكون الطلب عائقًا أمام الاستيراد من الخارج ولكن أمام حركة جميع القطعان المريضة، سواء أكانت أجنبية أو محلية المنشأ. في الواقع، تعتبر القطعان المحلية أكثر خطورة لأنها أقرب وأكثر تفاعلًا مع الريف

[1] Karl Kautsky, *The Agrarian Question,* two volumes, translated by Pete Burgess, with an Introduction by Hamza Alavi and Teodor Shanin (London: Zwan Publications, 1988).

First published 1899 in German by Verlag J.H.W. Dietz Nachf, Stuttgart.

المحلي. ستكون عمليات التفتيش على الحدود عديمة الجدوى إذا لم يتم استكمالها بمكافحة قوية للأوبئة داخل هذه الحدود نفسها.

مرة أخرى تظهر الملكية الخاصة على أنها أكبر عائق. إن السيطرة على الوباء، سواء أكان نباتًا أم حيوانًا، لا طائل من ورائها ما لم يتم القيام بها بشكل متزامن وقوي وشامل في جميع المواقع المهددة بالخطر. إن فشل أصحاب الماشية في تطهير اصطبلاتهم هو بحد ذاته كافٍ للسماح للآفة المنبوذة بالعودة. إذا قرر جميع أصحاب مزارع الكروم في منطقة معينة معالجة الفيلوكسيرا phylloxera [نوع من قمل النبات]، لكن أحدهم تراجع، فستعود آفة العنب باستمرار وتبتلي الآخرين بها. في مثل هذه الحالة يجب تعليق حقوق الملكية مؤقتًا على الأقل: ويجب أن يكون للإلزام من قبل الدولة الأسبقية على الحرية الاقتصادية الفردية.

إن اللجوء لهذا [الإجراء] ليس الوحيد المستحسن في محاربة المشكلة بمجرد ظهورها.

صفحة 402

فالوقاية، كما هو الحال دائمًا، هي أفضل سياسة. لا ينبغي فقط حماية وتكثير المضادات المحتملة للآفات – تلك التي تهاجم خنفساء كولورادو Colorado beetle على سبيل المثل – ولكن يجب أيضًا اتخاذ أي تدابير وقائية ضرورية في الأساليب الفعلية للزراعة أو ترتيب اصطبلات الحيوانات. وكما هو الحال مع المساكن البشرية، يمكن إصدار لوائح النظافة الخاصة بالإسطبلات وتنفيذها من خلال دائرة تفتيش.

لقد تم اقتراح التلقيح الإجباري بالتيوبركولين tuberculin [مجموعة من البروتينات المستخدمة لتشخيص السل]، وعزل الحيوانات المريضة عن الحيوانات السليمة، وإطعام العجول باللبن المعقم كوسيلة لمكافحة مرض السل البقري. في فرنسا، تخضع جميع الماشية المستوردة للتلقيح. نحن لا نحكم على فعالية لقاح التيوبركولين، ولكن إذا ثبت فعاليته فإننا بالتأكيد سنشيد بتطبيقه الإجباري.

إن وجود حقوق الملكية لن يدفع الديموقراطية الاجتماعية [الحزب الديمقراطي الاجتماعي] للتخلي عن أي تدابير إلزامية ضرورية لمكافحة الآفات في الزراعة. وبالطبع، فإنه سيضمن أيضًا أن الطريقة الأكثر ملاءمة للتنفيذ ستكون هي الطريقة المعتمدة.

فالضرورة، وليس الرغبة، تجبر الدولة بالفعل على التدخل في حقوق الملكية لمكافحة الآفات النباتية والحيوانية. وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات تصبُّ في مصلحة الزراعة نفسها، إلا أنها لا تزال تواجه معارضة شديدة. إن القصور الذاتي والجهل ليسا السببين الوحيدين: فالفلاحون يشككون أيضًا بأجهزة الدولة، التي عادة ما تواجههم كأداة للقمع والاستغلال، كضابط شرطة أو جابي ضرائب. والفلاحون لا يتوقعون من البيروقراطية، بحذلقتها البالية، أن تظهر أي فهم لاحتياجات الزراعة.

وكلما امتد الإلزام من قبل الدولة إلى مجال مكافحة الآفات، زادت الحاجة الملحة لتنوير سكان الريف – ليس فقط بشكل تدريجي ولكن على أساس منهجي. وهذا يحتاج إلى دعم من خلال إصدار وتنفيذ التدابير الإجبارية من قبل المتخصصين المدربين نظريًا وعمليًا – وليس المحامين وضباط الشرطة والتابعين السابقين – وبأعلى درجة ممكنة من الاتفاق مع الأجهزة المحلية للإدارة الذاتية في الأبرشيات أو المناطق الإدارية. ولكن من يتحمّل تكاليف هذه الإجراءات؟ الدولة؟ وهذا يعني فرض جزء من تكاليف الإنتاج الزراعية على المستهلكين – رفع إيجارات الأرض على حساب المستهلك. من ناحية أخرى، سيكون من غير العدل فرض العبء المالي على المزارعين الذين تعاني مزارعهم من آفة معينة، لأن تدابير مكافحة الآفات تصبُّ في مصلحة جميع المزارعين. إن مثل هذه السياسة ستخلق أيضًا حافزًا قويًا للفرد للتستر على أي تفشي للوباء على ممتلكاته.

صفحة 403

لذلك غالبًا ما يتم فرض التكاليف على جميع المزارعين المعنيين، وقد تم إحراز تقدم في بعض الأمراض الوبائية – مثل آفات الماشية والطاعون الرئوي والجمرة الخبيثة – بحيث يتم دفع تعويض للإخطار الفوري إذا أصبح الذبح ضروريًا أو تم تكبد الخسائر. يمثل هذا تأمينًا ضد بعض الآفات فيما يتعلق بالمالك، وحيثما يتحمل جميع أصحاب الثروة الحيوانية كلفة دفع التعويض، يمكن للمرء أن يتحدث عن التأمين الإلزامي ضد الوباء. وعليه ينبغي الموافقة على رغبة سكان الريف في إدراج أمراض الآفات الأخرى في

التـأمين الإجبـاري ضـد الآفـات، ولا سـيما السـل فـي الأبقـار والطـاعون الأحمـر فـي الخنـازير (Buchenberger, Grundziige der deutschen Agrarpolitik, p. 188). لا يمكن إبداء أي اعتراض على هذا النوع من تأمين الدولة. لكنه يقودنا إلى سؤال آخر – أهمية تأمين الدولة في الزراعة.

التأمين من قبل الدولة

كثيرًا ما يُزعم أن التأمين يلعب دورًا مختلفًا في الزراعة عن دوره في الصناعة؛ وعلى الرغم من أن تأمين الدولة ضد كل مصيبة محتملة قد يُنظر إليه على أنه لا يمكن تصوره للمؤسسات الصناعية الخاصة، إلا أن هذا يعتبر ضروريًا للزراعة بسبب تعرضها لتقلبات الطبيعة، التي تم ترويضها في الصناعة.

ومع ذلك، فإن الإنتاج المستمر بالنسبة لمُنتِج السلعة يعتمد على العوامل الاجتماعية وكذلك الطبيعية – وهذه العوامل أكثر تقلبًا في الصناعة منها في الزراعة. وعلى الرغم من أن الزراعة قد تكون أكثر اعتمادًا على الحالة المتقلبة للطبيعة، إلا أنها أقل اعتمادًا على الحالة المتقلبة للسوق. إن المواد الخام والمواد المساعدة التي يتعين على الصناعيين شرائها يمكن عادة إنتاجها من قبل المزارعين لأنفسهم: وحتى في ظل المنافسة الأجنبية، فإن سوق المزارعين أكثر أمانًا وأقل ضحية للموضة من سوق الصناعة. في الواقع، يمكن للأسواق أن تحول أخطاء الطبيعة بسرعة إلى نقيضها فيما يتعلق بالمزارع: فضعف الحصاد يمكن أن يؤدي إلى زيادة الأسعار، وهو ما يعوض عن انخفاض الغلّة.

علاوة على ذلك، ليس من الممكن التأمين ضد المصائب الكارثية التي تصيب الزراعة: التأمين مناسب فقط لتلك المحن التي تصيب عددًا قليلاً من الأفراد من بين عدد أكبر بكثير، بحيث يكون المبلغ الصغير الذي يدفعه كل فرد كافياً لتقديم تعويض مناسب لمن تعرّض للمصيبة. لكن الجفاف أو الأمطار

صفحة 404

الصيفية والشتاء القاسي والفيضانات هي مصائب تؤثر على مناطق بأكملها أو حتى على البلدان، مما يتسبب في بؤس هائل بحيث يكون التأمين عاجزًا تمامًا عن المساعدة. إن ما يمكن أن يساعد تحديدًا

هو إنفاق جميع الموارد الموجودة تحت تصرف المجتمع، وحتى في هذه الحالة لا تكون الموارد متاحة دائمًا بالشكل المطلوب.

طالما أن الديموقراطية الاجتماعية ليس لديها سبب وجيه للمطالبة بتأميم نظام التأمين بأكمله في كل من المدينة والريف، فمن النادر أن تقترح ببساطة تأميم التأمين الزراعي بأكمله.

هذا لا يعني أن فروع التأمين الفردية الخاصة بالزراعة لا تستحق درجة معينة من التدخل من قبل الدولة: على سبيل المثل، التأمين على الثروة الحيوانية والتأمين ضد البَرَد.

يتَّسم التأمين على الثروة الحيوانية بطابع مزدوج: يأتي التأمين ضد تهديد الأوبئة تحت إشراف الدولة كجزء من تدابير الدولة ضد الأوبئة بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، هناك تأمين ضد نفوق الماشية غير الناجم عن الأمراض.

يقتصر هذا النوع من التأمين على مزارع تربية الماشية الصغيرة. إن نفوق حيوان واحد لن يؤدي في مؤسسة أكبر إلى تعطيل عمل المزرعة بشكل خطير. كلما زاد حجم القطيع، كلما زادت فرصة نفوق أحد أفراد القطيع: مثل هذه الأحداث هي عناصر لا مفر منها في تكاليف المؤسسة. مثل مالكي السفن الكبار، فإن أصحاب القطعان الكبيرة من الماشية هم أفضل المؤمنين عليها.

الفلاحون الصغار في وضع مختلف. قد يؤدي نفوق بقرة إلى إلحاق ضرر كبير بهم، وفي كثير من الأحيان يكون عائقًا يؤثر على جميع عمليات الزراعة الخاصة بهم. ذلك لأن دخولهم هزيلة للغاية بحيث لا تسمح بالتخصيص المنتظم لصندوق [احتياطي] لتقليل تكلفة الخسارة لماشيتهم، كما أن الحوادث الفردية يمكن أن تقضي على ما لديهم منها قبل بلوغ نهاية حياتها النافعة.

إذا حدث هذا، فلن يكون أمام الفلاح غير المؤمن عليه خيار آخر سوى قبول قرض من تاجر الماشية، الذي يحصل بعد ذلك على الفرصة، كوسيط ومرابي، لاستغلال الفلاح – وبفعالية كبيرة أيضًا.

يبدو أن الحل الواضح هو أن يتحد الفلاحون الذين يملكون الماشية في القرية معًا ويؤمنوا أنفسهم ضد مثل هذه الحوادث بحيث يتحمل الجميع تكاليف أي حادث فردي. هذا النوع من التأمين على الثروة الحيوانية هو من بين تلك المساعي التي تسعى إلى منح مزايا المزرعة الكبيرة للمزرعة الأصغر من خلال التعاون المتبادل. على الرغم من أن هذه الجهود مفيدة وضرورية، فهي لا تمثل سوى بديل ضئيل للمؤسسة الكبيرة.

من خلال التأمين على نفسها، لا تُضحّي المزرعة الكبيرة بالمال ولا تفقد الاهتمام باتخاذ التدابير الوقائية لتجنب الخسائر. تختلف الأمور تمامًا بالنسبة للفلاحين. فقلة المال، وسوء التغذية

صفحة 405

ورداءة الاصطبلات يعرض ثروتهم الحيوانية بالفعل لمزيد من المخاطر منذ البداية. ومن المؤكد أن دفع قسط [التأمين على] الثروة الحيوانية لا يفعل شيئًا لتحسين وضعهم في هذا الصدد.

يمكن للفلاحين أن يعوضوا إلى حد ما افتقارهم إلى الموارد من خلال الرعاية الأكبر التي يمنحونها لمواشيهم. ومع ذلك، فإن التأمين يجعل هذه الرعاية تبدو غير ضرورية: إغراء ترك حيوانٍ مُعتلّ يهلك من أجل استبداله بآخر أفضل على حساب شركة التأمين. [الخطر المعنوي]

نتيجة لذلك، على الرغم من حقيقة أن محاولات تنظيم تأمين الثروة الحيوانية للفلاحين ترجع إلى نقابات الأبقار cow guilds في القرن السادس عشر، وعلى الرغم من حرص رأس المال على إيجاد مجالات جديدة للسيطرة عليها، إلا أن رأس المال كان حريصًا حتى الآن على الابتعاد عن تأمين الثروة الحيوانية، وحيثما دخل هذا المجال، فإن نتائج التجربة كانت في الغالب غير مقبولة. وعندما يؤمّن الفلاحون فيما بينهم، يمكنهم ممارسة بعض السيطرة المتبادلة على رعايتهم للمواشي. هذا مستحيل تمامًا حين يتم تنظيم التأمين على الثروة الحيوانية من خلال المؤسسات الرأسمالية. إن التأمين الرأسمالي للثروة الحيوانية عُرضة لخطر دائم يتمثل في احتيال الفلاحين. وإذا أراد الرأسماليون كسب المال، فسيحاولون بدورهم الاحتيال على الفلاحين. إن تجارة الماشية على نطاق صغير لا تناسب رأس المال الكبير.

ونتيجة لذلك، فإنه يتنازل بسخاء عن التأمين على الثروة الحيوانية للدولة والكوميونات – وهو أيضًا شكل من أشكال الاشتراكية.

لم يتوسع التأمين على الثروة الحيوانية حتى الآن إلى ما هو أبعد من الجمعيات المحلية الصغيرة التي تقدم المساعدة، بطريقة أو بأخرى، إلى العضو الفرد في حالة الخسارة. هذه الجمعيات هي لأشخاص يعرفون بعضهم البعض جيدًا؛ التحكم سهل وبسيط، والإضرار بالجميع من خلال الإهمال أو حتى الخداع من قبل الفرد أمر صعب للغاية. ومع ذلك، يجب ضبط هذه المزايا مقابل عيوب العدد القليل من أولئك الذين يشكلون دائرة المؤمن عليهم: يمكن أن تفشل [الجمعية] بسهولة في حالة التراكم المحلي لإصابات الماشية، ربما نتيجة لنقص العلف، مما جعل فكرة التأمين برمتها وهمية.

هنا يجب أن تتدخل الدولة، إما ببساطة من خلال ربط الجمعيات المحلية الفردية ببعضها البعض، والسماح لأي عبء قصير الأجل ولكنه ثقيل للغاية على واحدة أو أكثر من هذه الجمعيات أن يتحملها الآخرون وبالتالي تخفيفها، أو عن طريق إصدار مرسوم عضوية إلزامية لأصحاب الماشية الأفراد، وبالتالي توسيع دائرة المؤمن عليهم.

حيثما تستطيع فإن البروليتاريا تفضل التنظيم الديمقراطي الحر على التنظيم الذي تفرضه بيروقراطية الدولة. ينطبق هذا أيضًا على مؤسسات التأمين: فهي لا تتطلب مساعدة الدولة لتوسيع نقاباتها العمالية وصناديق المنافع benefit funds في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، إذا شعر الفلاحون بالحاجة إلى اتحاد وطني لجمعيات التأمين المحلية،

صفحة 406

لكنهم يعلنون عن عدم قدرتهم على تحقيق ذلك بأنفسهم ويطلبون مساعدة بيروقراطية الدولة غير الودودة، لا ينبغي للبروليتاريا أن تسعى إلى وضع عقبات في طريقها. وإذا كان ذلك يمكن أن يكون مفيدًا، فلا يوجد سبب للممانعة.

كانت الصورة ستتغير بالطبع لو كانت مثل هذه الدعوة للدولة وسيلة يمكن من خلالها لعدد من المزارعين الحصول على الدعم على حساب دافعي الضرائب؛ على سبيل المثل، إذا كانت الدولة، من خلال توفير صناديق التأمين، ستسمح للمزارعين بتجديد مواشيهم على نفقة الدولة. لا يمكن لحزب بروليتاري أن يدعم مثل هذا السخاء.

يختلف تأمين البَرَد عن تأمين الماشية. إن وجود مثل هذا التأمين لا يمكن أن يؤدي إلى ممارسات زراعية قائمة على الإهمال أو الاحتيال. من ناحية أخرى، فإن تهديد البَرَد يخيم على المزرعة الكبيرة تمامًا مثل الصغيرة – يمكن لعاصفة البَرَد أن تدمر كليهما. وفي حين أن التأمين على الماشية، في ظل ظروف معينة، قد يصبح عقبة أمام التنمية الزراعية ويدعم المزرعة الصغيرة المتداعية على حساب الدولة، فإن هذا مستحيلٌ تمامًا مع التأمين ضد البَرَد.

يختلف تأمين البرد أيضًا عن تأمين الماشية من خلال حقيقة أنه في حين أن تأمين الماشية يحمي من المخاطر التي تؤثر على قطيع المزارعين الفرديين، فإن التأمين ضد البرد يغطي المخاطر التي تشل تمامًا كل مزرعة في منطقة ما، أو حتى منطقة بأكملها. في هذا السياق تشبه أضرار البرد الأضرار الناجمة عن الفيضانات، على الرغم من أنها عادة ما تقتصر على مناطق أصغر. وبالتالي، فإن التأمين ضدها يصبح ممكنًا دون فرض عبء مفرط على المشاركين، طالما أنهم كافون من حيث العدد. لقد تبيّن عدم جدوى تنظيم التأمين على البَرَد في مساحة صغيرة في انهيار جمعيات التأمين على البَرَد في ويرتمبيرغ وهيس Wurttemberg and Hesse، وحقيقة أن الجمعيات التبادلية الصغيرة غالبًا ما تضطر إلى جمع مساهمات كبيرة بشكل غير عادي (على سبيل المثل، سيريس Ceres في برلين في السنوات 1887–90: 175 في المائة، و 99 في المائة، و 133.3 في المائة، و 100 في المائة من القسط الأولي) – (Buchenberger, Grundzuge der deutschen Agrarpolitik, p. 176).

ومع ذلك، عندما يُترك التأمين للمؤسسات الخاصة، فإن عدم انتظام البَرَد في معظم المناطق يمثل عائقًا أمام تعميم التأمين مثله مثل تفضيل [تأمين] البرد في مناطق معينة. يتراكم الشعور بالأمان بسهولة في المناطق التي لم يسقط فيها البرد لفترة طويلة: وهذا يُثني الأفراد من الحصول على التأمين، وخاصة

الفلاحين الذين لا يعانون من فائض في النقد. وتلك المناطق المعرضة بشكل خاص لخطر البرد لا ترحب بها الشركات الخاصة، أو أنها تقبل بالتأمين على الخطر فقط مقابل دفع أقساط باهظة.

لذلك، هناك حاجة واضحة لدور الدولة لتنظيم التأمين من قبل الدولة: لقد تمَّ إدخال هذا بالفعل إلى حد ما في بافاريا وبادن. يمكن أيضًا تبرير الطلب على تأمين الدولة الإلزامي بالدمار الذي يمكن أن تسببه عاصفة البَرَد والذي يمكن

صفحة 407

أن تخلق مثل هذه المحنة حيث لا يتوفر تأمين ضدها في كثير من الحالات، كما هو الحال مع أضرار الفيضانات حيث تكون الدولة مُلزمة بالتدخل وتقديم المساعدة. إن الحاجة إلى مساعدة الدولة في حالة فشل التأمين [من قبل الشركات الخاصة] تبرر أيضًا الدعم من قبل الدولة لأنه يخفف عنها عبء التكاليف اللاحقة لإجراءات الطوارئ.

خلافًا للقليل الذي كنا نطالب به لتوسيع السلطات والوظائف الاجتماعية للدولة البوليسية، يبدو أن تأمين الدولة ضد البرد إجراء مفيد للغاية.

لا ينبغي الاستهانة بالآثار المحتملة للتأمين، الخاص أو العائد للدولة. على الرغم من كونه مفيدًا للأضرار التي يعاني منها الفرد، إلا أنه يمثل ضريبة جديدة لأولئك الذين يتعين عليهم تحمل التكاليف، وهي ضريبة تزداد كلما زاد عدد مجالات التأمين وزاد حجم الأضرار المؤمن عليها.

تتزايد احتمالات مثل هذا الضرر بشكل مُطَّرد مع نمو الزراعة الحديثة – ليس فقط لأنها تسبب بشكل متزايد الأوبئة للحيوانات وتضر بالمحاصيل، إلى جانب الفيضانات، ولكن أيضًا، إذا كانت نظرية رئيس الغابات في أرغاو Aargau، هير رينيكر Herr Rinicker، صحيحة، المزيد من البرد، والذي يتشكل بسهولة أكبر في تلك المناطق التي تم فيها تجريد الأرض المرتفعة من الأشجار من خلال تقليل مساحة الغابات. إن التأمين يترك أسباب الضرر دون مساس: إنه يفشل كما أشرنا أعلاه عندما ننتقل إلى أخطر

المشاكل التي يعاني منها المزارعون. وبالتالي، لا يمكن النظر إلى التأمين إلا على أنه بديل ضعيف للتدابير المصممة لجعل المزارعين أكثر استقلالية عن مزاج الطبيعة، وإخضاع هذه التقلبات لسيطرتهم.

إن الإدارة الرشيدة للغابات والمياه، التي تحدُّ من أضرار الفيضانات والبرد؛ أعمال الري التي تكافح الجفاف؛ الصرف ضد التشبع بالمياه؛ التربية العقلانية لسلالات النباتات والحيوانات التي لا تزيد فقط من إنتاجيتها بل تزيد من مقاومتها؛ حماية الطيور الآكلة للحشرات؛ اصطبلات صحية للحيوانات؛ التغذية المناسبة وما شابه – هذه كلها تدابير ذات أهمية أكبر بكثير من التأمين. لكن يجب أن ندرك أنه حتى بعضها يتعارض كثيرًا مع ظروف وجود الفلاح الصغير! هل يمكن للمرء أن يطالب بجدية بضرورة أن يمارس الفلاحون الصغار تربية عقلانية وتربية في اسطبلات نظيفة فيها تهوية؟

التعاونيات – نظام التدريب الزراعي

يعتبر التأمين على الثروة الحيوانية على المستوى المحلي في الأساس محاولة للحصول على مزايا المزرعة الكبيرة من خلال التنظيم التعاوني. كما تطرقنا إلى مسألة التعاونيات في مناقشتنا للتحسينات. نختتم ملاحظتنا حول طرق النهوض بالزراعة ببضع كلمات عن النظام التعاوني. نتناول هذا الموضوع بإيجاز إذ

ص 408

سبق أن تناولنا دور التعاونيات بمزيد من التفصيل أعلاه.

يمكن للمرء أن يقول إن الديموقراطية الاجتماعية متعاطفة مع النظام التعاوني بشكل عام، والتعاونيات الزراعية بشكل خاص. لكننا لا نبالغ في تقديرها؛ نحن لا نعتبرها وسيلة لإنقاذ الزراعة الفلاحية، حيث يمكن استخدام فوائدها بشكل جيد على قدم المساواة من قبل المزارع الكبيرة والصغيرة. وحيثما يقوى الأخير، فإنه يحول صاحبه إما إلى مُستَغِل رأسمالي أو مُستَغَل. علاوة على ذلك، لا نعتبر تعاونيات المزارعين كمرحلة انتقالية للاشتراكية، إلا بمعنى أن أي شركة ذات مسؤولية محدودة، وأي شركة كبيرة بشكل عام، تمثل مثل هذه المرحلة الانتقالية. ومع ذلك، تُعَدُّ التعاونيات – وفي الزراعة أكثر منها في

الصناعة – وسيلة قوية لتعزيز التنمية الاقتصادية والانتقال من المؤسسة الصغيرة إلى المؤسسة الكبيرة، وهي أفضل بكثير من الوسائل الرأسمالية النموذجية لتحقيق هذا التطور، وهي مصادرة الأملاك الصغيرة. لا يمكننا منع الطريقة الأخيرة للتطور في المجتمع الحالي، لكن لا يتعين علينا دعمها. ومع ذلك، يمكننا دعم النظام التعاوني.

ومع ذلك، ينبغي ألا يتجاوز دعمنا إزالة العقبات القانونية التي قد تعترض تنميتها. إن الإعانات الحكومية لن تمثل أكثر من السماح لمجموعات فردية من المُلاك بتحسين وضعهم الشخصي من خلال منحة من البروليتاريا. ومن خلال تشجيع المؤسسات المشبوهة والسلوك المالي المتهور، فإن مثل هذه الإعانات لن تكون حتى في مصلحة التعاونيات نفسها. وهذا يترك جانبًا حقيقة أن السيطرة على صندوق لدعم التعاونيات يمكن أن تصبح وسيلة لشراء التعاطف السياسي، ووسيلة للفساد مثل صناديق Guelf funds

إن جزءًا كبيرًا من التعاونيات نفسها يرفض إعانات الدولة (انظر مقال الدكتور هـ. كروجر حول هذا الموضوع في Soziale Prazis, VI, p. 338, VII, p. 203). قد يسمي المرء هذا الرفض بالمانشسترية Manchesterism،[2] لكن مساعدة الدولة لتعزيز المصالح الخاصة للأفراد ليست جزءًا من الاشتراكية. إن الإصلاح الاجتماعي الذي يحافظ على إنتاج السلع الزراعية من خلال ترك الأرباح لرائد الأعمال entrepreneur والمخاطر التي تتعرض لها للدولة، أي جمهور السكان – هو بلا شك نموذجًا مغريًا للمصالح الزراعية، لكن مثل هذه السياسة لا يمكن تنفيذها على نطاق واسع الحجم، كما أنه ليس في مصلحة البروليتاريا.

هناك طريقة أخرى لتعزيز الزراعة لا تعيق التنمية الاقتصادية – وفي الواقع، فإنها تسرّعها بشكل ملحوظ: توسيع نطاق التدريب المتخصص.

[2] المانشسترية أو المدرسة الاقتصادية لمانشستر قامت بشرح الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتجارة الحرة ورأسمالية عدم التدخل، وتبنّت نظريات الليبرالية الاقتصادية التي دعا إليها الاقتصاديون الكلاسيكيون مثل آدم سميث وجعلتها أساسًا لسياسة الحكومة. كما روجت لمعارضة الحرب والعسكرة ومكافحة الرق وحرية الصحافة وفصل الكنيسة عن الدولة. راجع:
https://en.wikipedia.org/wiki/Manchester_Liberalism

لقد علَّقنا بالفعل على أهم جوانب هذه القضية في مناقشتنا لنظام التعليم. ليست هناك حاجة إلى مزيد من الحجج

ص 409

لإثبات استعداد الديمقراطية الاجتماعية لتعزيز كل من التدريب الزراعي والصناعي إلى ما بعد مستوى التعليم الابتدائي والثانوي بأي طريقة ممكنة، واستعدادها لإنفاق ما هو مطلوب على إدخال أو تحسين المدارس الثانوية الزراعية والكليات والمختبرات الزراعية والمحطات التجريبية وإقامة المزارع النموذجية وتنظيم المعارض ونحوها.

(لم نترجم بقية الفقرات)

صناعة التأمين الصحي: كيف يمكن لكارل ماركس أن يساعدنا في فهم أزمة الرعاية الصحية[1]

يونا شين

من أجل إعادة التفكير جذرياً في الجدل الدائر حول إصلاح الرعاية الصحية، نحتاج أن نفهم أولاً ما هو التأمين الصحي، وبالضبط ما يؤمَن عليه. بالنسبة للأشياء الخارجية، مثل البيت والسيارة، أو القارب، نعرف بالضبط ما تؤمنه وثيقة التأمين: بيت، سيارة، قارب، على التوالي. فنحن نُؤمِّن من أجل استرداد المنتجات التي نشتريها في حالة وقوع أضرار أو خسائر لها سواء عن طريق الإصلاح أو الاستبدال.

[1] نشرت هذه المقالة في الصحيفة الإلكترونية الأمريكية The Huffington Post تحت عنوان:
"Health Insurance Industry: How Karl Marx Can Help Us Understand the Health Care Crisis"
http://www.huffingtonpost.com
بتاريخ 14 تشرين الأول/أكتوبر 2009. وهذا هو الرابط لها:
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:Y9pJCTmJsIAJ:www.huffingtonpost.com/yuna-shin/health-insurance-industry_b_318340.html+karl+marx+and+insurance&cd=2&hl=en&ct=clnk&gl=uk

يرد تعريف بكاتبة المقالة، يونا شين، في الصحيفة الإلكترونية كالآتي: أم، زوجة، ابنة، وصديق في كل وقت. وهي أيضا مُدرسة، ومتطوعة، كاتبة، وحالمة لبعض الوقت. بينما يوفر لها التدريس في الكلية المحلية المشاركة في الأمور الأكاديمية، فإن ممارسة اليوغا تُذكرها بانتظام بالبساطة والامتنان التي تحاول بهما ملء حياتها. تعتبر نفسها محظوظة لامتلاكها للتوازن بين الحياة الأسرية والعمل والسعي لتحقيق السعادة.

وقد تعرّفنا على هذه المقالة أثناء بحثنا لموضوع مكانة التأمين في كتابات آدم سمث وكارل ماركس. (المترجم).

ماذا عن التأمين الصحي الخاص بك؟

في حالة التأمين الصحي، إذا كنا محظوظين في الحصول عليه، فنحن قادرون بفضل التأمين على توفير التمويل لتغطية التكاليف اللازمة لتعافي صحتنا من مرض فاجع. وبهذا المعنى، قد يتبادر إلى الذهن عدم وجود أي فرق بين وثيقة تأمين سيارة، على سبيل المثال، ووثيقة تأمين صحي، إلا أن ذلك ليس من الصواب.

في حالة السيارة، نفهم من دون شك أنه شيء خارجي منفصل تماماً عنا. الأمر نفسه ينطبق على المنازل والقوارب، وغيرها من الأشياء. ولكن خلافاً لهذه الأشياء، على أي حال، فإن صحتنا ليست خارجية. فهي التي تجعلنا نقوم بوظائفنا، وتمكننا من أن نحيا حياة مُنتجة وذات مغزى. إنها تسمح لنا أن نكون ما نحن عليه. وليس من المعقول أن نتصور أن صحتنا على نحو ما هي خارجية بالنسبة لنا. هل يمكن بعد ذلك أن نتحدث عن صناعة التأمين الصحي بنفس الطريقة التي نتحدث بها عن صناعة تأمين الممتلكات؟

كيف يكون التأمين الصحي ممكناً؟ هنا تجد أفكار ماركس مكاناً لها.

من أجل فهم هذه المشكلة، أقترحُ أن نستخدم المفهوم الماركسي عن "الاغتراب" alienation. يستخدم كارل ماركس هذا المفهوم لفهم علاقة العمل/العامل مع ما ينتجه في كتابه **مخطوطات عام 1844**. هذا المفهوم مفيد لمساعدتنا على فهم كيف أن صحتنا تخضع لنفس عملية "التغريب" من أنفسنا في عملية جدلية تجعل الصحة، على حد سواء، ملكاً لنا ولكن في نفس الوقت ليست لنا. اسمحوا لي أن أشرح.

دعونا نتفق أولاً على أن العمل هو صنو الطبيعة البشرية. فنحن نُعرَّف كبشر بالعمل الذي نقوم به. في الواقع، إن عملنا يحدد من نحن، وألقابنا كثيراً ما تكشف ذلك. فنحن حدادون، بناؤون، صنّاع براميل خشبية، صنّاع أحذية، طحّانون، الخ.

ومع ذلك، في الوقت الذي تدخل فيه هذه المنتجات دورة الشراء والبيع من أجل الربح، فإن العلاقة بيننا كمنتجين وبين هذه المنتجات تخضع لعملية تغيير جذري، تصبح شيئاً غريباً عنا وتتخذ حياة خاصة بها، منفصلة بالكامل عنا. ولأنها تكتسب قيمة، فإن العمال الذين قاموا بإنتاجها يرون أن ملكيتهم فيها تتقلص طردياً مع حجم منتجاتهم، وفي الوقت نفسه يرون أن القيمة الخاصة بهم تتقلص بما يتناسب مع قيمة منتجاتهم. ووفقاً لماركس: كلما زاد نشاط العامل كلما قلَّ ما يملك. وما يتجسد في نتاج عمله لا يعود له. ولذلك، كلما كان المُنتَج أكبر كلما تضاءل العامل.

هذا يفسرّ على وجه التحديد كيف تبدأ عملية "التغريب" إذ تصبح علاقة العامل مع نتاج عمله علاقة مع شيء غريب. "اغتراب" العامل عن نتاجه لا يعني فقط أن "عمله يصبح شيئاً، يتخذ وجوداً خارجياً، ولكن موجوداً بشكل مستقل، خارج نفسه، وغريباً عنه، ويقف معارضاً له كقوة مستقلة."

ومع العمل الذي يقوم به العامل، كلما أزداد إنتاجه من خلال عمله، كلما ازداد اغتراب نشاطه عن نفسه. فعمله يصبح "سلعة" إذ يدخل في علاقة مختلفة جوهرياً، علاقة تجارية، علاقة تبادل، علاقة بيع وشراء. وهكذا فإن عملنا، الذي يحدد لنا ما هو طبيعتنا، يصبح مصدراً للربح، ليس بالنسبة لنا، ولكن بالنسبة لأولئك الذين يسيطرون عليه.[2]

[2] إن مفهوم الاغتراب، أو التغريب، أو الاستلاب، أو الأليَنَة في بعض الترجمات، مفهوم فلسفي سابق لكتابات ماركس، وهو موضوع لدراسات فلسفية كثيرة وتنطوي على إشكاليات عديدة. ويعتبر البعض أن الاغتراب يُعبّر عن تلك الحالة التي لا يشعر بها الإنسان بأنّه المالك الفعليّ لطاقته وثروته، بل يشعر بأنّه كائنٌ ضعيف يستند كيانه الوجودي على قوى

لقد أصبحت صحتنا سلعة لصناعة بأكملها.

عملية "استلاب العمل" هذه تساعدنا على فهم كيف أن صناعة التأمين الصحي تعمل اليوم. فصحتنا، التي تُمكننا من العمل، تصبح مُستلبة منا. ونحن نقوم بالتأمين على صحتنا كما لو كانت شيئاً خارجياً تماماً مثل سيارة، أو منزل، أو زورق.

إن النظام الذي تقوم عليه "صناعة" التأمين الصحي في أميركا اليوم هو التأمين على صحتنا طالما أن هذه الصحة مُنتجة.[3] فصحتنا انتزعت منا، وتمَّ تحويلها لتكون شيئاً خارجياً مُنتجاً، وبفضل ذلك يتم تحقيق أرباح هائلة، ليس لنا ولكن لأولئك الذين يسيطرون

خارجيّة أخرى لا تمت بصلة لذاته، وهو ما يسميه ماركس الجوهر الإنساني species-being كينونة الإنسان. ويتجلى الاغتراب بأشكال مختلفة منها:

- اغتراب العامل عن منتجات العمل، التي لا تعود ملكيتها له بل للرأسمالي.
- الاغتراب داخل عملية الإنتاج نفسها، حيث يدخل العامل في مجال عمله ضمن قيود العمالة بالأجر وليس لإشباع رغبة حرة بل لإشباع رغبات مستقلة عن العمل نفسه، ونتيجة لذلك لا يصبح العمل عملية مُشبِّعة للذات ولكن يتحول اضطرارا، إلى شر لابد منه.
- الاغتراب عن الوجود البشري، لأن الطبيعة الأساسية للإنسان كفرد وكجماعة تكمن في القدرة على تشكيل وإعادة تشكيل العالم من حولنا (ولكن دون الإضرار بالبيئة الطبيعية التي تقوم عليها الحياة) وفقاً لاحتياجاتنا وقدراتنا الإبداعية، ولكننا محرومون من ذلك بسبب الطبيعة اللاإنسانية للرأسمالية.

(بعض هذه المعلومات مستقاة من الإنترنيت). يمكن للقراء المهتمين متابعة الموضوع في بعض الكتب الأساسية في هذا المجال ومنها دراسة إشتفان ميزاروش الرائدة: István Mészáros, *Marx's Theory of Alienation* (London: Merlin Press, 1986. 1st Ed.1970). (المترجم).

[3] على الرغم من تعرض شركات التأمين لخسائر أحياناً في فرع التأمين الصحي إلا أنه على المدى البعيد لا يمكن لهذا التأمين إلا أن يحقق أرباحاً إذا أريد له الاستمرار. للتعرف على هذا الجانب وعلى بعض جوانب الموضوع يمكن مراجعة كتاب:
Jill Quadagno, *One Nation Uninsured: Why the U.S. has no National Health Insurance* (New York: Oxford University Press, 2005).
وخاصة الفصل السابع (The Insurers Triumphant, pp 169-201). (المترجم).

على هذه "الصناعة"، فصحتنا قد "استلبت" منا حرفياً بعد خضوعها لعملية التحول من شيء متأصل فينا إلى مُنتَج خارجي. إن الصحة التي يُؤمَنُ عليها على أي حال ليست كامل صحتنا، الجيدة والسيئة، ولكن فقط ذلك الجزء الإنتاجي منها؛ فقط ذلك الجزء الذي يُولّد الربح.[4]

كلمة "صناعة" في حد ذاتها صائبة في وصف نظامنا التأميني الحالي. فتحت عنوان "الصناعة" نفترض أن هناك شيئاً ملموساً، شيئاً خارجياً مُنتجاً من خلال العمل الإنساني الذي يكون قابلاً للتأمين. الكلمة نفسها تشيع فكرة أن صحتنا هي رأسمال، والغريب أن الرأسمال هذا ليس لنا ولكن بالأحرى رأس المال الذي من خلاله تصبح الصناعة نفسها أكثر ثراء وثراء. إن الكشف مؤخراً على المرتبات غير المعهودة للمديرين التنفيذيين لشركات التأمين يعكس ذلك. ونحن نشعر، بطريقة ما، في قرارة أنفسنا، بأن هذا ليس صحيحاً، فصحتنا ليست سلعة. وهذا هو السبب في أن هناك غضباً كبيراً على هذه المرتبات الباهظة.

وعليه فإن المشكلة في هذا النموذج هو أن صحتنا، كما يشير النموذج الماركسي عن "الاغتراب،" ربما يمكن التأمين عليها، ولكننا لسنا مُؤمَنين. فحالما نصبح غير قادرين على إنتاج هذا الكائن الخارجي المرغوب، صحتنا، لا نعود بعدها موضوعاً يمكن التأمين عليه. ولم لا؟ لأننا لم نعد مالكين لصحتنا. شركات التأمين هي المالكة لها. أي أولئك الذين يربحون من امتلاك صحتنا. وبالتالي، كلما كنا أصحاء كلما تدنى امتلاكنا لصحتنا. هذا هو الديالكتيك الماركسي في التطبيق.

[4] كما هو معروف فإن وثائق التأمين الصحي التجاري تستهدف تحقيق ربح لشركات التأمين، وإن أغلبها تضم استثناءات لحالات وأمراض، في حين أن التأمين الصحي الوطني الذي لا يستهدف الربح، ويموّل من الضرائب أساساً، لا يقوم على فرض الاستثناءات، والخدمة التي يقدمها وقت الحاجة إليها، كما في المملكة المتحدة، تختصر بعبارة شعبية هي "من المهد إلى اللحد." (المترجم).

هل يمكن حقاً أن تكون مغترباً عن صحتك؟

في رأيي، من السخف التفكير في أن صحتنا هي شيء يمكن أن يُستلب منا، وأن تُحوّلَ صحتنا إلى سلعة من قبل صناعة بأكملها لتحقيق أرباح لهذه الصناعة. السلع موجودة فقط لتحقيق أرباح لأصحابها. ومع ذلك، فإن تأمين صحتنا ليس مثل تأمين سيارة، أو منزل، أو زورق. ليس هناك حجة في كون هذه الأشياء خارجية إذا خسرناها فإننا لا نموت. من ناحية أخرى، إذا فقدنا صحتنا والتأمين لأننا لم نعد أصحاء، فإننا نموت لمجرد أننا لا نمتلك القدرة على شراء ما يلزم من العناية.

لقد حان الوقت لإعادة النظر في بنية الرعاية الصحية. أولا وقبل كل شيء، نحن بحاجة إلى الابتعاد عن فكرة أن صحتنا شيء يمكن التأمين عليه من قبل "صناعة"؛ فكرة أن صحتنا جزء من صناعة ما خطأ جوهري. "صناعة التأمين الصحي" في حد ذاتها تسمية خاطئة. الصحة ليست سلعة. لا يمكن ولا ينبغي أن تكون سلعة. يجب أن لا تستخدم صحتنا من أجل الربح.

نحن بحاجة لاستعادة ملكية صحتنا. فلنعمل على إدخال العناية/الرعاية في "الرعاية الصحية" التي تقدمها الدولة بدلاً من إعطائها "لصناعة." [صناعة التأمين]. إن حياتنا تعتمد على ذلك.

ملحق[5]

نص كارل ماركس حول الاغتراب في **المخطوطات الاقتصادية والفلسفية (1844)**

[5] لم يرد هذا الملحق في المقالة الأصلية، وقد أضفته لتوضيح مصدر الأفكار التي استخدمتها كاتبة المقالة. (المترجم).

"وكل هذه النتائج يحويها التعريف القائل إن العامل يرتبط *بنتاج عمله* *product of labor* كما يرتبط بشيء *غريب* *alien*، لأنه من الواضح بحكم هذه المقدمة أنه كلما أجهد العامل نفسه في عمله زادت قوة عالم الأشياء الغريب الذي يخلقه ليقف فوق وضد نفسه وأصبح – عالمه الداخلي – أكثر فقراً، وقلَّ ما يعود إليه كشيء مملوك له. ونفس الشيء في الدين، فكلما زاد ما يضعه الإنسان في الله قلَّ ما يحتفظ به في نفسه.[6] إن العامل يضع حياته في الشيء، لكن حياته الآن لا تعود تنتمي له وإنما للشيء. ومن هنا فكلما زاد نشاط العامل، زاد افتقاره إلى الأشياء. وأياً كان نتاج عمله، فإنه لا يعود مُنتجاً لنفسه. ومن هنا فكلما زاد هذا الإنتاج أصبح هو ذاته أقل كينونة. ولا يعني *اغتراب* *alienation* العامل في نتاجه أن عمله قد أصبح شيئاً – وجوداً خارجياً – فحسب وإنما يعني أن الشيء *يوجد خارجه* *outside him*، مستقلاً عنه، كشيء غريب عنه، وأنه [الشيء] يصبح قوة في ذاته تواجهه، إنه يعني أن الحياة التي منحها للشيء تواجهه كأمر مُعادٍ غريب."

هذا النص مستل، مع بعض التعديل، من ترجمة محمد مستجير مصطفى للمخطوطات، ص 41، المتوفر في الانترنيت:

https://www.almounadila.info/wp-content/uploads/2015/03/%D9%85%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%B7%D8%A7%D8%AA-48.doc

يمكن قراءة المخطوطات والنص المقتبس بالإنجليزية في كتاب

Karl Marx, *Early Writings* (Harmondsworth: Penguin Books, 1984. 1st Ed 1975), p 324.

[6] هذه العبارة ترجمة حرفية من النص الإنجليزي (المترجم من الألمانية)، ربما أراد بها أن الإنسان كلما أمعن في التواكل كلما تقلصت قدراته على الإبداع أو جوهره في تشكيل وإعادة تشكيل العالم من حوله. (المترجم).

التأمين والعبودية: فصل بغيض في تأريخ التأمين الرأسمالي

نشرت أصلاً في مجلة **الثقافة الجديدة**، العدد 398–399، تموز 2018

إن الدول الرأسمالية الحديثة هي نتيجةُ تاريخٍ من العبودية وإبادة الشعوب والعنف والاستغلال، لا يقلّ الرعبُ فيه عن الصين أيام ماو تسي تونغ أو الاتحاد السوفييتي أيام ستالين. لقد وُلد النظام الرأسمالي هو الآخر ممزوجاً بالدم والدموع، ولكنه، بخلاف الستالينية والماوية، عاش مدة أطول وكافية لينسى جزءاً كبيراً من تلك الأهوال.

تَرّي إيغلتون، **لماذا كان ماركس مُحِقّاً**، (2011)، الفصل الثاني، ص 12–13 في الأصل الإنكليزي للكتاب.

الترجمة عن الألمانية: إرينا داوود، ماجد داوود، طرطوس – الرمال الذهبية، 2013–2014، سورية

واحدة من الأهوال والمجازر المرتبطة بها التي لم يذكرها تيري إيغلتون بالنص هو تجارة العبيد (الهولوكوست الأفريقي) عبر الأطلسي بين الدول الأوروبية الكولونيالية (بريطانيا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال وغيرها) وجزر الهند الغربية والبرازيل وأمريكا الشمالية. المثل الأشهر في هذا الهولوكوست هو رمي العبيد في البحر من على ظهر السفينة زونغ عام

1781، وهو ما سنحاول أن نعرضه في هذه الورقة من منظور التأمين، مع التأكيد على أننا لا ندعي بأن هذه الورقة ترقى إلى بحث تاريخي في المصادر.

سكوت الكتابات التأمينية عن تأمين تجارة العبيد

نزعم أن التأمين على العبيد كبضاعة أو القتل الجماعي للأفارقة لم يلقَ عناية في الكتابات التأمينية، فهذا النوع من التأمين وما ارتبط به من رمي البشر في البحر لا يجد له ذكراً، حسب علمنا، في الكتابات التأمينية العربية،[1] وحتى الكتب الموضوعة باللغة الإنكليزية عن التأمين، وخاصة التأمين البحري وتاريخ سوق لويدز، لا تذكرها.[2] لكننا نجد إشارات مهمة

[1] لا يرد له ذكر في أحد الكتب العربية "الكلاسيكية" عن التأمين البحري: جمال الحكيم، **التأمين البحري: دراسة علمية عملية قانونية** (القاهرة: د.ن، ط 2، ط1 1955).

[2] على سبيل المثل:

Frederick Martin, A History of Lloyd's and of Marine Insurance in Great Britain (London: Macmillan and Co, 1876)

يكتفي مؤلف هذا الكتاب، في معرض سرد تاريخ تأسيس لويدز، بالإشارة إلى الإعلانات عن عبيد هاربين من خدمة أسيادهم، ص 62.

Frederick Templeman, *Marine Insurance: Its Principles & Practice* (London: Macdonald & Evans Ltd, 4th Edition, 1934. First Ed 1903)

D. E. W Gibb, *Lloyd's of London: A Study in Individualism* (London: Macmillan & Co Ltd, 1957).

هناك إشارة للعبودية في هذا الكتاب، ص 11، ضمن نظام الإلزام بالعمل للخدم (العمل بالسخرة) لفترة معينة، وهم من الإنكليز والويلشيين والاسكتلنديين، في جزر الهند الغربية والساحل الشرقي لأمريكا الشمالية التي ازدهرت في النصف الثاني من القرن السابع عشر واستبدالهم فيما بعد بالزنوج (دون شرح لاختطافهم من أفريقيا وشحنهم كبضاعة إلى أمريكا الشمالية).

أما كتاب

Harold E. Raynes, *A History of British Insurance* (London: Sir Isaac Pitman & Sons Ltd, 1964. 1st Ed. 1948)

فلا يرد فيه ذكر لتأمين تجارة العبيد أو قضية زونغ، لكنه يعرض مساهمات اللورد مانسفيلد، رئيس القضاة في إنجلترا، في تطوير قوانين التأمين وإجراءات المحاكم الخاصة بها، ص 158 على سبيل المثل.

لها في كتاب أريك وليامز **الرأسمالية والعبودية**.[3] ونجد عرضاً لها أيضاً في كتاب عن تاريخ التأمين وإعادة التأمين[4] ودراسة موثقة عنها.[5] وهناك كتاب مهم لمؤرخ متخصص بتاريخ تجارة العبيد الثلاثية الأبعاد عبر الأطلسي (أوروبا، أفريقيا الغربية، جزر الهند الغربية/الساحل الشرقي لأمريكا الشمالية) مكرّس للموضوع يتناول جوانب مختلفة ومنها الجانب التأميني.[6] وقد اعتمدنا على هذه المصادر في إعداد وكتابة هذه الورقة.

[3] على سبيل المثل:

Eric Williams, *Capitalism and Slavery* (London: Andre Deutsch, 1964, first ed. 1944), p 46.
يبين أريك وليامز أن رأس المال المتراكم من المتاجرة في العبيد والسلع المنتجة من عمل العبيد عبر الأطلسي ساهمت في تمويل صناعة تكرير السكر البريطاني وتقطير شراب الرام وتصنيع المعادن وصناعة الأسلحة والقطن والبنية التحتية للنقل وحتى محرك البخار لجيمس وات. فرضيته الأساسية هي أن الأرباح المتأتية من "التجارة الثلاثية الأبعاد" بين أوروبا وأفريقيا والعالم الجديد قدمت إسهاما هائلا للتنمية الصناعية في بريطانيا. وهو ما لم يعتمده ماركس بشكل مستقل عندما كتب فصل "ما يسمى بالتراكم" (كارل ماركس، **رأس المال**، المجلد الأول، عملية إنتاج رأس المال، 2013)، ترجمة د. فالح عبد الجبار، ص 880 وما بعدها. ومع ذلك فقد أشار ماركس إليها: "إن اكتشاف مناجم الذهب والفضة في أمريكا، واقتلاع سكانها الأصليين من مواطنهم واستعبادهم ودفنهم أحياء في المناجم، وبدايات غزو الهند الشرقية ونهبها، وتحويل أفريقيا إلى ساحة محمية لصيد ذوي البشرة السوداء، إن ذلك كله يميز فجر عهد الإنتاج الرأسمالي. وتؤلف هذه العمليات الرغيدة العناصر الرئيسية للتراكم الأولي." (المصدر السابق، ص 24).

لمتابعة مناقشة هذه الأطروحة راجع:

Robin Blackburn, *The Making of New World Slavery: from the Baroque to the Modern, 1492-1800* (London: Verso, 1997).

وجاء ذكر زونغ في سياق الحكم الذي أصدره اللورد مانسفيلد (1705-1793)، كبير قضاة إنكلترا: "إن حالة العبيد هي نفسها كما لو أن الخيول قد ألقيت من على ظهر السفينة في عرض البحر." وسنعرض ذلك فيما بعد.

[4] Harold James, Peter Borscheid, David Gugerli & Tobias Straumann, *The Value of Risk: Swiss Re and the History of Reinsurance* (Oxford: Oxford University Press, 2013), p 30.

[5] Geoffrey Clark, "The Slave's Appeal: Insurance and the Rise of Commercial Property," Ch 3 in *The Appeal of Insurance*, edited by Geoffrey Clark, Gregory Anderson, Christian Thomann and J-Matthias von der Schulenburg (Toronto: University of Toronto Press, 2010), pp 52-74.

[6] James Walvin, *The Zong: A Massacre, The Law & the End of Slavery* (New Haven: Yale University Press, 2011).

الخلفية العامة لتأمين تجارة العبيد

إهمال الكتابات التأمينية لانشغال صناعة التأمين بالتأمين على العبيد والسفن التي كانت تنقلهم والفظاعات المرتبطة بها – رمي العبيد المختطفين في البحر jettison – الذي بدأ في القرن الخامس عشر وتزامن مع ظهور النظام الرأسمالي، مدعاة للتساؤل. ترى هل أن سبب هذا الإهمال هو الخجل من إبراز هذا الفصل الكريه في تاريخ التأمين رغم أن المحصلة النهائية كانت رفض مكتتبي التأمين لتعويض أصحاب السفينة زونغ؟ لقد كان مكتتبو التأمين جزءاً من النظام السائد وقيمه وممارساته ومن المشاركين في تجارة العبيد من خلال توفير الحماية التأمينية لهذه التجارة. وتاريخياً، ترجع العلاقة بين التأمين ونظام العبودية إلى ما قبل القرن السابع عشر، أي قبل تسليع العبيد، كما يؤكد مؤرخ متخصص.[7]

يقول وليامز إن جميع الطبقات في المجتمع الإنكليزي قبل 1783 كانت تشكل جبهة موحدة فيما يتعلق بتجارة العبيد. فالتاج، والحكومة، والكنيسة، والرأي العام عموماً، ساندوا تجارة العبيد. نعم، كانت هناك بعض الاحتجاجات إلا أنها لم تكن فعّالة. (ص 39). ويذكر في نفس الصفحة أن حملة للتجارة بالعبيد انطلقت برعاية من الملكة إليزابيث الأولى (1533–1603).

يربط أريك وليامز بين تجارة العبيد عبر الأطلسي ومختلف الصناعات والخدمات المالية وغيرها ومنها التأمين (ص 59). ويذكر أن لويدز، كغيرها من شركات التأمين، كانت تقوم بالتأمين على العبيد وعلى السفن التي كانت تنقلهم عبر الأطلسي، وكانت مهتمة بشكل قوي بالأحكام القانونية المتعلقة بتحديد "الوفاة لأسباب طبيعية" و "الأخطار البحرية" أثناء

[7] Geoffrey Clark et al, op cit, p 57-58; also, note 22, p 72.

المجازفة البحرية. (ص 104). الاقتباس التالي من كتاب نشر أواخر القرن الثامن عشر يلقي الكثير من الضوء على هذا الاهتمام:

> The insurer takes upon himself the risk of the loss, capture, and death of slaves, or any other unavoidable accident to them: but natural death is always understood to be excepted: - by natural death is meant, not only when it happens by disease or sickness, but also when the captive destroys himself through despair, which often happens: but when slaves are killed, or *thrown into the sea in order to quell an insurrection on their part*, then the insurers must answer.
>
> يتحمل المؤمِن [شركة التأمين] بنفسه خطر خسارة العبيد أو القبض عليهم أو موتهم أو أي حادث آخر لا يمكن تجنبه يتعرضون له: ولكن من المفترض دائماً أن الموت الطبيعي يُستثنى من ذلك: – ويعنى بالموت الطبيعي، ليس فقط عندما يكون [الموت] بسبب اعتلال في الصحة أو المرض، ولكن أيضاً عندما يُنهي الأسير [العبد] حياته بسبب اليأس، الذي يحدث في كثير من الأحيان: ولكن عندما يُقتل العبيد، أو يُلقون في البحر لقمع تمرد من جانبهم، فعلى المؤمنين [شركات التأمين] الاستجابة [لطالب التعويض].[8]

ولنا أن نشير بعجالة إلى أن المناخ الفكري في إنجلترا كان مناصراً لتجارة العبيد من خلال النظرة الدونية لغير البيض، كما هو الحال مع الفيلسوف التجريبي الإنجليزي جون لوك (1632–1704) الذي كان مساهماً في الشركة الأفريقية الملكية Royal African Company التي تخصصت في تجارة العبيد ومن ثم الذهب والعاج، والفيلسوف

[8] John Wesket, *A Complete Digest of the Theory Law and Practice of Insurance*, London, 1781, p. 525, quoted by James Walvin, op cit, page 112.

والاقتصادي والمؤرخ الأسكتلندي ديفيد هيوم (1711–1776). والسياسي والفيلسوف أدموند بيرك (1723–1792).[9]

قضية زونغ: رمي العبيد في البحر

في العام 1781 اشترى قبطان يعمل لدى وليم گرگسون William Gregson، أحد المشتغلين في تجارة العبيد في مدينة ليفيربول البريطانية، سفينة شراعية هولندية لنقل العبيد كانت محتجزة في ساحل الذهب وتحمل اسم زورغ Zorgue، نيابة عن گرگسون وشركائه. وقبل أن تبدأ السفينة في تجارة العبيد تمَّ تغيير اسمها لتكون زونغ Zong.

بدأت زونغ رحلتها من ساو تومي Sao Tome في غرب أفريقيا متجهة عبر المحيط الأطلسي نحو جامايكا وعلى متنها 442 من العبيد الأفارقة و 17 ملاحاً بإمرة القبطان ليوك كولنغوود Luke Collingwood. بسبب تعرُّض السفينة لرياح غير مواتية وخطأ ملاحي

[9] هناك دراسات ومقالات متناثرة في الإنترنيت حول موقف بعض المفكرين الكبار من تجارة العبيد، يبين كتابها أن تطور هذه التجارة ارتبط بتأسيس إيديولوجية عنصرية لتبريرها، اعتمدت على الحَطّ من القيمة الإنسانية للأفارقة وغير البيض عموماً واعتبارهم بدون حضارة ووصمهم بالكسل والخمول وأكلة لحوم البشر. أنظر على سبيل المثل:
Friday Interview: John Locke and Slavery
https://www.carolinajournal.com/news-article/friday-interview-john-locke-and-slavery/

Making excuses for Hume: slavery, racism and a reassessment of David Hume's thoughts on personal liberty
https://www.academia.edu/890401/Making_excuses_for_Hume_slavery_racism_and_a_reassessment_of_David_Hume_s_thoughts_on_personal_liberty

The Roots of Modern Racism
http://www.thecritique.com/articles/the-roots-of-modern-racism/

Nathaniel Adam Tobias, "British Utilitarianism's justification of Negro Slavery"
https://www.academia.edu/3043942/British_utilitarianisms_justification_of_Negro_slavery?auto=download

فقد استغرقت رحلتها 108 يوماً بدلاً من 61 يوماً. ولكن قبل ثلاثة أسابيع من وصولها إلى محطتها النهائية فإن 7 من ملاحي السفينة و 62 عبداً ماتوا بسبب سوء التغذية والمرض. كما أن العشرات من العبيد كانوا يعانون من الأمراض ومعرضون للموت بسببها. وعند اكتشاف شحة مياه الشرب على متن السفينة قرر القبطان كولنغوود إنقاذ أكبر عدد من ملاحيه والبضاعة البشرية بإصدار الأمر لرجاله لاختيار العبيد الأكثر مرضاً ورميهم في البحر. وهكذا وخلال ثلاثة أيام تم قتل 132 عبداً. هذه هي الخطوط العامة للقضية لكن التفصيلات التي يعرضها المؤرخون ترسم صورة أكثر تعقيداً لاختيار قبطان السفينة ومساعديه والملاحين والتعامل مع العبيد على ظهر السفينة.

كان القبطان يعرف بأن مكتتبي التأمين البحري يدفعون التعويض في حالة رمي البضاعة في البحر jettison من أجل إنقاذ السفينة والملاحين. الرمي في البحر إجراء ملاحي قديم وأحد الأشكال البسيطة لما يُعرف باسم العوارية العمومية general average ويعتبر من الحوادث التي تغطيها وثيقة اللويدز الكلاسيكية.[10] وكما جاء في دراسة حديثة: "يتحقق حادث الرمي في البحر عندما يقوم ربان السفينة برمي قسم من البضاعة في البحر تحت ضغط أحوال طارئة لتفادي غرق السفينة، أو لتصحيح توازنها الذي اختل بسبب تعرضها للأنواء البحرية، أو لمنع وقوع تلك الأموال في أيدي دولة عدوة."[11] وكان العبيد يعتبرون ببساطة بضاعة كالأخشاب والمعادن والحيوانات. ولذلك كان رميهم في البحر، في حالة تعرض السفينة لخطر ما، موضوعاً للتعويض بموجب غطاء وثيقة التأمين المعتمدة لدى

[10] كانت وثيقة التأمين تكتب بخط اليد وتم طباعة وثيقة اللويدز لأول مرة عام 1680-1681، ولم يتغير شكل وصياغة الوثيقة التي صارت تعرف باسم Lloyd's S & G Policy لغاية إعادة النظر بها وتنقيحها سنة 1779.

[11] بهاء بهيج شكري، **المعجم الوسيط في مصطلحات وشروط التأمين، الجزء الثاني** (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2016)، ص 9-11.

لويدز، لكن هذه الوثيقة لم تكن تغطي حالات الوفاة الطبيعية أو البضائع القابلة للتلف بسبب طبيعتها كالفواكه.

لقد استقرت الممارسة آنذاك على أن الأفارقة الذين يموتون بشكل طبيعي – بسبب المرض أو سوء التغذية أو سوء المعاملة أو اليأس – لم يكونوا يُشكّلون موضوعاً للمطالبة بالتعويض عن وفاتهم. لكن قتلهم بسبب تمردهم كان قابلاً للتعويض بالمبلغ المؤمن عليهم كبضاعة.

كانت صياغة وثيقة لويدز للتأمين البحري معقدة وفيها تكرار، ولفائدة القراء نقتبس النص الإنجليزي[12] متبوعاً بترجمتنا له.

> Touching the Adventure and Perils which we the Assurers are contented to bear and do take upon us in this Voyage, they are of the Seas, men-of-War, Fire, Enemies, Pirates, Rovers, Thieves, Jettison, Letters of Mart and Counter-Mart, Surprisals, Takings at Sea, Arrests, Restraints and detainments of all Kings, Princes and People, of what Nation, Condition or Quality soever, Barratry of the Master and Mariners, and of all other Perils, Losses and Misfortunes that have or shall come to the Hurt, Detriment, or Damage of the said Goods and Merchandises and Ship, etc, or any part thereof.

> [نضمن بهذا] نحن المؤمنون ما له علاقة بالمجازفة [البحرية] والأخطار التي ارتضينا تحملها ونأخذها على عاتقنا في هذه الرحلة، وهي [أخطار] البحار، رجال الحرب، الحريق، الأعداء، القراصنة، روفرز [القراصنة]، اللصوص، **الرمي في البحر**، خطابات التفويض بمهاجمة سفن العدو وخطابات التفويض بالانتقام من سفن دولة معتدية، الاستيلاء على السفن بالقوة أو الشَرَك، توقيف السفينة في ميناء، القبض، الإيقاف والمنع والاحتجاز من جميع الملوك والأمراء والشعوب، [العائدة] لأية أمة وفي أية حالة

[12] النص مقتبس من كتاب جيمس والڤن، ص 113-114.

وبأية صفة، خيانة الرُبّان والملاحين، وجميع الأخطار الأخرى والخسائر والمحن التي تُلحق الأذى أو الضرر أو الأضرار بالبضائع والسلع والسفن المذكورة، وما إلى ذلك، أو أي جزء منها. [التأكيد من عندنا]

مطالبة أصحاب السفينة زونغ بتعويضهم عن رمي العبيد في البحر

عندما وصلت السفينة زونغ إلى ميناء ليفربول تقدم أصحابها بمطالبة لتعويضهم بواقع 30 جنيه إسترليني عن كل عبد رُمي في البحر، وكانت حجتهم أن قبطان السفينة أضطر إلى رميهم بسبب نقص مياه الشرب، أي أن ما قام به كان من باب **الضرورة**– التضحية بالبعض لإنقاذ البعض الآخر. رفض مكتتبو التأمين المطالبة فلجأ أصحاب السفينة إلى المحكمة التي قضت لصالح أصحاب السفن، لكن محامي المكتتبين أثاروا مسألة فنية تتعلق باختفاء سجلات السفينة وأن المطالبة تنطوي على غش لتحميل المكتتبين كلفة خسارة رحلة بحرية غير مربحة. كما استدعوا **الاعتبارات الإنسانية** وحقوق الإنسان لدعم موقفهم الذي أثار نقاشاً حامياً بين الناس واعتبار رمي العبيد مجزرة وليس مجرد رمي بضاعة مشحونة من السفينة.[13] وانتهت قضية گرگسون ضد جلبرت Gregson v. Gilbert لتعرض ثانية أمام المحكمة العليا، ولكنها لم تنجح وتخلّى أصحاب السفينة عنها بسبب الشكوك الكثيرة التي أثيرت على سوء تصرف القبطان والظروف المحيطة بدعوى نقص مياه الشرب (سقوط الأمطار أثناء انحراف الرحلة عن مسارها وتوفر فضل من الماء بعد وصول السفينة إلى نهاية رحلتها) واختفاء سجلات السفينة إضافة إلى الضغط المستمر لدعاة إلغاء العبودية.

يجمع الكتاب المتخصصون على أن الاستفادة من غطاء وثيقة التأمين الخاصة بالسفينة زونغ كانت الدافع وراء فعل القتل الجماعي للأفارقة. لو كانت شحة ماء الشرب المتوفر هو السبب، لماذا لم يتم الإبقاء على حياة الأفارقة؟ لأن ذلك كان سيؤدي إلى وفاة البعض

[13] يتناول جيمس والڤن أطروحة "الضرورة" في الفصل الثامن من كتابه:.James Walvin, op cit, p 138-159

منهم أو معظمهم قبل الوصول إلى جاميكا، وبالتالي فإن أصحاب السفينة، تجار العبيد، لن يتمكنوا من المطالبة بالتعويض عن وفاتهم (وفاة طبيعي) في حين أن رمي 132 منهم في عرض البحر يمكّنهم من الحصول على تعويض بمقدار 30 جنيه استرليني لكل واحد منهم.

من مفارقات هذه القضية لجوء محامي المكتتبين (ثلاثة محامين) إلى اعتبارات إنسانية لرد دعوى المطالبة بالتعويض في زمن كانت فيه مفاهيم حقوق الإنسان لا تمتد لغير البيض. وهم في ذلك كانوا متوافقين مع دعاة إلغاء العبودية. ومن المفارقات أيضاً أن دعوى المطالبة بالتعويض أمام المحكمة رُدت على أساس أنها قائمة على الغش وليس القتل العمد للأبرياء.

تبين قضية زونغ رواج التأمين على تجارة العبيد في سوق لويدز بموجب وثيقتها المطبوعة للتأمين البحري، وفهْمُ أصحاب السفن والتجار لهذه الوثيقة والخسارة التي لا تغطيها (خسارة العبيد، البضاعة البشرية) لأن سببها (الوفاة لأسباب طبيعية وليس بسبب حادث) لا يصنف كأحد الأخطار البحرية في حين أن رمي البضاعة البشرية بسبب التمرد يكون مضموناً بموجب الوثيقة. لم تكن هناك مبادئ أخلاقية تقيد حرية التأمين فقد كانت العبودية تجارة كغيرها من النشاطات التجارية وكان ممارسو هذه التجارة بحاجة إلى وثيقة تأمين عليها لضمان ديمومة عملهم وأرباحهم.

وتبين القضية أيضاً كيف أن رئيس القضاة، اللورد مانسفيلد، اتخذ موقفاً لضمان عدم تشويش المبادئ الأساسية لعقد التأمين رغم أنه حكم في قضية سابقة (1772) بعدم جواز ترحيل عبد من إنجلترا إلى أمريكا[14]. وهكذا فإن حق العبيد في الحياة في قضية گرگسون

[14] تفاصيل القضية المعروفة باسم قضية سومرست Somerset Case معروضة في James Walvin, p 130-136 op cit, وكذلك Geoffrey Clark, op cit, p 63

ضد جلبرت صار ضحية على مذبح الموقف التقني المجرد لرئيس القضاة، اللورد مانسفيلد، الذي ترأس المحكمة في هذه القضية، عندما قال "إن حالة العبيد هي نفسها كما لو أن الخيول قد ألقيت من على ظهر السفينة في عرض البحر."

تثير قضية زونغ مسألة تحويل الإنسان إلى ملك عيني، سلعة، يمكن الاستحواذ عليه، وهو قابل للبيع والشراء، ويمكن التأمين عليه. امتلاك البشر بهذه الصفة يعطي أصحاب الملكية حق التصرف بها كما يشاؤون. وكما ذكر نائب المدعي العام في هذه القضية أمام المحكمة العليا فإن التأمين على السفينة زونغ قد "حدد أن الأفارقة المؤمن عليهم هم بضائع وممتلكات، وسواء كان هذا الأمر صحيحاً أو خاطئاً فإنه لا علاقة لنا به."[15] وكما يبين جيمس والقن فإن نائب المدعي العام اختزل موضوع القتل الجماعي إلى خيار بسيط وقاسٍ وهو: أن ما حدث في السفينة زونغ كان إجراءً لتجنب شر أكبر.[16]

إلغاء التأمين على تجارة العبيد

مع ظهور قضية زونغ للعلن نشأت وتعززت حركة نشطة وقوية في بريطانيا لإلغاء تجارة العبيد كان من أشهر دعاتها غرينفيل شارب (1735–1813) Grenville Sharp، وعضو البرلمان وليم ولبرفورس (1758–1833) William Wilberforce الذي ارتبط اسمه بقانون إلغاء تجارة العبيد.[17] لقد حاول شارب إثارة دعوى جزائية ضد أصحاب السفن وطاقمها إلا أن قانون الجريمة كما يبدو لم يكن ينطبق على زونغ ذلك لأنه لم تكن هناك

[15] نقلاً عن James Walvin, op cit, p 145

[16] James Walvin, op cit, p 145-146

[17] James Walvin, op cit, passim

سابقة قانونية تقضي بأن صفة البشر لا تنتفي عندما يتحولون إلى بضاعة مشحونة في سفينة. فالعبد بهذا المقياس ليس إنساناً بل سلعة يمكن التصرف بها والتأمين عليها.

في ظل هذا الوضع فإن الممارسات التأمينية المرتبطة بوثيقة لويدز للتأمين البحري لم تعد قابلة للصمود أمام التحول الفكري البطيء الذي بدأه دعاة إلغاء العبودية. وهم بذلك قد مهدوا السبيل لتعديل الوضع القانوني والتأميني.

إن ما أثار حنق الداعين لإلغاء العبودية هي حقيقة أن القتلة، تجار العبيد وبطانتهم، كانوا يتحدثون علناً عمّا قاموا به دون أي خوف من اتهامهم باقترافهم لجريمة إبادة جماعية. كان الأمر سهلاً عليهم: تقتل أولاً لاعتبارات تجارية ثم تطالب بالتعويض، وإنْ رُفض التعويض تلجأ إلى المحكمة. لم يكن هناك أي وازع أخلاقي أو ديني يردعهم. فتحقيق الربح والتراكم من تجارة العبيد يأتي في المقدمة.

ألغيت تجارة العبيد رسمياً في بريطانيا بموجب قانون إلغاء تجارة العبيد لسنة 1807 وتضمن في المادة الأولى منه حظر التجارة بالعبيد والمادة الخامسة حظر التأمين على هذه التجارة ومن يمارسه يخضع لغرامة 100 جنيه إسترليني/وثلاثة أضعاف قسط التأمين.[18] ولفائدة القراء نقتبس النص الإنجليزي للمادة الخامسة أولاً (للتعرف على صياغتها واللغة المماثلة للغة وثيقة لويدز للتأمين البحري) متبوعاً بترجمتنا لها.

> V. And be it further enacted, That from and after the said First Day of May One Thousand eight hundred and seven, all Insurances whatsoever to be effected upon or in respect to any of the trading, dealing, carrying, removing, transshipping, or other Transactions by this Act prohibited, shall be also

[18] يمكن قراءة نص هذا القانون باستخدام الرابط التالي:
47 Georgii III, Session 1, cap. XXXVI, http://www.pdavis.nl/Legis_06.htm

prohibited and declared to be unlawful; and if any of His Majesty's Subject's, or any Person or Persons resident within this United Kingdom, or within any of the Islands, Colonies, Dominions, or Territories thereunto belonging, or in His Majesty's Possession or Occupation, shall knowingly and willfully subscribe, effect, or make, or cause or procure to be subscribed, effected, or made, any such unlawful Insurances or Insurance, he or they shall forfeit and pay for every such Offence the Sum of One hundred Pounds for every such Insurance, and also Treble the Amount paid or agreed to be paid as the Premium of any such Insurance, the One Moiety thereof to the Use of His Majesty, His Heirs and Successors, and the other Moiety to the Use of any Person who shall inform, sue, and prosecute for the same.

وبالإضافة إلى ذلك فقد شُرّعَ أنه اعتباراً من وبعد أول يوم من شهر مايو سنة ألف وثمانمائة وسبعة، فإن إجراء جميع التأمينات أياً كانت على أو فيما يتعلق بأي تجارة، تعامل، حمل، تحويل، مناقلة أو معاملات أخرى تصبح محظورة بموجب هذا القانون، كما أنها تعتبر محظورة وتعلن بأنها غير قانونية؛ وإذا كان أي من رعايا صاحب الجلالة، أو أي شخص أو أشخاص من المقيمين في هذه المملكة المتحدة، أو داخل أي من الجزر أو المستعمرات أو المناطق أو الأقاليم التي ينتمون إليها، أو في حيازة أو تحت احتلال صاحب الجلالة، قد قام بمعرفته وعن قصد بالاكتتاب أو إجراء، أو تسبب أو استدرج للاكتتاب بها، أو تنفيذها، أو القيام بأي من هذه التأمينات غير المشروعة أو التأمين، فإنه أو فإنهم سوف يُغرّمون ويدفعون عن كل مخالفة مبلغ مائة جنيه عن كل تأمين، وكذلك ثلاثة أضعاف المبلغ المدفوع أو المتفق عليه كقسط تأمين لمثل هذا التأمين، يستخدم نصفه من قبل صاحب الجلالة وورثته وخلفائه، والنصف الآخر لاستخدام أي شخص يقوم بالإبلاغ وبذل الهمة والمقاضاة بشأن هذه التأمينات.

كانت نهاية القضية على يد محامي المكتتبين الذين أقنعوا المحكمة بالغش الذي تقوم عليه مطالبة أصحاب السفن، وبدلاً من متابعة القضية فقد تخلى أصحاب السفينة عن القضية دون صدور حكم من المحكمة.

لقد كانت قضية زونغ حقاً المفتاح الذي آذن بنهاية التأمين على تجارة العبودية.

ملحق: د. سليم الوردي: طبيعة ومبادئ التأمين الاشتراكي

كتبت لمناسبة اليوبيل الفضي لشركة التأمين الوطنية، ونشرت في جريدة **طريق الشعب**، العدد 638، 17 تشرين الأول 1975، ص 6.[1]

مع انتصار الثورة الاشتراكية وتعزز علاقات الإنتاج الجديدة تزول مقومات التأمين الرأسمالي القائم على أساس الربح، والذي ينشط في كنف علاقات المنافسة الرأسمالية وعفوية الإنتاج. بيد أن هذا لا يعني انتفاء الحاجة إلى التأمين في ظروف البناء الاشتراكي أو زواله على وجه العموم. تنشأ، مع زوال مقومات التأمين الرأسمالي، مقومات ومبررات جديدة ذات طبيعة خاصة لتأمين اشتراكي ونهج جديد لمؤسساته. هذا النهج الذي ينعكس على كافة عناصر وجوانب السياسة التأمينية، الاقتصادية والقانونية والفنية.

أما بخصوص الرأي القائل بأن سيطرة المجتمع الاشتراكي على وسائل الإنتاج تؤدي إلى انتفاء الحاجة إلى التأمين، فهو رأي ساذج يقوم على فهم مضبب لطبيعة علاقات الانتاج الاشتراكية ومهام التأمين في العمل على ديمومة عملية تجديد الانتاج الاجتماعي من خلال مواجهة الكوارث التي تلحق الضرر بالثروات القومية وقوة العمل، والتعويض عما تسببه من خسائر لأجل إزاحة المعوقات التي من شأنها عرقلة سير عملية تكرار الإنتاج. أضف إلى

[1] نشر كفصل في كتاب د. سليم الوردي: **كتابات اقتصادية في التأمين**، إعداد وتحرير: مصباح كمال (مكتبة التأمين العراقي، 2017)

ذلك أن قبول هذا الرأي يعني ربط وجود التأمين بوجود الملكية الخاصة، وكأنه نشأ وتطور لحمايتها وحسب.

الواقع هو عكس ذلك. فالتأمين يكتسب أهمية استثنائية في عملية البناء الاشتراكي وتطوره اللاحق. إن سيطرة الملكية الاجتماعية تجعل أمر حمايتها وتطويرها المهمة رقم واحد للمجتمع الاشتراكي. أما انتفاء الصفة التجارية للتأمين على بعض الأخطار في بعض البلدان الاشتراكية فلا يعني في حال من الأحوال غياب التأمين بوصفه ظاهرة اقتصادية ضرورية لتطور المجتمع. وترتبط الحاجة إلى التأمين في المجتمع الاشتراكي بالتطور المخطط والمتناسق للاقتصاد الوطني بمختلف فروعه وأنشطته. فالنمو المتصاعد للإنتاج الاشتراكي وارتفاع مستوى المعيشة يتطلبان وجود احتياطات عينية ونقدية للتغلب على أي تفاوت قد ينشأ في تناسبات التطور التي تلحق الأضرار بوسائل الإنتاج وقوة العمل نتيجة لكوارث الطبيعة، التي تترك آثارها السلبية على عوامل الإنتاج. وتُجَنّبْ لهذا الغرض صناديق تأمين متخصصة يتنامى دورها باطراد وخاصة في ظروف التطور الاقتصادي والاجتماعي المعاصرين واستجابة لمتطلبات التقدم العلمي والتكنيكي.

إن ارتفاع أقساط التأمين في الاتحاد السوفياتي دليل على زيادة أهمية صناديق التأمين في الاقتصاد الاشتراكي. فقد تنامت أقساط التأمين (الإلزامي والاختياري) من (1,042,8) مليون روبل خلال الفترة 1951–1955 إلى (6,353,2) خلال الفترة 1966–1970 أي بنسبة زيادة قدرها 509%. كما ارتفع عدد وثائق التأمين في جيكوسلوفاكيا خلال الفترة 1953–1970 بنسبة 252%.

يفترض مبدأ التوزيع الاشتراكي لكل حسب عمله وجود تفاوت في مداخيل المواطنين مما يخلق أساساً موضوعياً للتأمين كحماية إضافية مكملة للضمان الاجتماعي. فعلى الرغم من

تنامي صناديق الضمان الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي في مراحل تطوره المتقدمة تحافظ صناديق التأمين الشخصي (الحياة والحوادث الشخصية) على أهميتها. فقد ارتفع عدد المواطنين حملة وثائق التأمين الشخصي في جمهورية بلغاريا الشعبية من (273,534) مواطناً عام 1955 إلى (2,311,860) عام 1973، أي بنسبة زيادة قدرها 746%. كما ارتفعت مبالغ التأمين خلال الفترة المذكورة من (229,200) ألف ليفة إلى (2,758,871) ألف ليفة أي بنسبة زيادة قدرها 1,104%. وارتفع عدد وثائق التأمين على الحياة في جيكوسلوفاكيا خلال الفترة 1953–1970 بنسبة 1,357%. كما ارتفعت أقساط التأمين الشخصي في الاتحاد السوفياتي من 181,5 روبل خلال الفترة 1951–1955 إلى 4,032,6 مليون روبل خلال الفترة 1961–1970 بنسبة زيادة قدرها 2,122%.

صناديق التأمين

تنقسم صناديق التأمين في الاتحاد السوفياتي إلى ثلاثة أنواع:

1- الصناديق المركزية التابعة للدولة.
2- الصناديق اللامركزية المتكونة في المشاريع الاقتصادية.
3- صناديق التأمين التجاري

1- الصناديق المركزية

تتكون هذه الصناديق من مجموعة الاحتياطات العينية من قبيل (المنتجات الجاهزة والمواد الأولية والوقود والمكائن والمعدات). ومهمة هذه الصناديق التعويض عن الخسائر التي تصيب ممتلكات الدولة لأجل ضمان ديمومة الإنتاج. كما تُجنب بالإضافة إلى ذلك

صناديق نقدية تستقطع بنسب معينة من خزينة الدولة وتوضع تحت تصرف مجلس الوزراء الاتحادي ومجالس وزارات الجمهوريات الاتحادية. وتكرس هذه الاحتياطات النقدية لتقديم العون السريع لمشاريع الدولة في حالة تحقق كوارث تؤثر على وضعها المالي. وتنتفي الصفة التجارية بالنسبة لهذه الصناديق، إذ أنها تمول من مخصصات الخطة الاقتصادية وخزينة الدولة ولا تستحصل من المشاريع الاقتصادية.

2- الصناديق اللامركزية

تدخل هذه الصناديق ضمن ما يسمى بالتأمين الذاتي. وتتكون في المشاريع الاقتصادية والتعاونيات كل على انفراد. وقبل كل شيء على شكل احتياطات عينية. وتخصص هذه الصناديق لمعالجة المصاعب التي يواجهها المشروع على نحو سريع وفوري بعيد عن الروتين، من قبيل معالجة الأضرار التي تصيب المكائن والمعدات. أو التخلف في إمداد المشروع بالمواد الأولية أو المنتوجات نصف الجاهزة أو النقص في البذور والأسمدة بالنسبة للتعاونيات.

3- صندوق التأمين

يؤدي هذا الصندوق مهامه على الأسس الفنية والتجارية للتأمين. ويمول عن طريق الأقساط المستحصلة من المؤمن لهم (الشخصيات المعنوية والطبيعية). كما تدفع التعويضات من هذا الصندوق على ضوء مبالغ التأمين المتعاقد عليها. وتنشأ ضرورة التأمين التجاري، كما أسلفنا، من طبيعة علاقات الإنتاج الاشتراكية. وعلى وجه الخصوص التمايز بين أشكال الملكية الثلاثة (ملكية الدولة والملكية التعاونية والملكية الشخصية).

وبينما تقوم الصناديق المركزية في الاتحاد السوفياتي بتغطية أخطار ممتلكات الدولة يقوم التأمين التجاري بتغطية الأخطار التي تتعرض لها التعاونيات والمواطنين وبعض المؤسسات الاقتصادية والحكومية والمنظمات الاجتماعية التي لا تغطي الصناديق المركزية جميع أخطارها.

ومن الجدير بالذكر أن الوضع يختلف في أغلب بلدان أوروبا الاشتراكية عما هو في الاتحاد السوفياتي. فبينما تقوم الصناديق المركزية في الاتحاد السوفياتي بتقديم الحماية التأمينية لممتلكات الدولة، تقدم مؤسسات التأمين في بلدان أوروبا الاشتراكية هذه الحماية على أسس التأمين التجاري.

مبادئ التأمين الاشتراكي

إن المهمة الأساسية للتأمين الاشتراكي هي توفير الحماية التأمينية للثروة القومية والمواطنين. ويجد هذا الهدف ترجمة له في المبادئ التالية التي ينطلق منها التأمين الاشتراكي والتي تحكم سلوكية مؤسساته. وهي

1- شمولية الحماية التأمينية

يلزم قانون التأمين الاشتراكي مؤسسات التأمين بتقديم الحماية التأمينية الشاملة لكل المواطنين والمشاريع، ولا تستثنى إلا بعض المواد الصغيرة والتافهة، ولكنه من جانب آخر يعارض بشدة استغلال الخدمات التأمينية لأغراض المضاربة والإثراء. فنحن لا نجد في التأمين الاشتراكي، التأمين بمبالغ عالية جداً ضد الحوادث الشخصية كما يحدث في البلدان الرأسمالية من قبيل (التأمين على صوت مغنية أو ساق راقصة أو لاعب قدم ... الخ).

كما تنتفي الحاجة إلى العديد من التأمينات التي تمارس في البلدان الرأسمالية والمنبثقة عن طبيعة العلاقات السائدة مثل التأمين ضد البطالة والسرقة والعزوبية والطلاق وما يماثلها من أخطار اقتصادية واجتماعية، حيث أن ضمان العمل والراتب التقاعدي إضافة إلى التأمينات الشخصية الأخرى، تجعل من هذه التأمينات محض هراء بل ونوع من المضاربة.

2- رخص الحماية التأمينية

يتميز الاقتصاد الاشتراكي بانخفاض الأضرار التي تسببها الكوارث، نتيجة إجراءات منع وتقليل الخسائر، إلى جانب تنامي وعي المواطنين لأهمية حماية الملكية الاشتراكية. وتثابر أجهزة التأمين في البلدان الاشتراكية على الاقتصاد في النفقات الإدارية والإنتاجية، كما وتجري دراسات مستمرة للأخطار والنفقات من أجل إعادة النظر في تقييمها. ونتيجة كل ذلك يتعزز اتجاه تخفيض أقساط التأمين باستمرار.

3- كمالية الحماية التأمينية

يستهدف التأمين الاشتراكي تعويض الخسائر بكامل قيمتها. ويتم ذلك على أساس التأمين على كامل قيمة مجال التأمين، بينما يطبق في البلدان الرأسمالية وعلى نحو واسع ما يسمى "بالتأمين الناقص"، أي التأمين على جزء من قيمة محل التأمين، بينما يتحمل مسؤولية الجزء المتبقي من القيمة المؤمن له نفسه. ولا ينبثق تطبيق مبدأ التأمين الناقص عن رغبة شركات التأمين الرأسمالية في مساعدة المؤمن لهم على الاقتصاد في الأقساط التي يترتب على دفعها، بل عن اهتمامهم بتقليل الأخطار التي يتوجب عليهم تحملها في حالة التأمين الكامل، إضافة إلى أن التأمين الناقص يحفز المؤمن لهم في الحفاظ على ممتلكاتهم، مقلصين بذلك احتمال تحقق الأخطار بالنسبة لشركات التأمين.

4- واقعية الحماية التأمينية

يفهم بواقعية الحماية التأمينية ضمان حق المؤمن له في الحصول على التعويض عند تضرر ممتلكاته، بعيداً عن الاتفاقات الشكلية التي تسبب حرمانه من التعويض. ويزخر التأمين الرأسمالي بالتشريعات القانونية (والسلوكية العملية) التي تعمل على حجب التعويض عن المؤمن له، وذلك بالتمسك بمختلف الحجج لإثبات إخلال المؤمن له بما يسمى "بمبدأ منتهى حسن النية".

مما يلفت الانتباه أننا لا نجد في أدبيات التأمين الاشتراكي بما يسمى "بمبدأ منتهى حسن النية" ويستبعد أن يكون ذلك من باب الصدفة. وتفسير ذلك يعود إلى غياب الملكية الخاصة المستغلة وما يرتبط بها من مصالح فردية وسعي إلى تحقيق "أقصى ما يمكن من الأرباح" الأمر الذي يزيل الأساس الموضوعي لما يسمى بالإخلال بمبدأ منتهى حسن النية. بيد أن هذا لا يعني غياب الضوابط التي تحكم سلوكية كل من المؤمِن والمؤمن له. فالإدلاء بالبيانات الصحيحة عن محل التأمين والحفاظ على الملكية الاجتماعية من المتطلبات التي يفرضها قانون التأمين الاشتراكي والقوانين المدنية الأخرى. إلا أن ذلك لا يرتبط بشبكة معقدة من القواعد والشروط التي تسهل اقتناص المؤمن له والإيقاع به لأقل هفوة وحرمانه من التعويض ويتجسد ذلك ببساطة طلب التعويض ذلك يقتصر على حد مناسب من البيانات دون الخوض بتفاصيل محل التأمين.

إننا نجد في قانون التأمين الاشتراكي والممارسة الفعلية لمؤسسات التأمين بدل "مبدأ حسن النية" مبدأ إلزام المؤمن له بالحفاظ على محل التأمين وذلك باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة

لحمايته من قبيل استخدام وسائل الإطفاء والوقاية وتلقيح الحيوانات ومكافحة الآفات الزراعية ... الخ.

هذا مع العلم أن الإخلال بالملكية الاشتراكية وإهمال الحفاظ عليها يعرض المؤمن [له] لعقوبات إضافية إلى جانب العقوبات الناشئة عن علاقته التعاقدية مع منشآت التأمين. وتُعاقب القوانين المدنية بشدة كل ظاهرة من ظواهر إهمال مسألة الحفاظ على الملكية الاشتراكية وثروات المجتمع أو تعريضها للمخاطر.

مكتبة التأمين العراقي
منشورات مصباح كمال

مكتبة التأمين العراقي مشروع طوعي لا يستهدف الربح، يعنى أساساً بنشر الكتابات في قضايا التأمين العراقي وكتابات تأمينية أخرى. ترحب المكتبة بما يردها من مسودات كتب للنظر في نشرها.

كتب منشورة

مروان هاشم القصاب، مقالات في التأمين وإعادة التأمين في العراق (2011، الطبعة الثانية 2014)، تحرير: مصباح كمال

مساهمة في نقد ومراجعة قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005، تحرير: مصباح كمال (2013)

منذر عباس الأسود، مقالات وأبحاث قانونية (2013)

فؤاد شمقار، التأمين في كوردستان العراق ومقالات أخرى (2014)

مصباح كمال، التأمين في كوردستان العراق: دراسات نقدية (2014)

مصباح كمال، مؤسسة التأمين: دراسات تاريخية ونقدية (2014)

مصباح كمال، وزارة النفط والتأمين: ملاحظات نقدية (2014)

سعدون الربيعي، شركات التأمين الخاصة وقطاع التأمين العراقي (2014)

منعم الخفاجي، مدخل لدراسة التأمين (2014)

منعم الخفاجي، وثيقة الحريق النموذجية ووثيقة الحريق العربية الموحدة: دراسة مقارنة (2014)

منعم الخفاجي، تأمين خسارة الأرباح: عرض موجز (2014)

مصباح كمال، التأمين في الكتابات الاقتصادية العراقية (2014)

مصباح كمال، أوراق في تاريخ التأمين في العراق: نظرات انتقائية (طبعة الكترونية منقحة مزيدة (2014). صدرت الطبعة الورقية الأولى ضمن منشورات شركة التأمين الوطنية (بغداد 2012)

مصباح كمال، التأمين في التفكير الحكومي وغير الحكومي، 2003-2015 (2015)

في استذكار أ. د. سليم الوردي (1942-2015)، إعداد وتحرير: مصباح كمال (2016)

باقر المنشئ، كتابات وخواطر تأمينية (2016)

مصباح كمال، الاحزاب العراقية والتأمين: قراءة أولية في موضوعة حضور وغياب التأمين: الحزب الشيوعي العراقي نموذجاً (2016)

سليم الوردي، مقالات في التأمين، إعداد وتقديم: إيمان عبد الله شياع (2016)

سليم الوردي، تسويق التأمين، ترجمة وإعداد، ط1، بغداد (د.ن)، 2002، الطبعة الإلكترونية، (2016).

سليم الوردي، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الورقية: بغداد 1999 (د. ن)، الطبعة الإلكترونية، (2016)

دان سكوابر، ما بين الأدب والتأمين، إعداد وترجمة وتحرير: مصباح كمال (2017)

باقر المنشئ، كتابات وخواطر تأمينية (2016)

سليم الوردي، كتابات اقتصادية في التأمين، إعداد وتحرير: مصباح كمال (2017)

مصباح كمال، شركة إعادة التأمين العراقية: ما لها وما عليها. صدرت الطبعة الورقية للكتاب من دار نور للنشر (2018)

في استذكار بديع أحمد السيفي، 1926-2018. إعداد وتحرير: مصباح كمال (2019)

في استذكار عطا عبد الوهاب، 1924-2019. إعداد وتحرير: مصباح كمال (2019)

مصباح كمال، دراسات حول قطاع التأمين العام في العراق (2020)

منذر عباس الأسود، دراسات في التأمين البحري (2021)

مصباح كمال، مواقف دينية تجاه التأمين: مقاربات نقدية (2021)

منعم الخفاجي، تحديث نماذج من نصوص وثائق التأمين (2021)

منعم الخفاجي، نحو قطاع تأمين عراقي فعّال: تحديات وحلول (2021)

مصباح كمال، حول بعض قضايا قطاع التأمين العراقي: نظرات نقدية (2021)

مصباح كمال، ملاحظات حول الرقابة على قطاع التأمين العراقي (2021)

بهاء بهيج شكري، رسائل في تاريخ التأمين في العراق، إعداد وتحرير: مصباح كمال، (2021)

في استذكار عبد الباقي رضا، 1930-2021. إعداد وتحرير: مصباح كمال (2021)

مصباح كمال، مؤتمرات التأمين في العراق: الادعاء والواقع (2022)

عبد الباقي رضا، رسائل في السيرة والتأمين، إعداد وتحرير: مصباح كمال (2022)

المرأة في قطاع التأمين العراقي، إعداد وتحرير مصباح كمال (2022)

في استذكار مؤيد الصفار، إعداد وتحرير مصباح كمال (2022)

مصباح كمال، الورقة البيضاء وقطاع التأمين العراقي (2022)

في استذكار سعد البيروتي، إعداد وتحرير مصباح كمال (2022)

مصباح كمال، البحث عن دور اليهود العراقيين في النشاط التأميني (2023)

مصباح كمال، في نقد التأمين الإلزامي من حوادث السيارات في العراق (2023)

مصباح كمال، الأشكال الأولية للتأمين في العراق القديم (2023)

مصباح كمال، ماركس والتأمين ومقالات أخرى (2023)